



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD

شعبة اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. نادية العقون

إعداد الطالبة:

إيمان بن زروق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ رشيد عدوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
د/ نادية العقون	أستاذة محاضرة أ	جامعة باتنة 1	مقررا
أ.د/ رابح خوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
د/ طارق خاطر	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ عبد الرزاق كبوط	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ عماد تكواشت	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا

السنة الجامعية: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من وهبني الحياة، منحني الحب والحنان..... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها..... إلى من ربتني بلطف
وعلمتني حب الحياة..... إلى تلك المرأة العظيمة

أمي الحنون.... سامية

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي..... إلى رمز الصبر والحب والعطاء....

إلى الذي توسم في درجات العلا والسمو..... إلى ذلك الرجل الكريم

أبي العزيز.... عزيز

إلى الذي جمعني به أظهر حب..... إلى الذي يشاركني الحياة بملوها ومرها... إلى الذي جعل حقه من أعظم

الحقوق علي..... إلى السند والرفيق والحبيب

زوجي الحبيب.... خالد

إلى قرة عيني..... إلى من ملأ حياتي آملا ونورا..... إلى من أدخل الضحكة وجدداها في زوايا منزلي

الصغير..... إلى فلذة كبدي

ولدي الغاليين.... أنس وسيرين

إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أمني... إلى من تقاسمت معهم كل لحظات

حياتي.... إلى أخي وأختي

أميرة ومحمد إسلام

إلى عائلة زوجي الكريمة كل باسمه

إلى أختي الثانية التي لم تلدها أمي لكنها كانت سندا ودعما وحافزا لي... إلى التي شجعتني وحملت معي همومي

وكانت فعلا نعم الأخت والحبيبة إلى الغالية..... نجوى

إلى أصدقائي.... رفقتي الطيبة.... سر قوتي ونجاحي.... إلى كل الذين تقاسمت معهم تعب الدراسة وفرحة

النجاح وخيبة الفشل.... إلى الذين سألقي دوما أعتز بمعرفتهم مهما فرقنا الحياة.... إلى كل إخوتي وأخواتي

أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر وتقدير

"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

إن أول من يستحق الشكر والثناء والحمد هو الله الموفق والميسر الذي بفضلته تتم الصالحات ويتحقق الأمل وتثمر الجهود.... فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم بعد ذلك أتوجه بأسمى عبارات شكري وتقديري وامتناني إلى الأستاذة "نادية لعقون" لقبولها مواصلة الإشراف على عملي وتوجيهي ومرافقتي خطوة بخطوة في مساري لأحقق حلمي كما كانت دافعا لي لأجتهد وأتعب حتى أصل إلى ما أنا عليه اليوم، إلى التي ساعدتني بكل صدق لإنجاز هذا العمل، فكانت أستاذة مشرفة وموجهة وناصحة.... شكرا جزيلًا أستاذتي الفاضلة

وأخص بنصيب كبير من الشكر والتقدير والثناء، الأستاذ الدكتور "ديلمي لخضر"، لما قدمه لي من مساعدة في بداية عملي.

وأجزل الشكر والثناء عرفانا وامتنانا على الوقت والجهد والعطاء دون بخل للأستاذين التقديرين: كبوط عبد الرزاق وخاطر طارق لما قدماه لي من نصائح وملاحظات قيمة.

ولأن من لم يشكر الناس لم يشكر الله فأنا أجزل الشكر والتقدير لصديقتي التي أعطتني من وقتها الثمين وساعدتني مساعدة جبارة ألف شكر لك أختي: أسماء ميخاليف

كما لا يفوتني أن أجزل الشكر والثناء لكل الأساتذة الذين مررت فوق تعبهم وكدهم لأصل إلى أعلى المراتب كلهم دون استثناء وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة -1 فشكرا جزيلًا.

الشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ملاحظاتهم القيمة وآرائهم البناءة التي تثري البحث العلمي بصفة عامة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من دعمني من قريب أو بعيد سواء بالفعل أو الدعاء

فشكرا جزيلًا للجميع

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	إهداء
.....	شكر وتقدير
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
أ-ك	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

2	المبحث الأول: تعريف التضخم، أنواعه ومحدداته
2	المطلب الأول: تعريف التضخم
2	أولاً: تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له
3	ثانياً: تعريف التضخم على أساس خصائصه
4	المطلب الثاني: أنواع التضخم
4	أولاً: على أساس حدة الضغط التضخمي
6	ثانياً: على أساس مصدر التضخم
7	ثالثاً: على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار
8	رابعاً: على أساس القطاع الاقتصادي
9	المطلب الثالث: محددات التضخم
9	أولاً: الدين العام
9	ثانياً: عرض النقد
11	ثالثاً: عجز الموازنة
11	رابعاً: الفساد
12	خامساً: سعر الفائدة

13	سادسا: سعر الصرف
13	سابعا: سعر النفط
13	المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم
14	المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم
14	أولا: النظرية الكلاسيكية
21	ثانيا: النظرية الكينزية
27	ثالثا: التفسير الحديث للتضخم
37	المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم
37	أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع
39	ثانيا: التضخم الناتج عن التكاليف
42	ثالثا: الأسباب الهيكلية للتضخم
45	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: قياس التضخم، آثاره وسياسات الحد منه

47	المبحث الأول: قياس القوى التضخمية
47	المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار
47	أولا: تعريف الأرقام القياسية وطرق تركيبها
53	ثانيا: أنواع الأرقام القياسية
57	المطلب الثاني: معايير فجوة التضخمية
58	أولا: معيار فائض الطلب الكلي
59	ثانيا: معيار الإفراط النقدي
60	ثالثا: معيار الاستقرار النقدي
61	المبحث الثاني: الآثار المترتبة على التضخم
61	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم
68	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

68	أولاً: التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة
71	ثانياً: تفشي الرشوة والفساد الإداري
71	ثالثاً: زيادة البطالة
71	رابعاً: ازدياد معدلات الفقر
72	المبحث الثالث: سياسات الحد من التضخم
72	المطلب الأول: السياسة النقدية
73	أولاً: الأدوات غير المباشرة
74	ثانياً: الأدوات المباشرة
75	المطلب الثاني: السياسة المالية لمكافحة التضخم
76	أولاً: الرقابة الضريبية
76	ثانياً: الرقابة على الانفاق العام
77	ثالثاً: الرقابة على الدين العام
78	المطلب الثالث: سياسات أخرى للحد من التضخم
78	أولاً: سياسة الرقابة على الأجور
78	ثانياً: السياسة الإيداعية
78	ثالثاً: سياسة القيود المباشرة
80	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: التضخم في الجزائر

82	المبحث الأول. طبيعة التضخم في الجزائر وأهم مؤشرات
82	المطلب الأول. تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
83	أولاً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003).
85	ثانياً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).
88	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
88	أولاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر (CPI)

94	ثانيا: الرقم القياسي الضمني (مكشم الناتج المحلي الإجمالي).
96	المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر وآثاره
96	المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر
96	أولا: الأسباب الداخلية للتضخم.
104	ثانيا: الأسباب الخارجية.
110	المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر
110	أولا: أثر التضخم على توزيع المداخيل.
111	ثانيا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات.
112	ثالثا: أثر التضخم على هيكل الإنتاج.
112	رابعا: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار
113	خامسا: أثر التضخم على الاستثمار.
114	المبحث الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر
115	المطلب الأول: السياسة النقدية
115	أولا: معدل إعادة الخصم
117	ثانيا: عمليات السوق المفتوحة
117	ثالثا: معدل الاحتياطي الإجباري
118	رابعا: آلية استرجاع السيولة
119	خامسا: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة
120	المطلب الثاني: السياسة المالية.
121	أولا: سياسة الإنفاق العام
122	ثانيا: السياسة الضريبية
124	ثالثا: صندوق ضبط الإيرادات
125	رابعا: القروض للدولة

- 127 خامسا: القروض الخارجية
128 خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- 130 المبحث الأول: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي
130 المطلب الأول: علاقة التضخم بسعر الصرف
130 أولا: علاقة التضخم بسعر الصرف من خلال نظرية تعادل القدرة الشرائية
131 ثانيا: صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية
132 ثالثا: تأثير التضخم على سعر الصرف
133 المطلب الثاني: علاقة التضخم بأسعار النفط
134 المطلب الثالث: علاقة التضخم بالبطالة
135 أولا: التحليل الكلاسيكي
136 ثانيا: التحليل الكينزي للبطالة والتضخم
137 ثالثا: منحني فيليبس
138 المطلب الرابع: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي
138 أولا: مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية
138 ثانيا: مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية الكينزية
140 ثالثا: مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية النقدية
140 المطلب الخامس: علاقة التضخم بالأجور
143 المبحث الثاني: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(2019)

- 143 المطلب الأول: التضخم ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)
148 المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2019)

- 152 المطلب الثالث: التضخم ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019)
- 157 المطلب الرابع: العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
- 162 المطلب الخامس: العلاقة بين التضخم وكتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
- 165 المطلب السادس: العلاقة بين التضخم والاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)
- 169 خلاصة الفصل الرابع

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
(1990-2019)

- 171 المبحث الأول: مداخل إلى الاقتصاد القياسي:
- 171 المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي
- 171 أولا: ماهية الاقتصاد القياسي
- 171 ثانيا: خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي
- 173 المطلب الثاني: محاولة نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية
- 173 أولا: تحديد متغيرات الدراسة
- 175 ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
- 180 ثالثا: تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية
- 181 المبحث الثاني: الدراسة القياسية لتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
- 181 المطلب الأول: دراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر
- 181 أولا: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج
- 182 ثانيا: استخراج معادلة النموذج وتقديره
- 184 ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره

- 186 المطلب الثاني: دراسة أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري
- 187 أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى.
- 187 ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره
- 189 ثالثاً: اختبارات النموذج وتفسيره
- 190 المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة.
- 191 أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى
- 191 ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره
- 192 ثالثاً: اختبارات النموذج وتفسيره
- 194 المطلب الرابع: دراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل تغطية التجارة الخارجية
- 195 أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى
- 195 ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره
- 197 ثالثاً: اختبارات النموذج وتفسيره
- 199 المطلب الخامس: دراسة العلاقة بين معدل التضخم وحجم الاستهلاك
- 199 أولاً: اختبار درجة التأخر المثلى
- 199 ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره
- 201 ثالثاً: اختبارات النموذج وتفسيره
- 202 المطلب السادس: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل نمو كتلة الأجور
- 202 أولاً: اختبار درجة التأخر المثلى
- 203 ثانياً: تقدير معادلة النموذج.

204

ثالثا: الاختبارات الإحصائية والتفسير الاقتصادي

206

خلاصة الفصل الخامس

208

الخاتمة

214

قائمة المراجع

.....

ملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
83	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)	1
85	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2004-2019)	2
90	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	3
95	تطور المخفض الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	4
97	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	5
106	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2019)	6
116	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	7
119	تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	8
120	تطور فوائد تسهيلات الودائع (2005-2019)	9
126	تطور صافي القروض للدولة (2000-2019)	10
143	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	11
148	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	12
153	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	13
157	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	14
162	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	15
166	تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	16
177	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية	17
182	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج النمو الاقتصادي	18
185	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	19
185	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	20
187	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج سعر الصرف	21

189	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	22
190	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	23
191	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج البطالة	24
193	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	25
193	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	26
195	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج معدل تغطية التجارة الخارجية	27
197	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	28
197	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	29
199	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج الاستهلاك	33
201	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	31
201	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	32
202	اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج الأجور	33
204	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	34
204	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء	35

قائمة الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
17	شكل توضيحي لآثار التوسع النقدي على التوازن	1
22	الفجوة التضخمية عند كينز	2
25	العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز	3
26	تضخم الطلب عند كينز في حالة التشغيل الكامل	4
30	التضخم حسب تحليل مدرسة شيكاغو	5
33	مراحل ارتفاع الأسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات	6
39	التضخم الناتج عن الطلب: نتائج استهداف معدل بطالة جد منخفض	7
40	التضخم الناتج عن التكاليف	8
133	العرض والطلب على العملة	9
135	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك	10
136	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكينزي	11
137	منحنى فيليبس	12
139	العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدرسة الكينزية	13
141	دور الأجور في إحداث التضخم	14
144	تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	15
152	تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	16
156	تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	17
158	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2019)	18
163	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	19

163	تطور معدل نمو كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	20
165	تطور معدل التضخم ومعدل نمو كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	21
167	تطور معدل نمو حجم الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	22
172	خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي	23
174	التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة	24
184	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج النمو الاقتصادي	25
186	انتقال كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر البترول خلال الفترة (1990-2019)	26
189	اختبار التوزيع الطبيعي في نموذج سعر الصرف	27
193	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج البطالة	28
197	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج معدل تغطية التجارة الخارجية	29
198	تغير سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	30
201	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج الاستهلاك	31
204	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج الأجور	32

مقدمة

مقدمة:

إن التطورات السريعة والمتتالية التي شهدتها العالم في شتى القطاعات، وكذلك الأحداث المختلفة التي مر ولا زال يمر بها، جعلت الاقتصاد العالمي عرضة للعديد من التغييرات الجذرية، ترتب عنها بروز قوى اقتصادية جديدة وانحياز أخرى، تاركة العديد من الاقتصاديات العالمية والمتطورة على وجه الخصوص تتخبط في مشاكل كثيرة لا حصر لها، كما أن استراتيجيات التنمية التي انتهجتها الكثير من الدول النامية، أدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة، أهمها: اختلال ميزان المدفوعات، تراجع سعر صرف العملة المحلية، تراكم الديون الخارجية، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، الذي يعتبر من بين أهم الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، وارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت حدته باختلاف فترات ظهوره، والأنظمة الاقتصادية السائدة ومدى تطورها. والتضخم كظاهرة اقتصادية يعتبر قديما، فقد ظهر منذ العصور الأولى ولدى أقدم الحضارات، حيث ومنذ ظهور أولى العملات وهي في تغير مستمر من حيث القيمة والقدرة الشرائية إلا أن التضخم العالمي برز كظاهرة اقتصادية بداية من القرن السابع عشر، حيث انتشر استعمال النقود الورقية، مما جعل العالم يتعرض من فترة إلى أخرى لموجات تضخمية، إلى غاية سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية وما بعدهما، أين واجه العالم أسوأ حالات التضخم على الإطلاق كانت نتيجتها ارتفاع مستويات الأسعار آلاف المرات عما كانت عليه من قبل، والتضخم الجامح في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى أفضل مثال على ذلك.

وقد أثارت ظاهرة التضخم جدلا واسعا بين مختلف المفكرين الاقتصاديين نظرا لارتباطها بالواقع الاقتصادي لكل الدول على حد سواء، وذلك لكون التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضعية الاقتصادية السائدة في أي بلد، حيث سعت جميع النظريات والمدارس الاقتصادية إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية ومحاولة تمثيلها في شكل نماذج قياسية لفهم الأسباب التي تحدثها والعوامل المؤثرة فيها، هذا ما أدى إلى تباين النظريات المفسرة للتضخم بسبب اختلاف الفلسفة والرؤية التي تستند عليها كل نظرية، حيث اعتبرت التضخم متغيرا كليا يرتبط ويتفاعل مع عدة متغيرات أخرى، يؤدي معها دورا هاما في تحديد مسار النظام الاقتصادي، ومن أهم هذه المتغيرات المعروض النقدي، سعر الصرف، الاستهلاك، النمو الاقتصادي، البطالة...

كل هذا جعل جميع الدول تسعى جاهدة لوضع العديد من السياسات وتسطير الكثير من البرامج للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية أو تجنبها، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يشكل تحديا كبيرا لكل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، شهدت مدا تضخما متزايدا بعد الاستقلال، خاصة في الفترة التي تلت الأزمة البترولية الحادة لسنة 1986، رغم اتباع العديد من السياسات والبرامج، إلا أن الاقتصاد الجزائري عانى آنذاك بشدة من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تديني معدل النمو الاقتصادي، تراجع قيمة الدينار الجزائري وغيرها من المشاكل الاقتصادية، التي دفعت صانعي السياسات ومنتخذي القرار إلى القيام بالعديد من الإصلاحات وتبني الكثير من البرامج واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة، بغية التوجه نحو نظام اقتصادي يساير التغيرات الداخلية والخارجية، وعليه انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كانت نتيجته تحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية ومنها الأسعار، التي شهدت ارتفاعا كبيرا في تسعينيات القرن العشرين، ثم شهدت استقرارا بداية من سنة 2000، لتعود مرة أخرى للتذبذب، وهذا ما دفع السلطة الجزائرية إلى البحث عن مسبباته وآثاره وسبل الحد منه.

إشكالية الدراسة:

يرتكز موضوع بحثنا حول ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر اقتصادا ريعيا بامتياز، يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من 95% من مجموع مداخله. مما يعني أن حركة أسعار هذه الأخيرة دوليا، هي التي تحدد حالة الاقتصاد الجزائري: إما أزمة اقتصادية واجتماعية، أو حالة من الرفاهية والاستقرار. ومما لوحظ على الاقتصاد الجزائري وعلى مر عدة عقود، أنه كلما انهارت أسعار المحروقات تحدث أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة، ويصيب الخلل أغلبية إن لم نقل كل القطاعات المهمة والفاعلة في الاقتصاد الجزائري، كما لوحظ أيضا أن ارتفاع معدلات التضخم كان مقرونا في كل مرة مع حدوث مثل هذه الأزمات، وبالتالي فإن أول ما يظهر كمؤشر عن حدوث الأزمة الاقتصادية في الجزائر هو الارتفاع الشديد والمستمر في المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بارتفاع معدلات التضخم.

ولعل هذا ما دفعنا إلى البحث عن طبيعة الأثر الذي تخلفه تغيرات معدلات التضخم على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ولقد تم اختيار بعض هذه المؤشرات نظرا لأهميتها الكبيرة في الحياة الاقتصادية، وفي تحديد مدى تقدم أو تخلف أي دولة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

سعر الصرف (متمثلا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)؛

رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، (كمؤشر على النمو الاقتصادي)، البطالة، كتلة الأجور والاستهلاك بشقيه العام والخاص.

من هذا المنطلق، تبلورت الإشكالية الرئيسية للبحث في السؤال التالي:

هل أثر معدل التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-1990-

2019)؟

وللتوضيح الإشكالية أكثر ويسهل الوصول إلى إجابة واضحة ودقيقة لها، ارتأينا ضرورة تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية

التالية:

- كيف فسرت النظريات الاقتصادية ظاهرة التضخم؟
- كيف يتم قياس التضخم؟ وما هي آثاره؟
- ما هو واقع التضخم في الجزائر، وما هي أهم أسبابه؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

وبغرض الوصول إلى إجابة لهذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

فرضية الدراسة الرئيسية:

لا يؤثر معدل التضخم بأي شكل من الأشكال على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وتم وضع فرضيات فرعية تخدم الفرضية الرئيسية وتتمثل في:

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناجمة عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والهيكلية أيضا؛
- لا يؤثر التضخم على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري؛
- لا توجد علاقة بين معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛
- لا يتأثر معدل النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات معدل التضخم؛
- لا يتأثر كل من مستوى الاستهلاك وكتلة الأجور بتغيرات معدل التضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة، من خلال الأهمية المتزايدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، حيث يعتبر مشكلة اقتصادية تشغل رجال الاقتصاد وصانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات

الدولية، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها استقرار الأسعار في تحقيق التوازن الاقتصادي، كما تساهم هذه الدراسة في الكشف عن مختلف الأسباب المساهمة في الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى محاولة قياس تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مما قد يساهم في مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية الوطنية في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الاستعانة بالنظريات الاقتصادية المختلفة في الفكر الاقتصادي، وكيفية تفسيرها لظاهرة التضخم، قصد إعطاء بعد نظري للدراسة؛
- معرفة أهم المؤشرات والمعايير المستعملة لقياس التضخم؛
- معرفة واقع التضخم ومؤشراته في الجزائر؛
- معرفة تحركات أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- تقدير درجة واتجاه تأثير تحركات التضخم في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، (النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات، سعر الصرف، البطالة، الأجور، الاستهلاك).

حدود الدراسة:

لكي يكون الهدف من هذه الدراسة واضحا ودقيقا لابد من تحديد إطار زماني ومكاني لها، أي لابد من وضعها ضمن حدودها اللازمة، ولذلك فقد ركزت الدراسة القياسية على تأثيرات التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990 إلى 2019)، لما تميزت به هذه الفترة من إصلاحات وبرامج تنموية في شتى المجالات، كما أن الوضع الاقتصادي الجزائري شهد عدة تذبذبات خلال نفس الفترة.

الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين بنمذجة التضخم مضمنين العوامل الداخلية (جانبا العرض والطلب، والعوامل المالية)، والعوامل الخارجية (أسعار السلع المستوردة، سعر الصرف الاسمي)، وقد استخدموا في ذلك العديد من النماذج والطرق القياسية، وفيما يلي سنذكر بعض هذه الدراسات:

1. دراسة محمد تيسير محمد الديري، 2004، بعنوان: "العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن، دراسة تطبيقية قياسية 1967-2001":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الأردن ومعرفة الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في التأثير على اتجاه هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة نموذجاً قياسياً لتشخيص المتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المؤثرة على العلاقة التبادلية بين الظاهرتين، حيث تم استخدام المعادلة الممثلة لمنحنى فيليبس لتمثيل هذه العلاقة، وتقدير معاملات النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات الداخلة في الدراسة والتأكد من عدم وجود مشاكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة وعدم وجود مشاكل الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية.

وتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الأردن، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لكل من التضخم للفترة السابقة والأزمات الاقتصادية على هذه العلاقة، أي أنها غير مستقرة وتتأثر بتعديل التوقعات وبالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

2. دراسة خالد حسن إسماعيل البيلي، 2007، بعنوان: "أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان 1990-2005".

بحثت الدراسة أثر معدلات التضخم السائدة في السودان للفترة 1990-2005 على كل من الميزان التجاري وسعر صرف الدينار السوداني مقابل غيره من العملات الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بصورة واضحة كما حددت الفترة من 1990 - 1996

- استقرار وانخفاض معدلات التضخم تؤدي إلى الاستقرار في عجز الميزان التجاري ربما يحدث فائض في بعض الأحيان كما حدث في الفترة من 1997-2003م.

- هناك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف إذ أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار السوداني) مقابل العملات الأجنبية، وكذلك فإن انخفاض معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (الدينار السوداني) كما هو موضح بالبحث، وكذلك فإن استقرار معدلات التضخم يؤدي إلى استقرار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. اقترحت الدراسة بالعمل للمحافظة على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك بإتباع سياسات تقلل من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات وذلك عن طريق تأهيل وضم الاقتصاد

الخفي للدورة الاقتصادية. إما في مجال سعر الصرف الأجنبي تقترح الدراسة بان يتم التعامل بسعر الصرف الثابت أسوة بالدول المشابهة وهي الدول البترولية وذلك بعد بناء على تصريح محافظ بنك السودان الذي يدل على إن هنالك احتياطي كبير للنقد الأجنبي. إما في مجال التجارة الخارجية تقترح الدراسة تقليل وإعفاء الصادرات السودانية من الرسوم حتى تكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. وكذلك إعفاء الصناعات المحلية بالنسبة للسلع الاستهلاكية من كافة أنواع الرسوم وتخفيض قيمة الكهرباء والوقود وذلك لمنافسة السلع الاستهلاكية المستوردة وبذلك تقليل استيرادها وتوفير النقد الأجنبي وتحسين صورة الميزان التجاري

3. Bart Hobijn, Commodity Price Movement and PCE Inflation, CURRENT ISSUES IN ECONMICS AND FINANCE, Novembre 2008:

بحثت هذه الدراسة في العلاقة التجريبية بين التضخم وأسعار السلع من خلال النظر في أداء السلع غير النفطية إلى جانب متغيرات أخرى كمؤشرات مستقلة للتضخم. وقد أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين أسعار السلع الأساسية والتضخم تتغير بشكل كبير مع الوقت وذلك بسبب التغيرات أساسا في أسعار السلع الأساسية التي تنعكس في شكل صدمات، كما كانت أسعار السلع الأساسية -باعتبارها مفسرة للتضخم- خلال الفترة 1970-1980 ذات دلالة إحصائية وهي الفترة التي ساد فيها ارتفاع معدل التضخم نسبيا لأسعار السلع الأساسية والأسعار عامة. وبداية من سنة 1980 لم تعد هذه السلع تفسر التضخم، حيث كان منخفضا نسبيا وثابتا، في حين كانت أسعار السلع المدرجة في النموذج أكثر تقلبا ومنخفضة عموما بالنسبة للمستوى العام للأسعار. ومع الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى، أصبحت أسعار السلع خارج المحروقات ذات دلالة إحصائية ولها ارتباط قوي بمعدل التضخم في السنوات الأخيرة.

4. دراسة صباح نوري عباس، 2008، بعنوان: "أثر التضخم على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي للمدة 1990-2005".

بحثت هذه الدراسة تأثير التضخم كسبب من الأسباب التي ساهمت في التأثير السلبي على سعر الصرف في السوق الموازية، وقد توصلت الدراسة بعد بناء نموذج خطي لسعر الصرف التوازي بطريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء الاختبارات القياسية، إلى وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وارتفاع معدلات التضخم نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق، قامت السلطات النقدية باستبدال العملة الوطنية القديمة بعد سنة 2003 بعملة جديدة لها أثر إيجابي في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية.

5. David Umoru and M.Anyiwe, 2013, "Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model".

قام الباحثان بفحص ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة، وأوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود ركود تضخمي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة، وعليه فإن هناك علاقة موجبة بين البطالة والتضخم منذ سنة 1986، مما يبطل فرضية منحني فيليبس في نيجيريا. ومن العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركودي في نيجيريا تبني استهداف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية، وتواجد فائض كبير في اليد العاملة في البلد مما يؤدي إلى جمود سوق العمل وهيكل الأجور في البلاد.

6. دراسة بن يوسف نوة، 2013، بعنوان: "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012".

بحثت هذه الدراسة عن طبيعة الأثر الذي يخلفه التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، البطالة، سعر الفائدة) كل متغير على حدى، واستخدمت لهذا الغرض برنامج EVIEWS ونموذج VECM والتكامل المشترك وتوصلت إلى النتائج التالية:

- يتأثر معدل النمو الاقتصادي في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترتين السابقتين لها، وبعد ثلاث سنوات يصبح التأثير سلبيا؛
- يتأثر معدل البطالة في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ، بسبب أن البطالة في الجزائر بطالة مقنعة والتوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يفتح المجال نحو ارتفاع الأسعار؛
- يتأثر معدل الفائدة على الودائع في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في السنة السابقة $t-1$ أي أن أثر التضخم على معدل الفائدة على الودائع هو أثر عكسي؛
- يتأثر معدل تغطية التجارة الخارجية في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ فزيادة معدل التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير، وتؤدي أيضا إلى زيادة التوجه للاستيراد لإشباع الطلب المتزايد؛
- يتأثر سعر الصرف في السنة t طرديا بمعدل التضخم في السنة $t-1$

7. دراسة بن يوسف نوة، 2016، بعنوان: " أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين: سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، من خلال بناء نموذج قياسي لأشعة الانحدار الذاتي VAR، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يؤثر سعر الصرف في السنة الماضية تأثيرا إيجابيا على سعر الصرف الحالي، وذلك لأن ارتفاع أسعار الصرف سوف يولد توقعات بارتفاعها في السنة المقبلة فيستمر هذا الارتفاع، ويجب معالجة هذا الفرق في سعر الصرف بالتدخل الحكومي، حتى لا يستمر الارتفاع وتنخفض قيمة العملة مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛
- تؤثر معدلات التضخم للسنة الماضية تأثيرا إيجابيا على سعر الصرف الحالي، وسلبيا على معدل التضخم الحالي، وذلك لأنه بارتفاع معدلات التضخم في سنة ما سوف تسارع الدولة في التدخل للحد من الضغوط التضخمية عن طريق السياسة النقدية.

8. دراسة شلوفي عمر، عزاوي عبد الباسط، 2017، بعنوان: " العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (tr) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2016:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة من 1980 إلى 2016، وهذا بالاستعانة بالنموذج غير الخطي للعتبة ذو الانتقال الفوري (tr) واتباع منهجية خان وصنهاجي (Khan & Senhadji 2001) في تقدير هذا النموذج.

وتم التوصل إلى وجود معنوية إحصائية للنموذج غير الخطي بين التضخم والنمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 6.5%، أين يبدأ التأثير السلبي والقوي على النمو الاقتصادي في حالة تجاوز التضخم لهذا المعدل، وفي المقابل فإن النمو الاقتصادي لن يتدهور مادام التضخم أقل من مستوى 6.5%. مما يسمح للسلطات النقدية وخاصة البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ترمي إلى تخفيض معدلات التضخم وجعلها أقل من مستوى العتبة المقدرة وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

في الجزء النظري من الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف ظاهرة التضخم، من كل جوانبها، وفي الفصل التحليلي تم اعتماد المنهج التحليلي الذي ساعدنا في معرفة كيف تحركت متغيرات الدراسة.

وفي تقدير طبيعة الأثر الذي ينتجه التضخم على مختلف المتغيرات الاقتصادية، تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى، بواسطة نموذج VAR، وتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الشهير EViews10.

مصادر بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الأولية والمتمثلة في المراجع والكتب والدوريات والتقارير الاقتصادية التي تناولت موضوع الدراسة. كما اعتمدنا في بحثنا على البيانات الإحصائية الواردة في تقارير بنك الجزائر، وكذا الديوان الوطني للإحصائيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، قبلها مقدمة عامة، وتليها خاتمة عامة.

- الفصل الأول جاء بعنوان المفاهيم النظرية والتفسير الاقتصادي للتضخم: ركز هذا الفصل على الجانب النظري لظاهرة التضخم وتم تقسيمه إلى مبحثين، ركز الأول منهما على مختلف مفاهيم الظاهرة التضخمية، بالإضافة إلى أنواع التضخم وأهم محدداته، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة النظريات الاقتصادية المفسرة للظاهرة، وأهم الأسباب المؤدية لها،

- الفصل الثاني: قياس التضخم وآثاره وسياسات الحد منه: وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية تناولت مختلف طرق القياس المعتمدة، آثار التضخم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وأخيرا السياسات المختلفة المتبعة للحد من التضخم؛

- الفصل الثالث: التضخم في الجزائر، خصص هذا الفصل لدراسة طبيعة معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، أسبابه وآثاره والسياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للحد منه؛

- الفصل الرابع: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: تناول هذا الفصل العلاقة الاقتصادية من الجانب النظري بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي المبحث الثاني منه تم تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وعلاقتها بتغيرات معدل التضخم؛

- الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خصص هذا الفصل لدراسة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في: معدل النمو، سعر الصرف،

معدل البطالة، ومعدل تغطية التجارة الخارجية، حجم الاستهلاك ومعدل نمو كتلة الأجور في الاقتصاد الجزائري، وذلك بواسطة البرنامج القياسي EViews.

- وفي الأخير ختمت الدراسة بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها وأهم المقترحات، وآفاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري والتفسير

الاقتصادي لظاهرة التخمر

الفصل الأول: الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واكتسبت أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي على مر العصور، فتعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لها بتعدد المدارس الاقتصادية، وعلى اختلاف نوع التضخم ومصدره.

المبحث الأول: تعريف التضخم، أنواعه ومحدداته.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون، على عدم وجود معنى واحد أو مفهوم محدد لها، حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الاقتصادية، والأوقات التي يظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي ساد في القرن العشرين، كما أن التعريف الذي ساد أثناء الحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها، وبالتالي تعددت مفاهيم التضخم، وتعددت أنواعه كذلك.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعريفات.

أولاً: تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."¹ بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر:

$$M.V=P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T .

¹غازي حسين عناية، التضخم المالي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985)، ص. 14.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي.¹

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق."²

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج."³، أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل."⁴

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ثانيا: تعريف التضخم على أساس خصائصه.

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما."⁵

كما يمكن تعريف التضخم بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد."⁶ وبدوره "ج. أوليف" (G.Olive)، عرف التضخم على أنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)."⁷

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار."⁸

¹ . زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص. 246.

² . مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، 2003)، ص. 33.

³ . Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (Alger : OPU, 1993), p. 70.

⁴ . غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 20.

⁵ . خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6 (عمان، دار وائل للنشر، 2003)، ص. 249.

⁶ . أنس البكري، وليد الصائغ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المستقبل، 2002)، ص. 197.

⁷ . Janine Brenoud, Alain Geledan, **dictionnaire économique et social**, (paris, 1981), p. 212.

⁸ . عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992)، ص. 201.

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضاً في القوة الشرائية لوحدة النقد. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:¹

- إن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛
- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً.
- مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة. وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتتشرك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً.² وسيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالاعتماد على عدة معايير:

أولاً: على أساس حدة الضغط التضخمي.

1. التضخم الزاحف: يعرف التضخم الزاحف بأنه: "ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي إلى انحراف الأسعار أو المداخليل بحدة".³ ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً. وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي؛⁴ ويعتبر هذا النوع

¹ محمد كرم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)" مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، (العدد 14، الدنمارك)، ص. 253.

² نبيل الروبي، نظرية التضخم، (ط2)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص. 25.

³ علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009" مجلة الباحث، (عدد 11، الجزائر، 2012)، ص. 68.

⁴ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، (دار المنهل، لبنان، 2000)، ص. 446.

على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى (Kent) أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.¹

2. التضخم الجامح: يعرف التضخم الجامح اصطلاحا على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهريا،² ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني،³ وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير. ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية.⁴ ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

3. التضخم الماشي: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تؤدي إلى ارتفاعها إلى معدلات كبيرة.⁵

4. التضخم الراكض: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974 و 1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19% و 25% على التوالي.⁶

¹. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، (دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010)، ص. 184.

². Alexis Direr, « la monnaie et l'inflation », **cours de macroéconomie**, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, [http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/](http://www.jourdan.ens.fr/~adirer/), vu le 18/01/2015 à 19:30.

³. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، (دار زهران للنشر، عمان، 1993)، ص. 369.

⁴. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 62.

⁵. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص. 216.

⁶. نفس المرجع، ص. 216-217.

ثانياً: على أساس مصدر التضخم.

1. **التضخم من جانب الطلب:** يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظراً لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل،¹ مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها؛ حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى الزيادة في الدخل، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في كمية النقود، رغم أن الزيادة في كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية.

2. **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار،² والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها:³

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار؛
- ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

1. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 66.

2. غازي حسين عناية، المرجع نفسه، ص 74.

3. أسامة الغولي، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997)، ص. 85.

3. التضخم المستورد:

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية.

وأكثر الدول تأثراً بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي تأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

ثالثاً: على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار. تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها.¹

1. التضخم الحر أو المفتوح: يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات. ووفقاً لها النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم تدخل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة والتي من أهمها، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأيضا العوامل النفسية للأفراد.²

2. التضخم المكبوت: يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.³

ويتم اتخاذ هذه الإجراءات في حالة قصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير والمتزايد، حيث سوف تتجه حركة الأسعار نحو الارتفاع لولا هذا التدخل من قبل السلطات، فلا يعني ثبات الأسعار القضاء على التضخم وإنما فقط تغيير الفائض أو التقليل منه عن طريق الأشكال التالية: الندرة، طوابير الانتظار ورفع آجال الاستلام.⁴

¹. Henrgutton Gerrard Bermoulem, **la monnaie**, (paris, 1978), p 404.

². نيبيل الروبي، مرجع سابق، ص 26.

³. نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴. Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **Economie monétaire**, (édition dalloz, paris, 1998), p. 239.

إن هذه الظاهرة لن تستمر طويلا، حيث سوف تميل الأسعار في نهاية الأمر نحو الارتفاع وذلك نظرا لعجز القيود الحكومية عن كبح فائض الطلب. وللتغلب على هذه الظاهرة يجب أولا العمل على زيادة حجم الإنتاج في جميع المجالات، ثم بعد ذلك محاولة التحكم في فائض الطلب وذلك حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن كل من العرض والطلب الكليين.¹

3. التضخم الكامن: ويقصد به زيادة المدخول النقدي بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة، مثلا تحديد كمية معينة من سلعة ما لا يجوز لأي فرد اقتناء أكثر منها. ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل الوطني النقدي يظل في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص.²

رابعا: على أساس القطاع الاقتصادي.

تختلف أنواع التضخم باختلاف القطاعات الاقتصادية، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1. التضخم في أسواق السلع: ويندرج ضمنه نوعين من التضخم، يحدث الأول منهما في أسواق السلع الاستهلاكية، أما الثاني ففي أسواق السلع الاستثمارية.

أ. التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، ما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية؛

ب. التضخم الرأسمالي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباحا كبيرة جدا تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: ونميز هنا بين التضخم الناتج عن السعي وراء تحقيق الأرباح والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصة عنصر العمل.

أ. التضخم الربحي: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو ما يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف المؤسسات

¹. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 41.

². معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع: www.islaminfo.yoo7.com>t8topic، يوم: 2019/01/17 على 12:04

خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.

ب. **التضخم الداخلي:** يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الإنتاج كأجور العمال.

لقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، حيث أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وهنا ينشأ التضخم الأول (التضخم الربحي)، أما عند تعادل نفقة انتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع فإنه يحدث النوع الثاني (التضخم الداخلي).¹

المطلب الثالث: محددات التضخم.

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الدين العام.

إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عبئاً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيراً سلبياً على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه.²

ثانياً: عرض النقد.

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب

¹. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (الأردن، دار النفائس، 2011)، ص. 38-39.

². وضاح نجيب رجب، المرجع نفسه، ص. 38-39.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فتري أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة.

وفي نظرية النمو النقدي عند "توبين" (Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكن التحليل النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود؛ كما يلي:

$$(dm/dt)/M = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

وبالتالي فإن:

$$.f(M) = f(p) + f(y)$$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) تعني النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي وبالتالي يصبح:

$$.f(p) = f(M) - f(y)$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (Y, M)، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم.

إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. كما أن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار.

إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.¹

ثالثا: عجز الموازنة.

تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازنتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود. وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية.

رابعا: الفساد.

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص." بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة. ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال.

كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم. فضلا عما يسببه الفساد من تشوهات اقتصادية في مسيرة التنمية

¹. ضياء نجيب رجب، مرجع سابق، ص 11، 12. ولمزيد من التفاصيل أنظر كتاب: Bernard Landais, *Leçons de politique monétaire*, (De Boeck, Bruxelles, 2008).

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة للتضخم

وخاصة في البلدان النامية، مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية.

لقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد، حيث اعتمدت مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لأراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما الدول التي اقترنت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العلاقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاني الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.¹

خامسا: سعر الفائدة.

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.²

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان. والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، وبالتالي غالبا ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني

¹. احمد حسن الهيتي، مرجع سابق، ص ص. 13-14.

². أحمد محمد عادل عبد العزيز، "أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)"، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع <http://www.alnodom.com>، تاريخ الزيارة 2015/10/11.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحى العرض الكلي ليسار وارتفاع معدل التضخم.¹ وعلية، وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.

سادسا: سعر الصرف.

يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.²

سابعا: سعر النفط.

يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار.

أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم.

يتطلب فهم وتحليل ظاهرة التضخم بشكل أكبر، البحث في مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، كل حسب مبادئها ووجهات نظرها، وهو ما يساعدنا ذلك على تقديم ومعرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى بروز الضغوط التضخمية في اقتصاد ما.

¹. Hossein Asgharpur and authers, « The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long –term interest rate dynamics in developing countries », **International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI)**, (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), p. 2-3.

². Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, « Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », **Casualty actuarial society**, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012), p. 3.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

يوجد اختلاف كبير وتنوع واسع في النظريات الاقتصادية التي فسرت التضخم، فمن الفكر التقليدي إلى التفسير الحديث توجد نظريات كثيرة جدا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية.

قبل التطرق إلى تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي يجدر بنا أولا إعطاء نظرة حول أسباب هذه الظاهرة قبل المدرسة الكلاسيكية.

1. **العلاقة بين النقود والأسعار قبل المدرسة الكلاسيكية:** تميز القرن السادس عشر بارتفاع واضح في الأسعار في معظم الدول الأوروبية، لذلك أسندت مهمة إجراء تحقيق حول هذا الارتفاع إلى غرفة الحسابات بباريس سنة 1563، كانت نتيجتها أن الارتفاع في الأسعار ليس إلا نتيجة انخفاض كمية المعدن التي تحتويها الوحدة النقدية، وأنه إذا انخفضت كمية المعدن التي تحتويها هذه الوحدة، فإن الأسعار المعبر عنها بما سترتفع. إلا أن هذه التفسيرات لقيت الكثير من الانتقادات من طرف "بودين" (BOUDIN)، هذا الأخير أرجع ارتفاع الأسعار إلى عدة أسباب أهمها وفرة الذهب والفضة، واعتمد في برأهنه على: "بالين وبلوتارك" (Paline Plutarque)، اللذين تحدثا عن الارتفاع السريع في الأسعار نتيجة التدفقات الكبيرة للمعادن النفيسة إلى روما، بعد غزوها لمقدونيا. فوضعية أوروبا في القرن السادس عشر بتلقيها تدفقات كبيرة من الذهب والفضة من أمريكا، مشابهة لوضعية روما في تلك الفترة.¹

وفي القرن السابع عشر طور "ويليام بيتي" (WILLIAM PETTY) في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي. وفي سنة 1752 قدم "دافيد هيوم" عرضا ميكانيكيا لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار، والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث بين أنه إذا اختفت $\frac{5}{4}$ من النقود في بريطانيا، فإن الأسعار ستخفض بنفس النسبة والعكس صحيح، أما "ريتشارد كانتيلون 1755" (RICHARD CANTILLON 1755) فقد بين أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسّر الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذا نظرا للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون النقود الإضافية.²

¹. ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، د. ت، ص 3.

². ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، المرجع نفسه، ص. 3.

2. **نظرية كمية النقود:** يطلق على نظرية كمية النقود، النظرية الكلاسيكية، فقد تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين، أمثال: "دافيد هيوم" (DAVID HUME)، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل.¹

يعتبر قانون المنافذ لـ: "جون ب. ساي" (Jean B. Say 1803) من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب "SAY" فإن النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتوجات. فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى، وأن العرض يخلقه طلبه الخاص.²

أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتوجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار. أما "جون ستيوارت ميل 1817" (JEAN S. MILL 1817) فقد اعتمد مرة أخرى على أفكار (RICHARD CANTILLON) حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية.

مع (SAY و RICARDO و S.MILL)، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار. فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة، التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعلميتي الإنتاج والتبادل.³

أ. **معادلة التبادل لفيشر:** وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي: "دافيد هيوم" (DAVID HUME)، ثم طورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي: "ارفينج فيشر" (IRVING FISHER)، الذي أعاد صياغتها. وحسب هذه المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار.⁴

¹. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, p 31

². Alain Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**, (office des publications universitaires, Alger, 1985), p. 78.

³. ابن بوزيان، بن عمر، مرجع سابق، ص 3.

⁴. Azza Souad, **macroéconomie**, (université virtuelle de Tunis, 2006), p. 49.

● صيغة معادلة التبادل:

يمكن استعراض نظرية كمية النقود بالتفكير بالسؤال التالي: كم عدد المرات التي تستخدم فيها قطعة النقود من أجل دفع ثمن السلع والخدمات خلال سنة؟ الإجابة على هذا السؤال معطاة بواسطة متغير يطلق عليه سرعة تداول النقود، والتي تشير إلى السرعة التي تنتقل بها النقود من يد إلى أخرى وبالتالي تتداول في الاقتصاد. من أجل حساب سرعة تداول النقود نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي (PIB) على كمية النقود، فإذا كان

P: المستوى العام للأسعار

Y: الكمية المنتجة (PIB الحقيقي)

M: كمية النقود.

فإن سرعة تداول النقود تكون كالآتي:¹

$$V = (P*Y) / M$$

بإعادة ترتيب هذه المعادلة يمكننا كتابة الصيغة التالية:

$$.M*V = P*Y$$

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار. حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل الوطني.²

● فرضيات النظرية الكمية للنقود:

ترتكز نظرية كمية النقود على مجموعة من الفرضيات يمكن إدراجها فيما يلي:

¹. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, **principes de l'économie**, (2^{ème} édition européenne, De Boeck, Belgique, 2011), p. 30.

². Bernard Landais, **leçons de politique monétaire**, (de Boeck, Bruxelles, 2008), p. 20.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

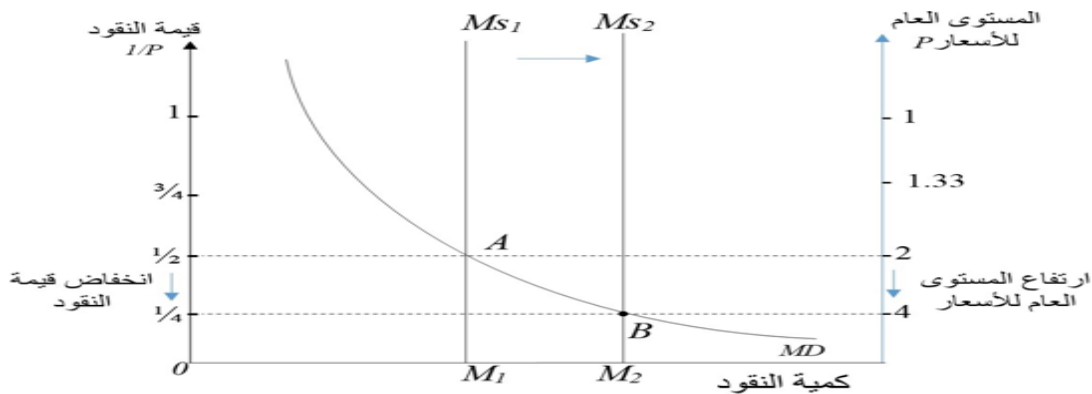
- سرعة تداول النقود مستقرة نسبياً عبر الزمن،¹ وهي تتحدد خارج تغيرات كمية النقود، خاصة فيما يتعلق بعادات الدفع، وبما أن هذه العوامل تتغير ببطء، فإن سرعة تداول النقود V تعتبر ثابتة في الأجل القصير، ويمكن توقع قيمتها في الأجل الطويل؛²
- إنتاج السلع والخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، بما أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج، كما أن الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
- بما أن الناتج (Y) محدد بعرض عوامل الإنتاج والتكنولوجيا المتوفرة، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار؛
- بناء على ذلك عندما يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود في التداول، فإن النتيجة ستكون ارتفاع معدل التضخم.

هذه المراحل أو الأساسيات الأربع تمثل وقود نظرية كمية النقود.³

• آثار التوسع النقدي:

لنفرض أن الاقتصاد يقع في نقطة التوازن، وأن البنك المركزي قام بمضاعفة الكمية المعروضة من النقود عن طريق زيادة الإصدار النقدي، ما الذي سيحدث للاقتصاد بهذا الإجراء؟ كيف سيقارن التوازن القديم مع التوازن الجديد؟

الشكل (1): شكل توضيحي لآثار التوسع النقدي على التوازن.



Source : Gregor Mankiw, Mark P. Taylor, « Principes de l'économie », (2^{ème} édition, De Boeck, Paris, 2011), p. 838.

¹. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, ibid.

². Bernard Landais, op.cit, p. 20.

³. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, p 31.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة للتضخم

المحور على اليمين (محور مستوى الأسعار) معاكس للمحور على اليسار (محور قيمة النقود)، لأن المستوى العام للأسعار يكون منخفضا في أعلى المحور ومرتفعا في أسفل المحور، مما يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود مرتفعة يكون مستوى الأسعار منخفضا.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن التوسع النقدي ينقل منحني عرض النقود إلى اليمين من: MS_1 إلى MS_2 وسينقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B. بناء على ذلك تنخفض قيمة النقود من $2/1$ إلى $4/1$ في حين مستوى السعر يرتفع من 2 إلى 4. بعبارة أخرى، زيادة عرض النقود التي تجعل النقد أكثر وفرة، تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض قيمة النقود.

هذا التفسير لتحديد المستوى العام للأسعار وتغيراته عبر الزمن هو ما يطلق عليه، النظرية الكمية للنقود، وهو يوافق ما أشرنا إليه سابقا من تحليل لهذه النظرية، وبالتالي فإن كمية النقود هي السبب الرئيسي للتضخم.¹

ب. معادلة كامبردج:

ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود، الاقتصاديون "مارشال، بيجو، روبرتون"، الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح باسم "معادلة الأرصدة النقدية".

يرى "مارشال" أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالترفضيل النقدي.² وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثة وعوضت بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل وأغراض احتياطية كمستودع للقيمة.³ يرى "مارشال" بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية:

$$M = K (P.y)..... 1$$

M: كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر

K: نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة

y: الدخل الحقيقي

¹. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, p 31.

². فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1976)، ص. 81.

³. منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، (كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2009-2010)، ص. 73.

p: المستوى العام للأسعار

(p.y): الدخل النقدي

$Md = K (P.y)$ يمثل الطلب على الأرصدة النقدية.

تمثل: $Md/P = (KY)$ الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل نقود، أو القيمة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي، أي القيمة الحقيقية للطلب على النقود.¹ إذا ارتفعت الأسعار يرفع الأفراد طلبهم على النقود بحيث تبقى قدرتهم الشرائية (القيمة الحقيقية للطلب على النقود) ثابتة، أي أن الأفراد عقلانيون وغير خاضعين للوهم النقدي.

كما يمكن القول إن المعامل K يعبر عن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي (قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد) أي مقلوب سرعة دوران النقود: $K = 1/v$. بتعويض K بقيمتها في المعادلة (1) نجد:

$$P = M.V/y = M/y.K.....(2)$$

وهي نفس معادلة التبادل مع بعض التغييرات.²

تجدر الإشارة إلى أن مدرسة كامبردج لم تقصد بـ K كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب V فلم ينظر لها على أنها كم معطى مثل سرعة دوران النقود تتحدد بعوامل مؤسسية، بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود فتحت المجال أمام أبحاث الاقتصاديين نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود.³ نلاحظ من المعادلة (2) العلاقة العكسية بين المعامل K والمستوى العام للأسعار، حيث يرى مارشال أن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استناداً إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي،⁴ وبما أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات، فإن انخفاض النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل سائل يؤدي لزيادة الإنفاق وارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يرتفع المستوى العام للأسعار في حال انخفاض الدخل الحقيقي والعكس. إلا

¹ منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص. 73.

² مروان عطون، مرجع سابق، ص ص 103-104.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، (دار النهضة العربية، بيروت، 2002)، ص. 291.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999)، ص. 252.

أن مدرسة كامبردج تفترض في الفترة القصيرة ثبات المعامل K لكونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغييرها إلا في الأجل الطويل، بالإضافة لثبات الدخل الحقيقي. وعليه فإن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يؤدي لارتفاع الطلب على النقود إلى أن يتساوى مع عرضه ويتحقق التوازن.¹ وبالتالي فهي تشارك المدرسة الكلاسيكية في التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة. لا يوجد اختلاف جوهري بين النظريتين والاختلاف الأساسي يتمثل في طريقة البحث التي اتبعتها كل منهما، حيث نظر فيشر إلى التغير في كمية النقود من جانب العرض، في حين توجه مارشال إلى فكرة أن التغير في كمية النقود يحدث من جانب الطلب،² إلا أن كلاهما بحثا في نفس الظاهرة وتوصلا لنفس النتيجة بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي لرفع المستوى العام للأسعار.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها. وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:

- يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار، ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود، مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لا سيما المنتجات الزراعية؛³

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي، فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي، أي أن الاقتصاد -بطريقة تلقائية- يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، لكن الأزمة العالمية الكبرى (1929-1933) أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل، وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه. كما أن النظرية الكمية افترضت استقلال حجم الإنتاج (وبالتالي حجم المعاملات) عن التغير في التداول النقدي، إلا أن النظرية النقدية الحديثة بينت عكس ذلك،

¹ . Sophie Brana, Michel Cazals, op. cit, p. 41

² . مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (ط5، الدار الجامعية، 1985)، ص. 252.

³ . الحلاق، العجلوني، مرجع سابق، ص 201.

وأن هناك ارتباطا مباشرا بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدي، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقترنا بانخفاض الأسعار؛¹

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث أن التبدلات في سرعة تداول النقود تعدل من أثر تغيرات عرض النقد على تحركات الأسعار، فالزيادة في عرض النقد لن تؤدي إلى رفع الأسعار، إذا كان الجمهور يفضل الاحتفاظ بالسيولة، أي بمعنى آخر، إذا كان الجمهور يسعى للاكتناز فإنه سوف يخفف من وتيرة إنفاقه، وعلى العكس من ذلك، إذا كان الجمهور ينفق نفس كمية النقد بوتيرة أسرع، فإن الأسعار يمكن أن تزداد دون تغير في الكتلة النقدية؛²

- تجاهل عنصر الفائدة الذي يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على زيادة فرص الاقتراض فتزيد كمية النقود المتداولة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.³

ثانيا: النظرية الكينزية.

حتى يمكن فهم موقف الكينزيين من قضية التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم وذلك كما جاء في كتابه: "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" سنة 1936. استند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون "ساي" للأسواق، ومن ثم خلس إلى أن حالة التشغيل الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد. وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير. ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، حيث دعا كينز إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم. وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي، وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في

1. سهيير معتوق محمود، النظريات والسياسات النقدية، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989)، ص. 26.

2. وسام ملك، مرجع سابق، ص. 459.

3. سهيير معتوق، مرجع سابق، ص. 26.

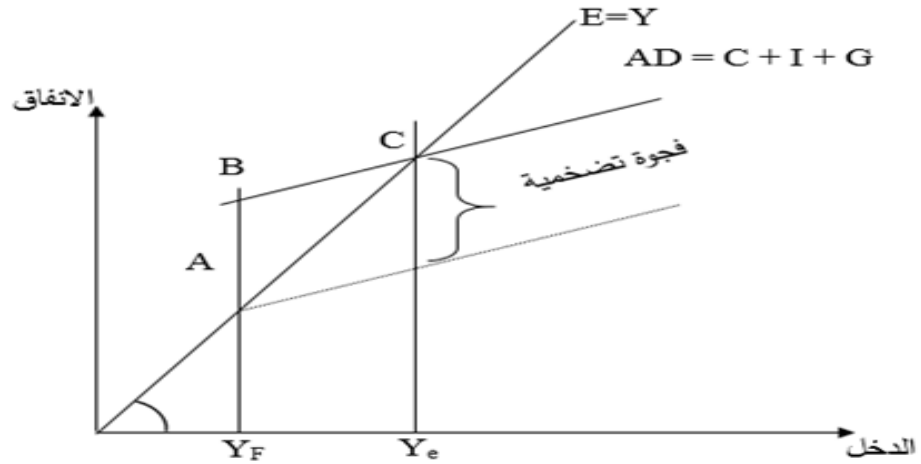
الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم.¹ كما أكد كينز على أهمية سرعة دوران النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض التفضيل النقدي للأفراد.

1. الفجوة التضخمية:

لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، ويقصد بها: "ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C، الاستثماري I، والحكومي G)، العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره".² ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال الشكل رقم (2).

الشكل (2): الفجوة التضخمية عند كينز



Source: Fatukasi Bayo, « **Determinants of inflation in Nigeria: an empirical analysis** », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N12, 2011, P265.

يمثل المنحنى (AD) دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وهي أقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية 45° (E) تحقيقا للفرض النقدي بإمكانية تسرب جزء من الدخل إلى مجرى الادخار، حيث تؤدي زيادة الدخل لزيادة المستوى المرغوب ادخاره منه في الوقت ذاته.³

¹ . سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص. 100.

² . Fatukasi Bayo, « **Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis** », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12, p 264.

³ . أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، (الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007)، ص. 105.

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن الاقتصاد مبدئياً في حالة توازن (النقطة A) عند مستوى التشغيل الكامل أين مستوى الدخل الذي يوافق (الدخل المحتمل) هو Y_F ، لو حدث وزاد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقود، فإن ذلك سيؤدي لنقل منحنى الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة (C) ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e ، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني (Y_{ec}) أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التشغيل الكامل (Y_{FA}) وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية، لأنها تعبر عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي. مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بالمقدار (AB) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.¹ استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

وعليه، فإن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي، والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب، فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددًا (الدولة لا تستطيع أن تنفق أكثر من الثروة الوطنية أي أكثر من 100% من الناتج الوطني الإجمالي)، كما أن ارتفاع النفقات العامة سيوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد. بالإضافة إلى أن إجراء التخفيض في الضرائب يكون محدوداً - عندما يصبح مستوى الضريبة معدوماً، لا توجد أي طريقة لتخفيضه أكثر-. ومنه نستنتج أن التضخم في التحليل الكينزي، ليس ناتجاً عن السياسة المالية فقط وأن التضخم له دائماً أصل نقدي.²

2. مراحل تغير الأسعار عند كينز:

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وحالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.³

أ. الحالة الأولى: حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. اعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب الكلي الفعال ستنتج في إحداث زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل الطاقات

¹. Fatukasi Bayo, op, cit, p 265.

². Frédéric Mishkin, op, c.i.t, p 833.

³. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1980)، ص. 57.

الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار. ومع ذلك فقد أشار كينز إلى أنه ما إن تسير عجلة التشغيل للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد الوطني قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل.¹ وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية:²

- تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، وإنتاج السلع الصناعية من أي يمكن زيادته بحسب الزيادة في الطلب، وعلى العكس منها السلع الزراعية التي تميل أسعارها تبعاً لذلك للارتفاع الكبير المبكر؛

- ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة؛

- وجود عجز في بعض عناصر الإنتاج التي لا يمكن استبدالها مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها؛

- وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد، نتيجة لمحاولة المنتجين واتحادات الصناعات والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد للتشغيل الكامل.

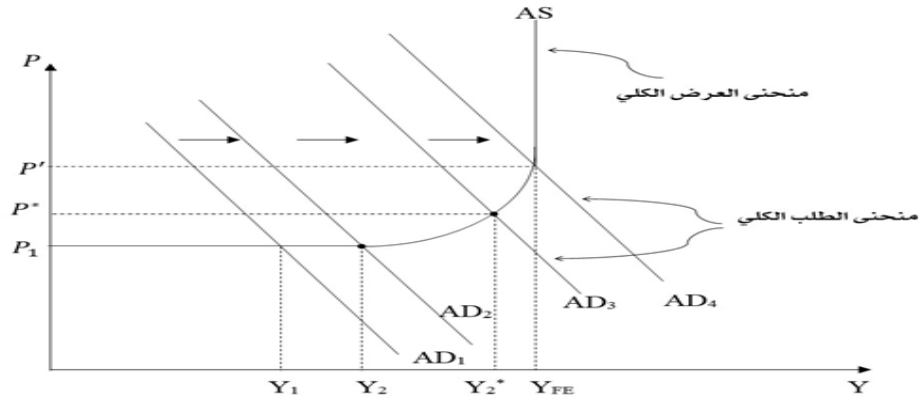
والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزاً لزيادة الإنتاج، نظراً لما يأتي جراه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التشغيل.³ ويمكن توضيح حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج من خلال الشكل رقم (3):

¹. وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص. 276.

². نييل الروبي، مرجع سابق، ص. 63.

³. وهيب مسيحة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

الشكل (3): العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز



المصدر: محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، (إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009)، ص. 301.

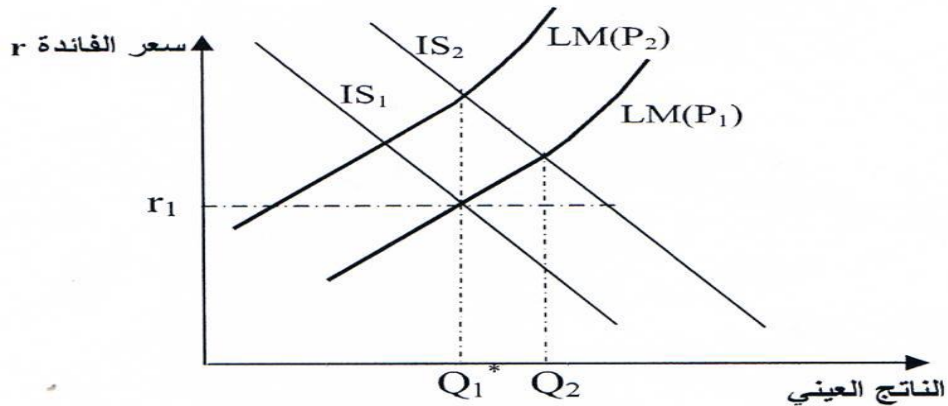
بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود، والطلب الكلي منخفض، وأن الطلب (AD_1) يرافقه مستوى سعر (P_1)، إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى (AD_2) فإن الإنتاج يزداد إلى (Y_2)، فالشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عند (P_1).

لنفترض أن الحكومة عمدت إلى زيادة الطلب الكلي من (AD_3) إلى (AD_4)، فإن الإنتاج يتوسع إلى (Y_2^*) و(Y_{FE}) لكن يرتفع السعر إلى (P^*) و(P') لاقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.

ب. الحالة الثانية: وهي حالة التشغيل الكامل، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإنها لن تنجح في إحداث زيادة مقابلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند مستوى التشغيل الكامل، ولهذا فإن الزيادة التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال تنتج عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.¹ ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (4) لتوضيح تضخم الطلب عند كينز.

¹ جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991)، ص.ص 434-435.

الشكل (4): تضخم الطلب عند كينز في حالة التشغيل الكامل



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص. 219.

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن التوازن العام يتحقق بتوازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع IS_1 مع $LM(P_1)$ ، أين يكون الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل Q_1^* ، وسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 . زيادة الطلب الكلي متمثلة في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ، أي حصول فائض في الطلب بالقدر

$(Q_2^* - Q_1^*)$ ، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة مستوى الدخل بفعل تأثير المضاعف، لا بد أن تنطوي هذه الزيادة في الدخل على زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، ولا يتم إشباع هذه الزيادة إلا بالسحب من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض عرض النقود الحقيقي، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخل النقدية، والتي بدورها تؤدي لزيادة الطلب الكلي من جديد وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات IS و LM .¹

¹. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص. 219-220.

ثالثاً: التفسير الحديث للتضخم.

1. النظرية النقدوية:

مع كبر الأزمة الاقتصادية وديمومتها في سنوات سبعينات القرن الماضي (أزمة الركود التضخمي)، كان الجو قد تهيأ لرواج المدرسة النقدية، أو مدرسة شيكاغو وهي المدرسة التي اعتمدت على نظرية كمية النقود الكلاسيكية،¹ مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة وذلك لتفسير أزمة الركود التضخمي في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتضم هذه المدرسة جمهرة واسعة من الاقتصاديين، ويترأسها بلا منازع، "ميلتون فريدمان"،² الذي أعلن في البداية مخالفته لمنطق فيليبس الكينزي، ورأى أنه لا توجد على الأمد الطويل علاقة بين التضخم والبطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها؛ وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. ويرى النقديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقد لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات (كما تنص على ذلك معادلة كمية النقود في صورتها الكلاسيكية)، وإنما في ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها.

ولما كان التضخم بحسب رأي النقديين هو ظاهرة نقدية بحتة، ويعبر عن اختلال قائم بين عرض النقود والطلب عليها، ولما كان عرض النقد تتحكم فيه السلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار. وقد انطلق فريدمان في تحليله للطلب على النقود من السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كامبردج وكينز، وهو "لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟" وللإجابة على هذا السؤال، وبدلاً من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى،³ واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول والتي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لا بد وأن يعتمد على: أولاً الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانياً

¹. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- M. Friedman, **the Quantity theory of Money**, A Restatement. In M.Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of chicago, press, 1956.

². منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2010/2009)، ص. 89.

³. موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 34.

العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث، ويخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:¹

أ. **الثروة الكلية:** التي يمكن أن يحوزها المتعاملون الاقتصاديون، وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وقد ميز فريدمان بين خمس مكونات للثروة:

● النقود؛

● الأصول النقدية (أي السندات ذات الدخل الثابت)؛

● الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)؛

● الأصول المالية (الأسهم)؛

● رأس المال البشري.

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية باستخدام الدخل الدائم الذي يعتبر مستقرا مقارنة بالدخل الجاري.

ب. **تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة:** يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول.

فالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية، وهو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات ويرمز له بـ R_b . أما بالنسبة للأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية والتي يرمز لها بـ R_s .

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار، والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم: $1dp/pd_t$.

النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: تمثل المقدرة الشخصية الثروة البشرية، والتي يمكن استخدامها لاكتساب الدخل، فكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة أو أصول الفرد، ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية ولكن في حدود ضيقة، كأن يستخدم الفرد مقدراته على الكسب لاكتساب الدخل لكي يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية (الأراضي، المباني، السلع المعمرة...)، كذلك

¹. سهرير معتوق، مرجع سابق، ص. 152.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

يمكن للفرد أن يستخدم الثروة غير البشرية لاكتساب المهارة والمقدرة الشخصية، ونظرا لعدم القدرة على تقدير الثروة البشرية فإن ارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية في أصول الفرد يصاحبه زيادة في الطلب على النقود.

العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: مقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، يمكن النظر إلى النقود على أنها متغيرات غير ثابتة، تعتمد على تغير الظروف ودرجة الاستقرار الاقتصادي المتوقع أن يسود مستقبلا، إضافة إلى حجم التحويلات الرأسمالية بالنسبة للدخل أي حجم مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة في حوزة حائزي الثروة، فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية قصرت فترة مبادلتها بالنقود أو السلع الأخرى.

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:¹

$$Md = f\left(P, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}\right), H, W, U\right) \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن: U, W, H, P هي مؤشر الأسعار، النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية، الثروة الكلية، عنصر الأذواق والتفضيلات على الترتيب، أما rb, re فهما عائدي السندات والأسهم على التوالي، أما $1/p \cdot dp/dt$ فهو يعبر عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (t) (معدل توقع التضخم).

وبذلك فإن الطلب على النقود حسب فريدمان يعد نتيجة لعملية حساب توزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار، ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية، وكدالة لتفضيلات العناصر الاقتصادية وأذواقهم. ويمكن التعبير عن الدالة السابقة في صورة حقيقية على النحو التالي:²

$$M_d/p = f(r_e, r_b, 1/p (dp/d_t), W, Y/p, U) \dots\dots\dots(2)$$

فالمعادلة السابقة تمثل دالة الطلب على النقود عند فريدمان وهي دالة ذات متغيرات أساسية مستقرة، ويمكن

تبسيطها على الشكل التالي:³

$$M_d/p = f(y_p) \dots\dots\dots(3)$$

¹ R. S. Ghorrn, **Theorie monétaire**, Traduit par Fauboeuf, (Dunod, Paris, 1975), P. 163.

² سهير معنوق، مرجع سابق، ص. 155.

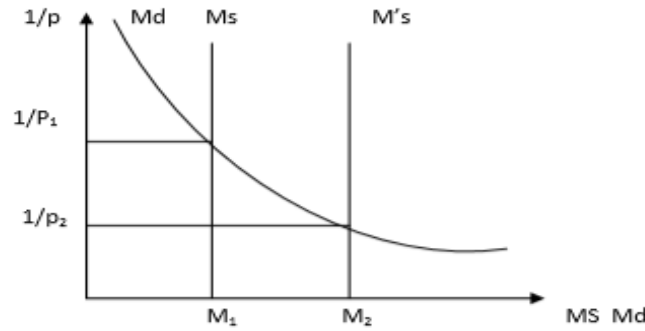
³ Christian ottavj, **Monnaie et financement de l'économie**, (Hachette supérieur Paris, 2014, 5ème édition), p. 140.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

باعتبار أن الدخل الدائم لا يتعرض إلى تغيرات كبيرة ومستمرة وهو مستقر في المدى الطويل، لذلك اعتبر فريدمان أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في الدخل الدائم، ويمكن توقع الطلب على النقود باستخدامها.

ويمكن توضيح ظاهرة التضخم حسب النظرية النقدوية من خلال الشكل رقم (5)

الشكل (5): التضخم حسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، (دار زهران، عمان، 1999)، ص. 393.

يتضح من الشكل رقم (5) أن فريدمان يعتبر أن كمية النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار، فالزيادة في عرض النقود من M_1 إلى M_2 سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار من $1/P_1$ إلى $1/P_2$ لأن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به في ظل مستويات معينة من الأسعار، وبذلك يلجؤون إلى استبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد على الأصول الحقيقية، وبهذا يرى فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة متناسبة مع تغير عرض النقود.

وعليه فإن النظرية النقدوية ترى أن التضخم يرجع إلى ارتفاع الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل للإنتاج الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، حيث توصل فريدمان إلى أن: "كل تغيير في كمية النقود يؤثر بشكل واضح على الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار"، أي أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة.

وهكذا تبين لنا أن ليس ثمة خلافا بين الرؤية الكينزية ورؤية النقديين حول تفسير التضخم، فالكينزية ترى أن حالة التضخم هي عبارة عن اختلال ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع، زيادة تفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية القائمة، وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من التشغيل الكامل ويتم تغذيتها بزيادة المعروض النقدي، في حين حصر النقديون مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي

ينشأ بين عرض النقد والطلب عليها، تناقض يقوم بين الزيادة في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به وهذا في المنطقة التي يقترب فيها الاقتصاد من منطقة التشغيل الكامل.

2. نظرية التوقعات الرشيدة:

أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة هو "جان تينبارجن" (Jan Tinbergen) في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية سنة 1930. إلا أن "ج. ماث" (J.Muth) هو الذي صاغ فرضية التوقعات الرشيدة وأعطاهما التسمية الحالية سنة 1961 في بحث قدمه بعنوان: التوقعات الرشيدة ونظرية حركة الأسعار، حيث رأى أن التوقعات الرشيدة تتم صياغتها على أساس النموذج الميكلي الصحيح للاقتصاد.

ومع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيتها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال سارجنت، ووالاس وغيرهما، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، الذي يؤكد على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب. وتضيف هذه النظرية صفة جديدة لهذا التحليل الكلاسيكي، وهي صفة التوقعات الرشيدة للأفراد والمؤسسات¹

وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة بما يأتي:²

- تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدعهم من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أنهم - أي الأفراد والمؤسسات - على اطلاع جيد بالأمر ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة. فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود المتداولة في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم، فإن الأفراد سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

- الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات الرشيدة في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن، وأمام كل وحدة

¹. بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 59-62.

². عامر كمال، "نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال"، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد 11، المجلد 2، 2014)، ص. 134.

اقتصادية كم معين من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحيحة بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية.

في ضوء هذين الفرضيتين، نجد أن أنصار هذه المدرسة يرون، على نقيض الكينزية، أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية وليست إجبارية. فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعاً لتغيرات العرض والطلب.

وطبقاً لوجهة نظرهم، فإن البطالة تزداد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. فالناس عاطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جداً، ولا تغريهم على العمل.¹ وعموماً، فأنصار هذه المدرسة يعتقدون أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا تأثير هذا التغير ينصرف فقط إلى المستوى العام للأسعار. أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود. ومعنى هذا أن توقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه التغيرات، سوف يضعان قيوداً على فاعلية السياسات الكلية، وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية السياسة.

وخلاصة التحليل إذن، هي "أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعاً لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع، وهذا هو الأثر الأولي، كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وعلى الجانب الآخر فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة. إذ يرى أنصار هذه المدرسة أنه من الصعوبة، خفض معدل التضخم دون أن يصاحب ذلك انكماش وبطالة.

وفي الأخير، نتوصل إلى أن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة يتفقون مع مدرسة شيكاغو، في رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور

¹. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، (علم المعرفة، الكويت، 1998)، ص 425-426.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقاوة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.¹

3. نظرية ميزان المدفوعات:

يتزعم هذه النظرية "هيلفريش" في فترة التضخم المفرط الذي عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وضع علاقة بين التحويلات المالية للخارج (إعادة البناء والصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا)، واعتبر أن عجز ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف يؤديان إلى اتجاهات تضخمية جامحة.

ومن خلال هذه النظرية نلاحظ عدة مراحل تؤدي من جهة إلى تغيير الأسعار النسبية، ومن جهة أخرى إلى تعميم الارتفاع العام لمستوى الأسعار. ورغم أن نظرية ميزان المدفوعات ظهرت إلى الوجود لتحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، إلا أن فعاليتها تظهر في حالة الأرجنتين لإيجاد العلاقة بين المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات، تحديد سعر الصرف ومصادر التضخم، وكذلك العلاقات الموجودة بينها وبين تحديد سعر الصرف الذين يمثلان المصادر التضخمية، والشكل الموالي يوضح المراحل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

الشكل (6): مراحل ارتفاع الأسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات



المصدر: ميخائيل أسماء، "محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 52.

تمثل المرحلة الأولى من الشكل عملية التحويلات المالية إلى الخارج، وبالنسبة للدولة التي تعاني من مديونية خارجية تعتبر مدينة للدول التي أقرضتها، وبالتالي هذه العملية تكون في شكل تحويلات صافية بالعملة الصعبة، فيترتب على

¹. رمزي ركي، نفس المرجع، ص ص. 426-427.

². ميخائيل أسماء، "محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص

الدول المدينة عجزا في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يمثل المرحلة الثانية في الشكل، ولاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات يجب التخفيض في قيمة العملة بإجراء تعديل في سعر الصرف وبهذا نصل إلى المرحلة الثالثة.

ووفقا لنظرية ميزان المدفوعات فإن تخفيض العملة المحلية ينتج عنه أثرين اثنين، أولهما ارتفاع عام للأسعار، وثانيهما ارتفاع عجز الميزانية، والمرحلة الرابعة من الشكل وهي عجز الميزانية الناتج عن النفقات والإيرادات وثقل المديونية الداخلية. أما المرحلة الخامسة فتمثل مرحلة ارتفاع الأسعار والأجور بسبب تخفيض قيمة العملة.

4. التضخم والنظرية الكينزية الجديدة (الكينزيون الجدد):

يرى الكينزيون الجدد وعلى رأسهم جيمس توبين (J.Tobin)، وهيلر (Hiller) أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية منذ سبعينيات القرن العشرين، كانت نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه، قد دفعت بأسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات نحو الارتفاع، وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع منذ سنة 1973، أدى ذلك إلى تسارع التضخم وزيادة حدته خصوصا مع مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية، وأمام هذا الارتفاع الشديد في معدلات التضخم لجأت الحكومات الغربية إلى سياسات نقدية تقييدية وهذه السياسات كان لها أثر سلبي واضح على الاستثمار والإنتاج، فعند ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، واتباع سياسة انكماشية نقدية (تخفيض المعروض النقدي)، سيحدث ارتفاع أسعار الفائدة في الأمد القصير الذي يقلل بدوره من الاستثمار الخاص، الذي يعد أحد أهم مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإن تراجعها سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي عبر آلية المضاعف. وبالرغم من اعتراف الكينزيين الجدد بأهمية السياسة النقدية فإنهم يثقون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الاقتصاد في المسار الصحيح، ويرون أنه من خلال الاتجاه الانكماشية قد يكون الاستثمار غير حساس نسبيا لانخفاض أسعار الفائدة، ويركزون على أن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشاريع استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد، حتى ولو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة، ويرون أن فعل السياسة المالية مثل فرض الضرائب لها أثر أكبر في التوازن الاقتصادي.

ويعتمد التحليل الكينزي الجديد على ثلاث فرضيات أساسية هي: ¹

¹. تومي صالح، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، دكتوراه دولة غير منشورة، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002)، ص. 112-113.

1- الأجور النقدية محددة مسبقا لغرض الوصول إلى توازن متوقع في سوق العمل، أي أن الأجور تكون موجهة بدلالة الأجور الاسمية من أجل فترة تعاقدية محددة ومثبتة قبل أن تكون الكمية المعروضة والمطلوبة من العمل معروفة، حيث لا توضع الأجور ليتساوى العرض الحالي للعمل مع الطلب الفعلي على العمل، وإنما ليتساوى العرض المتوقع مع الطلب المتوقع. حيث يتم الاتفاق على تاريخ مراجعة الأجور مسبقا ووفقا لجدول زمني يوضح التغيرات التي سوف تحدث في مستوى الأجور مسبقا، عند تحرير العقد عادة ما تكون في شكل اتفاق لتكلفة المعيشة، والمعروف باسم اتفاق تكاليف المعيشة، والذي يقتضي زيادة تلقائية في الأجر النقدي كاستجابة للزيادة في معدل التضخم؛

2- يفترض الكينزيون الجدد أن عارضي العمل مستعدون لعرض أي كمية مطلوبة من العمل مقابل أجر نقدي مضمون، عبر فترة العقد الموجود. وقد أوضحوا أنه من الممكن تجنب الدورات الاقتصادية التي تحدث في الناتج الكلي لو كان منحنى العرض الكلي يتحرك في الاتجاهين كاستجابة لتحركات الطلب الكلي، وبالتالي وجب ربط معدلات الأجور النقدية أثناء إبرام العقود بالطلب الكلي على النقود، ولكن هناك من يرى أن المؤسسات والعمال غير مستعدين لتحمل المخاطر التي تنتج عن هذا الربط بالطلب الكلي النقدي؛

3- تفترض النظرية تشابك العقود واختلافها، حيث ترى أن العقود تجرى في تواريخ مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة عوضا عن توحيدها في نفس التاريخ والمجال الزمني، فلو كانت الأجور محددة بواسطة عقود عمل طويلة، فإن مستوى الأسعار يظهر بعض الاستجابة لتغيرات الطلب والعرض الكليين.

ومن خلال الافتراضات التي اعتمدها الكينزيون الجدد في تفسيرهم للضغوط التضخمية نستنتج النقاط التالية:

- حالة عدم التأكد والقوى المصححة الذاتية لا وجود لها في الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي كل من الاحتفاظ بالنقود في صورة حاضرة، والعقود إلى التخفيض من عدم التأكد. وهذه العلاقة هامة في أفكارهم لقوى التصحيح الذاتي؛

- قناعة الكينزيين الجدد بعدم كفاية سياسات إدارة الطلب الكلي، ويجب تحسينها عن طريق سياسات التخطيط، والسياسات الداخلية؛

- التوظيف والتضخم لديهما خطوات منفصلة، فالأول تحدده مبيعات المنشآت المتوقعة، بينما الثاني تحدده المساومة بين رجال الأعمال والعمال؛

- الأسعار تتحدد وفقا لتكاليف الإنتاج، وليس عرض النقود. والسياسة الانكماشية ليس لها أثر قوي على التكاليف، ويرجع ذلك إلى الوقت الزمني الذي تأخذه السياسة من بداية التطبيق وظهور الآثار التي تولدها على الاقتصاد؛

- نقابات العمال قادرة على دفع الأجور بما يجعلها أعلى من الإنتاجية.

5. مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتفق أنصار هذه المدرسة مع النقديين في أن التضخم يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود، ويؤكدون على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود. إلا أن أنصار هذه المدرسة، وإن كانوا يتفقون مع النقديين في كون التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فإنهم يشيرون إلى فكرة جديدة، مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم. إذ يعتقدون أنه يجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج. وبالتالي ومع استمرار ارتفاع الطلب سترتفع الأسعار. ويولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وذلك لأن ارتفاعها يثبط حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج، إذ أن خفض هذه الضرائب من شأنه أن يولد حوافز إيجابية تعمل بدورها على مكافحة التضخم. إذ أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. وكل هذا سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج الوطني، فإذا بقي مستوى الطلب الكلي على حاله، فإن مستوى الأسعار سوف ينخفض.

كما يعتقد منظرو اقتصاديات جانب العرض أن العودة لقاعدة الذهب من شأنها المساهمة في خفض معدلات التضخم، وذلك من خلال ما تضعه هذه القاعدة من حد للتوقعات التضخمية، إذ أنها تضع أساسا لاستقرار سعر الصرف ودعم الثقة في الدولار. كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على التوسع في إصدار النقود، ذلك أن مقدرة هذه البنوك في الإصدار ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، الأمر الذي يكون تأثيره إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، إذ سيصبح من الصعب تمويل العجز من خلال التوسع في الإصدار النقدي الجديد.¹

¹ . زياد عزالدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2013)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد 11- العدد 2015/33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد)، ص-ص. 201-204.

المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم.

توجد عدة عوامل وأسباب تدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع.

إن حصول التضخم بالطلب يستلزم توافر شرطين:

- يجب أن يوجد فائض في الطلب؛

- يجب أن يتميز العرض بانخفاض المرونة.

أ. **الطلب الفعلي أكبر من العرض:** يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تتم المقارنة قبلها وليس بعدها (لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).

ف لدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشتريين بأسعار الفترة الجارية، ولكي يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين¹:

- إما أن ينفق المتعاملون من أرصدهم التي اكتنزوها في وقت سابق؛

- أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.

وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون أو النظام المصرفي المبادرة، وبتعبير آخر فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعتمد إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات، كذلك يمكننا أن نتصور أيضاً بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون

¹. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 473.

زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي، من المؤسسات المالية، من الأسر، من المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.¹

ب. فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار:

عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين أو المستوردين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج أو يلجؤون إلى الاستيراد وهذا بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب، وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تحدد عدم مرونة العرض وهي: ارتفاع التكاليف، الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية ولما كان الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بأن توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يتم ضخ هذه الكميات من النقود؟ وجواب ذلك يكمن في سعي الحكومات للارتفاع بمستوى التشغيل، ويمكن التذليل على هذا من خلال منحنيات العرض والطلب المدروسة في المبحث الأول من هذا الفصل.

فحتى وإن كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإننا نسجل دائما وجود البطالة بسبب الصدمات في سوق العمل التي تجعل التقاء العمال والمستخدمين صعبا أحيانا؛ وأيضا فإن معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل (معدل البطالة الهيكلية) يكون أكبر من الصفر. فإذا قررت الحكومات استهداف مستوى بطالة جد منخفض –

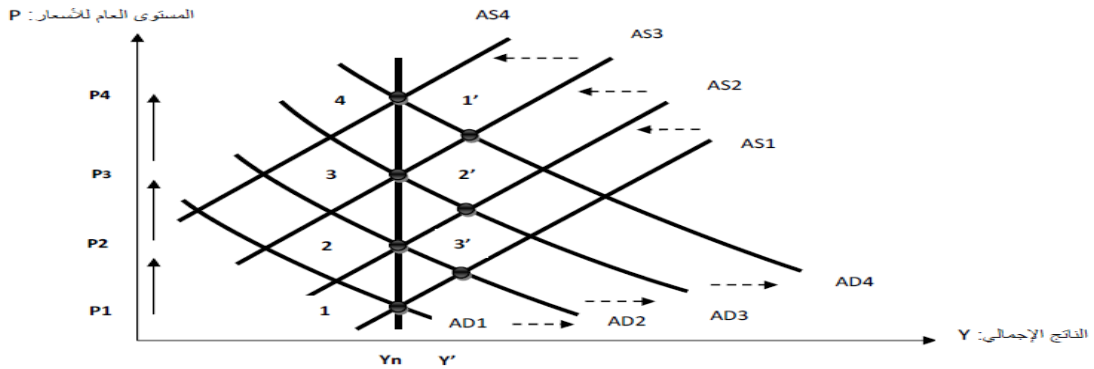
¹. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 474.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

أقل من معدل البطالة الهيكلي-فإن كل العناصر تؤدي إلى تسارع في معدل نمو المعروض النقدي وبالتالي تضخم جد مرتفع.¹

ويوضح لنا الشكل رقم (7) كيف يمكن إحداث التضخم عن طريق السعي لتحقيق معدل بطالة جد منخفض

الشكل (7): التضخم الناتج عن الطلب، نتائج استهداف معدل بطالة جد منخفض



Source : Frédéric Mishkin, **monnaie, banques et marchés financiers**, (8^{ème} édition, état unis, université de Columbia, 2007), p. 830.

استهداف معدل بطالة جد منخفض، أو بعبارة أخرى، معدل ناتج جد مرتفع، يدفع بالحكومة إلى نقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين، من AD1 إلى غاية AD4 بينما منحنى العرض الكلي ينتقل نحو اليسار من AS1 إلى غاية AS4، إن النمو المتزايد في مستوى الأسعار الذي ينتج عن هذه الانتقالات المتتالية يدعى: التضخم بواسطة الطلب، وهو ناتج عن سياسات اقتصادية تطمح في نقل منحنى الطلب نحو اليمين.

ثانياً: التضخم الناتج عن التكاليف.

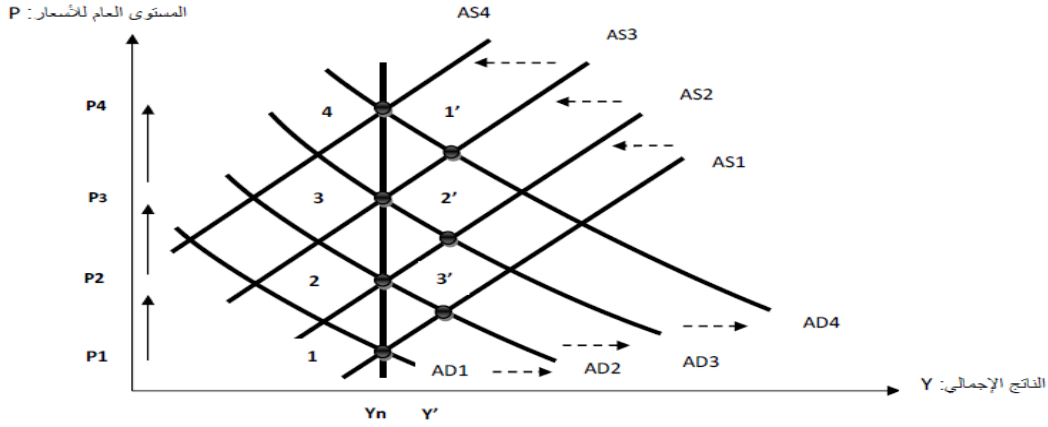
ترتكز هذه الآلية على مبدأ أن الأجراء في بعض الظروف قادرين على إحداث ارتفاع في معدلات الأجور الاسمية التي يتلقونها، ارتفاع يتجاوز معدل الزيادة التي تطرأ على الإنتاجية الناشئة عن تطور التنظيم والتقنية. هذا الارتفاع لمعدلات الأجور الاسمية الذي يشكل عنصراً أساسياً في تكاليف الإنتاج، يحث مدراء المشروعات على زيادة أسعار بيع منتجاتها.

وحتى تتحرك هذه الآلية بالشكل المخطط له من قبل الأجراء يجب أن يتوفر لها شرطان أساسيان وهما:

¹ Frédéric Mishkin, op.cit, p 838.

- يجب أن تكون النقابات العمالية قوية بما فيه الكفاية؛
- يجب أن توفر السلطات النقدية الكميات الضرورية من النقد.

الشكل (8): التضخم الناتج عن التكاليف



Source : Frédéric Mishkin, **monnaie, banques et marchés financiers**, (8^{ème} édition, état unis, université de Columbia, 2007), p. 837.

عند حدوث التضخم بالتكاليف، فإن انتقالات منحنى العرض الكلي نحو اليسار تكون متتالية (من AS1 إلى AS2 وهكذا)، وبالتالي تجبر الحكومات التي تهدف إلى تحقيق تشغيل عالي على نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين باستمرار، وذلك من أجل الإبقاء على كل من الناتج الإجمالي ومعدل البطالة في مستوياتها الطبيعية؛ والنتيجة الأهم تتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2 وهكذا.

من خلال الشكل رقم (8) نلاحظ أن الاقتصاد يتواجد مبدئياً في النقطة 1، في التقاطع بين منحنى الطلب الكلي AD1 ومنحنى العرض الكلي AS1.

نفترض بأن الأجراء ونقاباتهم يقررون المطالبة برفع الأجور، إما لأنهم يريدون رفع أجورهم الحقيقية (أي زيادة قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات)، أو لأنهم يتوقعون تسارعا في معدلات التضخم ويريدون فقط الحفاظ على قدرتهم الشرائية الحالية.

أثر مثل هذا الارتفاع في الأجور شبيه لذلك الأثر الذي تحدثه الصدمة السلبية للعرض، ويؤدي إذا إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار نحو AS2. وبالتالي ينتقل الاقتصاد إلى وضع جديد، والناتج الإجمالي سوف ينخفض جراء ذلك ويقع تحت مستواه الطبيعي Y' ، أما المستوى العام للأسعار سيرتفع إلى غاية P1.

في مثل هذه الوضعية ما هو سلوك الحكومة التي تسعى لتحقيق تشغيل مرتفع؟ مقابل انخفاض الناتج الإجمالي والارتفاع المتتالي في مستويات البطالة، سوف تتخذ الحكومة عدة إجراءات لرفع منحني الطلب الكلي ليصل إلى AD_2 ، وتسمح أيضا للناتج الإجمالي بالعودة إلى مستواه الطبيعي ولكن مع ارتفاع جديد في مستويات الأسعار إلى P_2 . إذا فالأجراء الذين حصلوا على زيادات في الأجور قد حققوا أهدافا إستراتيجية: حيث تدخلت الحكومة لمنع البطالة المفرطة بينما يحققون هم أهدافهم الأجرية. في الواقع فإن الحكومة سوف تعلن دعمها للمطالب الأجرية، وتطبق سياسة تدخلية لمنع البطالة هذه السياسة تعرف بالسياسة التسهيلية.

إن الأجراء المعنيين يكونون واعين بالسلوك التسهيلي للسلطات العامة، وهذا ما يشجعهم لطلب زيادات جديدة؛ علاوة على ذلك فإن الأجراء الآخرين سوف يدركون بأن أجورهم ستنخفض نسبيا مقارنة بأجور غيرهم، وللمحافظة عليها فإنهم هم أيضا سيطلبون برفعها. وبذلك يعرف منحني العرض الكلي تحركا جديدا نحو اليسار إلى المنحنى AS_3 . هذا التحرك يؤدي إلى انتقال الاقتصاد إلى النقطة $2'$ وما يميزه هو الارتفاع الجديد في البطالة. سوف تلجأ الدولة من جديد إلى تطبيق سياسة تدخلية، من أجل نقل منحني الطلب الكلي إلى اليمين أي إلى المنحنى AD_3 وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لكن مرة أخرى في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النقطة P_3 .

إعادة هذا الإجراء تؤدي في كل مرة إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن تسميته: التضخم بالتكاليف¹.

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في نشوء وتطور التضخم بواسطة التكاليف؟ هذا النوع من التضخم غير ممكن الحدوث إلا بتوفر شرط الانتقال المستمر لمنحني الطلب الكلي نحو اليمين.

في النظرية الكينزية، الانتقال الأولي لمنحني الطلب الكلي إلى AD_2 سببه ارتفاع منتظم في النفقات العامة أو انخفاض منتظم في الضرائب.

لكن لماذا ينتقل منحني الطلب الكلي إلى AD_3 ثم إلى AD_4 وهكذا؟ القيود الطبيعية التي تحدد المبلغ الأقصى للنفقات العامة والمبلغ الأدنى للضرائب تمنع في الواقع إتباع مثل هذا النوع من السياسات التسهيلية؛ وكتيجة فإن

¹ Fréderic Mishkin, op.cit, p 837.

هذه السياسة لا يمكن استخدامها بصفة مطلقة لنقل منحى الطلب الكلي إلى اليمين. بالمقابل هذا الانتقال يمكن أن يكون سببه ارتفاع مستمر في عرض النقود، أي تزايد في النمو النقدي.

وما تجدر الإشارة إليه أن الفرق بين التضخم بالتكاليف أو بالطلب غير واضح، فالتضخم بواسطة التكاليف قد ينتج عن التضخم بواسطة الطلب، فالتضخم بواسطة الطلب يجذب معدلات تضخم جد مرتفعة مما يؤدي إلى مطالبة الأجراء برفع أجورهم لكي يحافظوا على أجورهم الحقيقية أي أن التضخم بالطلب يمكن أن يؤدي إلى التضخم بالتكاليف.

مما سبق نستنتج أن التضخم سواء كان بالتكاليف أو بالطلب لا يمكن أن يحدث إذا لم تكن هناك زيادة في المعروض النقدي، وبهذا المعنى يمكن الجزم بأن زيادة كمية النقود تعتبر شرطاً لازماً لحدوث التضخم.

ثالثاً: الأسباب الهيكلية للتضخم.

بالإضافة إلى الأسباب سالفه الذكر والتي ترجع إلى عوامل نقدية بحتة، فإن التضخم يحدث أيضاً نتيجة اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا حسب المدرسة الهيكلية، والتي تنقسم إلى تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول النامية، أما التيار الثاني فركز على التضخم الهيكلية في البلدان المتقدمة.

يفسر التضخم الهيكلية وفقاً للتيار الأول حسب طبيعة الدول النامية وما تسببه فيها جهود التنمية من آثار، لذلك يجب البحث عن هذه الاختلالات الهيكلية ومعالجتها بالطريقة المناسبة لطبيعة هذه الدول التي ينشأ فيها التضخم حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، ومن أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول ما يلي:¹

1. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: تتميز هذه الاقتصاديات بتخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية، التي تمثل المورد الأساسي في هيكل صادراتها، والتي تتحدد أسعارها بناء على قوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في أسواق المواد الأولية بأن يصبح الطلب عليها أكبر من المعروض منها فسوف ترتفع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ودخول الإنتاج، وفي مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذلك تبدأ

¹. زياد عزالدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد 11- العدد 2015/33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد)، ص-ص. 201-203.

الفصل الأول:.....الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

الفجوة التضخمية بالظهور، ويضيف أصحاب المدرسة الهيكلية أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار تعرف ارتفاعاً للأسباب التالية:

- إحداث عجز في الموازنة الحكومية نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يعجل بظهور التضخم؛
- يسبب انخفاض الصادرات ارتفاعاً في أسعار الواردات بسبب انخفاض الحجم المستورد منها؛
- الاستمرار في تناقص حصيلة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات إلى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة؛
- إن حصيلة الصادرات المنخفضة تنعكس على تصور المتاح من النقد الأجنبي المستخدم في تمويل استيراد السلع الاستثمارية مما يقلل من مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستهلاكية فترتفع الأسعار محلياً بسبب عجز الإنتاج المحلي على تغطية العجز في الطلب الداخلي.

2. **طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تتميز المراحل الأولى للتنمية بإنفاق استثماري كبير الذي يتولد عنه دخول نقدية جديدة تحدث اختلالاً في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية وجمود العرض منها مما يخلق قوى تضخمية محصلتها عدم توافق التيار النقدي والإنفاقي مع ما هو متاح من السلع والخدمات المستوردة والمنتجة تدفع بالأسعار إلى الارتفاع؛

3. **الاختلال في فترة التفريخ:** يشير أتباع المدرسة الهيكلية إلى أن اختلالاً آخر ينشأ بين التيار النقدي والتيار السلعي سببه طول فترة إنجاز مشاريع التنمية في هذه الدول أو ما يعرف بفترة التفريخ "Gestation Period" وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتتسع حدة هذا الاختلال كلما كانت هذه الفترة أطول لأنها تخلق دخلاً جديدة في الفترة التي لا يتم فيها خلق سلع وخدمات جديدة من هذه المشاريع (زيادة في الأجور لا تبررها زيادة في الإنتاجية)؛

4. **تغير هيكل الطلب والعرض لبعض المنتجات:** ينتج التركيز على تنمية قطاعات معينة على حساب أخرى ارتفاع الطلب على سلع قطاعات معينة في مقابل ضعف مرونة عرضها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ليعم هذا الارتفاع في الأسعار كل القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك والترابط بين القطاعات (اختلال علاقة النمو بين القطاعات المختلفة يعرف بظاهرة الثنائية)؛

5. **تفاوت توزيع الدخل:** إن الزيادة في تفاوت توزيع الدخل وتركها في أيدي قليلة من السكان يؤدي إلى المزيد من الاختلالات بين التيارين النقدي والسلعي من خلال ارتفاع ميل الاستهلاك لهذه الطبقة مع قلة وعيها الادخاري؛

6. **الجمود النسبي للجهاز المالي في الدول النامية:** يترتب على الجهاز المالي في الدول النامية ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض قدرته على التحصيل الضريبي مما ينتج عنه حصيلة ضريبية ضئيلة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، تضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز الموازي، عن طريق قوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي أو عن طريق الإصدار النقدي، أي أن تمويل هذا العجز يكون تمويلًا تضخميًا؛

7. **ضآلة مرونة عرض المنتجات الأساسية في ظل التزايد السكاني:** تضطر الدول النامية إلى الاستيراد بسبب ضعف جهازها الإنتاجي المحلي من المواد الأساسية وقصوره عن تلبية حاجات السكان المتزايدة، ويرجع هذا إلى عدم الاهتمام الكافي بتحقيق التنمية في هذه القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع.

يختلف التضخم الهيكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، التي يحدث فيها هذا النوع من التضخم نتيجة التغيرات الهيكلية المصاحبة لزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة ونمو الوحدات الإنتاجية وتحويلها إلى شركات احتكارية، وتتجلى صور التضخم الهيكلي في الأشكال التالية:

- التغيرات الحاصلة في نظام الإنتاج والقوى المحركة له خلقت بيئة تضخمية من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالتأثير على توزيع الثروة وهوامش الربح، التكاليف، الدخل، التكنولوجيا، نمط الاستهلاك وتحديد الأسعار بعيدا عن السوق؛

- التغيرات الهيكلية في الأسعار النسبية للسلع نتيجة تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة لبعض السلع في بعض الأسواق بصورة غير مباشرة؛

- التغيرات الهيكلية التي تسمح برفع أجور العمال في حالة ارتفاع معدلات الإنتاجية في بعض القطاعات، مما جعل زيادة الأجور تتسرب إلى باقي القطاعات وهو ما يعرف بتضخم الإنتاجية.

خلاصة الفصل الأول:

توضح من خلال هذا الفصل، أن التضخم ظاهرة اقتصادية شغلت المفكرين الاقتصاديين وشكلت تضاربا في الأفكار ووجهات النظر، حيث ركز البعض من المفكرين على الأسباب الدافعة لحدوثه، بينما ركز آخرون على آثاره المختلفة، ورغم هذا التباين في الآراء إلا أن جميعها تتفق على أن التضخم يعبر عن الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانخفاض القدرة الشرائية، وذلك نتيجة لعدة أسباب قد تدفع الطلب الكلي نحو الارتفاع، أو تدفع العرض الكلي نحو الانخفاض، أو ربما نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

قياس الترخيم، آثاره وسياساته

الحكم منه

الفصل الثاني: قياس التضخم، آثاره وسياسات الحد منه.

التضخم كغيره من الظواهر الاقتصادية، لتحديد مستواه تستعمل الحكومات عدة مؤشرات ومقاييس لقياس معدلاته، كما أنه يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية عديدة تسعى الدولة جاهدة للحد منها من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات.

المبحث الأول: قياس القوى التضخمية.

توجد العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس التضخم، نذكر أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار.

تعتبر تحركات الأسعار من أهم الدلائل والمؤشرات التي تعتمد عليها الدولة لمعرفة حدة وسرعة التضخم، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الأرقام القياسية، التي أصبحت مرجعا هاما لقياس التضخم.

أولا: تعريف الأرقام القياسية وطرق تركيبها.

1. تعريف الأرقام القياسية: الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن.¹ ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين (فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر (فترة أو مكان الأساس)، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.²

وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم، من الأفراد والمؤسسات على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر، مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أماكن مختلفة.³

¹ Consumer Price Index Manual: Theory and practice,

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf>, vu le : 18/02/2015, 09:37.

². سهام كامل محمد، "دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للفترة من 2000-2008"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، (المجلد الأول، العدد 2، 2009)، ص. 72.

³. أشرف سمارة، "دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية"، (فلسطين، ماي 2011)، ص. 15.

2. طرق تركيب الأرقام القياسية:

توجد طريقتان أساسيتان لتركيب الأرقام القياسية، وهما:

أ. الأرقام القياسية التجميعية:

تتضمن هذه الطريقة عددا من الطرق التي تتبع في تركيب الأرقام القياسية للأسعار، والتي يمكن تصنيفها ضمن فئتين من حيث التركيب وهما:

• **الرقم القياسي التجميعي البسيط:** تعد هذه الطريقة من أبسط الطرق المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار مجموعة من السلع، وتحسب عن طريق حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، والرقم الذي يتم تركيبه وفق هذه الطريقة يطلق عليه الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار، ويعطى بالمعادلة التالية:¹

$$I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

ويعتبر الرقم القياسي التجميعي البسيط من أسهل الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها، ولكنه لا يلي أهداف الأرقام القياسية من حيث وجود خلل في تعبيره عن الوصف الدقيق للتغير في الظواهر من حيث:²

- أنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف وحدات القياس للسلع؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل سلعة، ويتم التعامل مع جميع السلع على أساس نفس الأهمية النسبية من حيث التأثير على الرقم القياسي، وهنا قد يرتفع أو ينخفض الرقم القياسي بشكل كبير نتيجة تغير سعر سلعة ليست ضرورية وذات وزن نسبي قليل جدا.

من هنا كان لابد من تعديل هذه الطريقة بحيث يتم إعطاء السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي أوزانا نسبية مختلفة تبعاً لأهميتها، وذلك بناء على قيمها أو كمياتها.

• **الرقم القياسي التجميعي المرجح:** يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط، وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو معدل أكثر من فترة. ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح، أهمها وأكثرها شيوعاً:

¹. عدنان حميدان وآخرون، مرجع سابق، ص 424.

². أشرف سمارة، مرجع سابق، ص 20.

- رقم لاسبير: في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة الأساس ولذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، وهو الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويحسب باستخدام الصيغة التالية:¹

$$.P_L = \frac{\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^0}$$

حيث أن:

$\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة؛

$\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

ويتم الحصول على الرقم بقسمة مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة على مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

- رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات المقارنة، ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة، والرقم القياسي التجميعي بكميات فترة المقارنة هو رقم باش، ويحسب بالصيغة التالية:

$$.P_P = \frac{\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^t}$$

حيث أن:

$\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة؛

$\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

- الفرق بين الرقم القياسي للاسبير والرقم القياسي لباش:
- نلاحظ بأن لاسبير يرجح بكميات الأساس في حين باش يرجح بكميات المقارنة؛
- لاسبير يفترض بأن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد تقريبا تتميز بالثبات؛

- باش يفترض أن نمط الاستهلاك عند الناس يتغير مع الزمن ولا يمكن أن يبقى ثابتا، فسلع مهمة تصبح غير مهمة، ولسلع تظهر وأخرى تختفي، خاصة عندما تصبح سنة الأساس بعيدة نوعا ما عن سنة المقارنة؛

¹ Consumer Price Index Manual, op.cit., p 3.

- رقم باش يحتاج إلى توفير الأوزان الترجيحية بشكل دوري وهذا يتطلب إجراء مسح مستمرة لتوفير الكميات وهو أمر ليس باليسير من حيث التكلفة والجهد والوقت؛¹

لكن بالرغم من هذه الحقيقة فإن رقم لاسبير يبقى الأكثر استخداما وشيوعا لأنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج إلى بيانات جديدة كل عام لأغراض الترجيحات.

لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب، مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، ولسد هذه الفجوة بين رقم لاسبير القياسي ورقم باش القياسي اقترح فيشر أخذ الوسط الهندسي للمؤشرين كبديل. وعليه سمي المؤشر الناتج برقم فيشر القياسي.

- الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر القياسي): إذا توفرت المسوح الحديثة يصبح من السهل حساب الرقمين لاسبير وباش، والرقم القياسي لفيشر أو الرقم القياسي الأمثل. ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:²

$$IF = \sqrt{I(L) * I(P)}$$

$$IF = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n p_n q_0}{\sum_{i=1}^n p_0 q_0} * \frac{\sum_{i=1}^n p_n q_n}{\sum_{i=1}^n p_0 q_n}}$$

- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة نموذجية: يمكننا أن نرجح الأسعار بالكميات في سنة مختارة غير سنة الأساس أو سنة المقارنة، كأن تكون سنة نموذجية أو متوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة. وهكذا فهذا الرقم يكون بالصيغة التالية:

$$I = \frac{\sum_1^n p_n q_t}{\sum_1^n p_0 q_t} * 100$$

t: تعني أي سنة يتم اختيارها.

إذا كانت q_t عبارة عن متوسط كميات سنتي الأساس والمقارنة يسمى الرقم القياسي برقم: مارشال-

ادجوارث:³

$$I = \frac{\sum p_n(q_0+q_n)}{\sum p_0(q_0+q_n)} * 100$$

1. أشرف سمارة، مرجع سابق، ص. 22.

2. نفس المرجع، ص. 23.

3. عدنان حميدان وآخرون، مرجع سابق، ص 430.

ب. الأرقام القياسية النسبية:

لحساب هذا النوع من الأرقام، أولاً يجب إيجاد منسوب السعر لكل سلعة ثم يتم حساب الرقم القياسي من خلال هذه المناسيب:

- **منسوب السعر:** يعرف بمنسوب السعر أو الرقم القياسي البسيط أو الأسعار النسبية، ويحسب على مستوى السلعة الواحدة، وهو من أبسط أنواع الأرقام القياسية، ويمثل منسوب السعر لأي سلعة نسبة سعرها في فترة المقارنة إلى سعرها في فترة الأساس. ويعطى بالعلاقة التالية:

$$.I = \frac{p_n}{p_0} * 100$$

- **طريقة حساب الأرقام القياسية باستخدام المناسيب:**

تقسم الأرقام القياسية النسبية إلى مجموعتين هما: الأرقام القياسية النسبية البسيطة والأرقام القياسية النسبية المرجحة.

• **الأرقام القياسية النسبية البسيطة:** يمكن إيجاد الأرقام القياسية باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية للتعبير عن قيمة متوسطات الأسعار النسبية كالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي لمناسيب الأسعار.

الوسط الحسابي للمناسيب: ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

$$.I = \frac{1}{n} \sum \frac{p_n}{p_0}$$

وتمثل عبارة المجموع في هذه الصيغة مجموع مناسيب الأسعار لجميع السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي. ويؤخذ على هذا الرقم أنه في بعض الأحيان تكون بعض السلع كبيرة الإنتاج بالمقارنة مع غيرها من السلع المعطاة، وحينئذ لا بد من أخذ الكميات المنتجة بعين الاعتبار في حساب الرقم القياسي المتوسط للمناسيب البسيطة للأسعار بدلا من عدد السلع. كما أن استخدامه في هذه الحالة لا يعطي نتائج دقيقة. وبهذا يرى المختصون أنه عندما يراد حساب متوسط مناسيب، فإنه يفضل استخدام الوسط الهندسي بدلا من الوسط الحسابي.

الوسط الهندسي للمناسيب: يعتمد هذا الرقم على حساب نسبة السعر في السنة الحالية إلى سنة الأساس، ثم استخدام صيغة الوسط الهندسي في حساب الرقم القياسي المتوسط للمناسيب البسيطة للأسعار، حيث نعلم أن

الوسط الهندسي لمجموعة من القيم هو حاصل ضرب هذه القيم بعضها ببعض مجذورة إلى قوة تساوي عددها. وتعطى عبارة الوسط الهندسي بالعلاقة التالية:

$$.I = \sqrt[n]{R_1 * R_2 * \dots * R_n}$$

وتستخدم هذه العلاقة إذا كان عدد السلع قليلا، أما إذا كان العدد كبيرا فتجب الاستعانة باللوغاريتمات، وتصبح العلاقة كما يلي:

$$.log PI_{(G)} = \frac{1}{n} \sum \log \left(\frac{p_n}{p_0} \right) * 100$$

ومن عيوب هذا الرقم هو اعتماده على الجداول اللوغاريتمية، ولكن مع انتشار الحاسبات الالكترونية قلت أهمية هذا العيب، ويمكن أن نشير إلى أن الوسط الحسابي للمناسيب يكون دائما أكبر من الوسط الهندسي للمناسيب.¹
الوسط التوافقي للمناسيب: ويعطى بالعلاقة التالية:

$$.I = \frac{n}{\sum \frac{1}{R}}$$

حيث: R هو منسوب السعر لكل سلعة.

ولكن تبقى أهم العيوب تتمثل في أن الأرقام القياسية بطريقة المناسيب البسيطة تساوي في الأهمية النسبية بين السلع المختلفة الداخلة في حساب الرقم القياسي، لذلك فهذه الأرقام غير دقيقة في التعبير عن التغير في الأسعار. ويمكن تعديل هذه الأرقام باستخدام أوزان ترجيحية تتناسب مع أهمية كل سلعة.

● الأرقام القياسية النسبية المرجحة:

في الأرقام القياسية التجميعية تم استخدام الكميات كأوزان للترجيح، ولكن في الأرقام النسبية نعتمد القيمة كأساس للترجيح، والتي يمكن الحصول عليها بضرب سعر السلعة بكميتها، ويكون أمامنا اختيار أحد الأوزان التالية:

- الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أي: $P_0 * Q_0$ ؛
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، أي: $P_0 * Q_n$ ؛

¹. أنظر في ذلك:

- عدنان وآخرون، مرجع سابق، ص. 394-398،
- أشرف سمارة، مرجع سابق، ص. 25.

- الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أي: $P_n * Q_0$ ؛
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أي: $P_n * Q_n$ ؛
- الترجيح بقيمة السلع في سنة مختارة، أي: $P_t * Q_t$ ؛¹

ثانياً: أنواع الأرقام القياسية.

توجد العديد من الأرقام القياسية والمؤشرات الاقتصادية التي تعتمد على الدول لقياس تحركات المستوى العام للأسعار وتحديد ما إذا كان الوضع الاقتصادي مستقرًا أم أنه يعاني خلافاً، ومن أهم هذه الأرقام القياسية ما يلي:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

أ. تعريفه: تشغل دراسة تغيرات الأسعار مكانة هامة في التحليل الاقتصادي الكلي، وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أحد أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك، ويقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يفتتها المجتمع بغرض الاستهلاك خلال الزمن.²

وبذلك يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه: مؤشر اقتصادي يقيس خلال الزمن أسعار سلة من السلع والخدمات، التي تشتريها العائلات بهدف الاستهلاك، هذا المؤشر لا يقيس مستوى أسعار هذه السلة في فترة محددة، ولكن يقيس التغير في مستوى الأسعار بين فترتين، تعتبر الأولى كمرجع. ويقاس هذا التغير بقيمة نسبية وليس بقيمة مطلقة، ويمكن تعريفه على أنه: النسبة المئوية بين أسعار سلة من السلع والخدمات في وقت معطى وفي مكان محدد، وأسعار نفس هذه السلع والخدمات في ظل نفس الشروط وخلال الفترة المرجعية، المختارة كأساس للمقارنة.³ ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عدة أغراض منها:⁴

- بناء دليل أو مؤشر اقتصادي كلي للضغوط التضخمية؛
- قياس القوة الشرائية للدخول؛
- القيام بمقارنات دولية حول مستوى التضخم؛
- تحديد السياسات الضريبية على الاستهلاك والأجور وسياسات الأسعار؛

¹. أشرف سمارة، مرجع سابق، ص 26.

² Principaux indicateurs économiques, analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production, www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf, 17/02/2015, 9:50.

³ Indices des prix à la consommation, économie, SPF économie, <http://www.statbel.fgov.be>, 17/02/2015, 10:00.

⁴ Pour comprendre l'indice des prix, Insee méthode n° 81.82, 1998, www.insee.fr/fr/methodes/sources/pdf/indices_des_prix.pdf, 17/02/2015, 10:05.

- تحديد أجور العمال والموظفين وحساب الأجر الحقيقي.

ب. طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن مؤشر لاسبير، حيث يسمح الرقم القياسي للاسبير بتلخيص عدة مؤشرات في مؤشر واحد، ويقاس حركة أسعار سلة من السلع والخدمات خلال الزمن، وتعتبر صيغة لاسبير أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها في الواقع، وهي مطبقة في معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم،¹ ويعبر عن هذه الصيغة بـ:

$$.P_L = \frac{\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^0}$$

وقد تظهر بعض المشاكل أثناء عمليات جمع الأسعار أو احتساب الرقم القياسي، لا بد من معالجتها حتى لا تؤثر على الرقم القياسي ومن هذه الأمور:²

- تغير وصف السلعة أو اختفاء صنف من السلع أو ظهور أصناف جديدة، ففي حالة إحلال سلعة محل سلعة أو ظهور سلعة ذات أهمية نسبية أعلى لدى المستهلك، يجب تغيير أو تثبيت أسعار أساس جديدة لهذه السلعة؛

- ومن الأمور الطارئة أيضا، تغيير وحدة القياس، الموسمية أو موسم التخفيضات أو التنزيلات.

2. الرقم القياسي لأسعار الإنتاج:

يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة أو عدة سنوات. وعليه، فإنه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي، والخدمات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط، وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة، إليها فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي.³

1. محمود القيه، "الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، دليل المستخدم، (فلسطين، ديسمبر، 2009)، ص 8.

2. نفس المرجع، ص 11.

3. عيسى محمد الغزالي، "الأرقام القياسية"، سلسلة جسر التنمية، (العدد 19، جولية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت)، ص. 11.

ونظرا لإمكانية اختلاف وحدات قياس الإنتاج فيما بينها، فإن الأمر يتطلب إيجاد عامل مشترك بين هذه الوحدات المختلفة عند حساب هذا الرقم، وهذا العامل في الواقع هو أوزان الترجيح التي تعطى لكل نوع من أنواع الإنتاج المختلفة.

هناك أربع أنواع يمكن أن نرجح بها وهي:¹

- الإشباع أو الفائدة التي تعطىها كل وحدة إنتاج؛
- أسعار الوحدة المنتجة؛
- ساعات العمل الإنساني اللازمة لإنتاج وحدة واحدة؛
- قيم الإنتاج.

وما يهمنا عند دراستنا للتضخم هو الترجيح بأسعار الوحدة المنتجة.

ويحدد هذا الرقم القياسي رفقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الاستهلاك، معدل التضخم، حيث يعبران معا عن معدل التغير في أسعار المستهلك والإنتاج، كما يستخدمان أيضا كمخفف للتضخم في تقديرات الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة، والذي يمكن الاقتصاديين من تقييم الاقتصاد في سلسلة زمنية. ويستخدم لحساب الرقم القياسي لأسعار الإنتاج صيغة لاسبير للأسعار:

$$.I = \frac{\sum_1^n p_n q_0}{\sum_1^n p_0 q_0} * 100$$

3. الرقم القياسي لأسعار الجملة:

الرقم القياسي لأسعار الجملة، هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن.

ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع المواد التي تدخل في مبادلات الجملة، أو أن يقتصر على فئة معينة، كأن يكون رقما قياسيا لأسعار المواد الغذائية مثلا، أو للمواد الأولية، وغيرها.²

¹. أشرف سمارة، مرجع سابق، ص. 41.

². أشرف سمارة، المرجع نفسه، ص 36.

ويشمل هذا الرقم مجموعة هامة من السلع مثل المحاصيل الزراعية والدواجن والأسمك، والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية، والبتول و مواد الوقود والأدوية، ويعطي دلالة واضحة على حقيقة التطورات التي يمكن أن تحدث للأرقام القياسية لأسعار التجزئة.¹

ويعر تركيب الرقم القياسي لأسعار الجملة بالمراحل التالية:

- إعداد قائمة المواد التي يتركب منها الرقم؛
- تحديد فترة الأساس؛
- تحديد أوزان الترجيح؛
- جمع الأسعار اللازمة؛
- تحديد صيغة الكتابة والحساب؛
- حساب الرقم ونشره.²

ويمكننا حساب هذا الرقم بأي صيغة من صيغ الأرقام القياسية سابقة الذكر، ولعل أهم الطرق المستخدمة في حسابه. هي طريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار، باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية وذلك كالتالي:

$$3. I = \frac{\sum (q_n/p_0)(p_n * q_n)}{\sum p_n q_n}$$

ومن أهم استعمالات هذا الرقم، قياس المستوى العام للأسعار وقياس القوة الشرائية للنقود. كما يساعد على رسم السياسات المتعلقة بتحديد مستوى الأسعار والأرباح والضرائب، والاستيراد والتصدير.⁴

4. الرقم القياسي الضمني:

الرقم القياسي الضمني، أو "المكمش، من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية،

¹. محي الدين الحاج، "دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، (المجلد 21، العدد الأول، 2005)، ص. 214.

². أشرف سمارة، مرجع سابق، ص. 36.

³. عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص. 11.

⁴. حميدان وآخرون، مرجع سابق، ص. 464.

كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء.¹ وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد. ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة، على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مئة. فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه. ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.² ويمكن أن نشق منخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، مخفضات أخرى خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار الاستهلاك.³

المطلب الثاني: معايير الفجوة التضخمية.

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون ذكر الأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإن ذلك يتطلب الاعتماد على معايير أخرى تمكننا من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

وتعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم. ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع.

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

¹. زغلول فتيحة، "تقييم مقاييس التضخم في مصر"، ندوة حول آليات التضخم في مصر، (مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 3-5 مارس 1990)، ص. 74.

². رمزي ركي، مرجع سابق، ص. 130.

³. محمد رمضان شنيش، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008"، المجلة الجامعة، (المجلد الأول، العدد 15، ليبيا، 2013)، ص. 241.

أولاً: معيار فائض الطلب الكلي. تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة.¹ أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتمثل هذا الاختلال في شكل فائض في الطلب، يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل أكبر من الناتج الوطني الحقيقي، مما يرفع الأسعار المحلية. ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة لكينز، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي لا تقابلها زيادة في حجم المعروض الحقيقي منها، نتيجة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، تعتبر ظاهرة تضخمية تدفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة التالية:

$$DX = (cp + cg + I + E) - y \dots (1)$$

حيث أن:

DX : تمثل إجمالي فائض الطلب؛

Cp : تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg : تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية؛

E : تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية؛

y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يمثل إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة. وفي بعض الحالات يمكن إشباع جزء من إجمالي فائض الطلب عن طريق التوسع في الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي الطلب، والذي لم

¹. نيبيل الروبي، مرجع سابق، ص. 243.

يتم إشباعه عن طريق الواردات، والمعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$DX_n = (DX - F) \dots (2)$$

حيث أن:

DX_n : تمثل صافي فائض الطلب؛

DX : تمثل إجمالي فائض الطلب؛

F : تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات).

وبإعطاء مجموع الإنفاق الوطني الرمز A فإنه يمكن كتابة (1) و(2) في المعادلة (3)، والتي تعبر عن إجمالي فائض الطلب:

$$DX = (A + X) - (Y + M) \dots (3)$$

حيث: X تمثل الصادرات و M تمثل الواردات.¹

ثانيا: معيار الإفراط النقدي. ويستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية الحديثة لفريدمان والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود (حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي) هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار. ويرى "فريدمان" أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود وهو الحجم الذي لا بد أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائد في بدء الفترة الزمنية موضع الاعتبار، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائدة في فترة الأساس.

وبذلك فإنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد في فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض

¹. أحمد محمد صلاح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)", مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص. 30-31.

سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار. ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:¹

$$M_{ext}=Q_0*Y_t-M_t$$

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي؛

Q_0 : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

وبافتراض ثبات الطلب على الاحتفاظ بالنقود، مع توقع تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وخاصة في أوقات التضخم والانكماش، وإذا ما أجرينا تعديلا بسيطا على المعادلة بإدخال المتغير K الذي يعبر عن طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود، ويتحقق هذا التعديل بأن نضرب الحجم الأمثل لكمية النقود بالمتغير $\frac{K_t}{K_0}$ كمعبر عن تغير نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من أرصدة في سنة ما بالمقارنة مع هذه النسبة في سنة الأساس من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وبالتالي فإن صيغة معامل الإفراط النقدي تصبح كالآتي:

$$M_{ext}=Q_0*Y_t(K_t/K_0)-M_t$$

وهنا فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل M_{ext} يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتضاعفه يكون وراء تضاعف الارتفاع في الأسعار.²

ثالثا: معيار الاستقرار النقدي. يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي،³ حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات

¹. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص. 194.

². سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع نفسه، ص. 195.

³. شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، (مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت)، ص. 173.

المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$.B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

ΔM : تمثل التغير في كمية النقود؛

M: تمثل كمية النقود؛

ΔY : التغير في الناتج الوطني الحقيقي؛

Y: الناتج الوطني الحقيقي.

وفقا لهذه المعادلة يتحقق التوازن في الاقتصاد، عندما تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر أي أن: نسبة التغير في كمية النقود تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج الوطني الحقيقي.

أما إذا كانت قيمة المعامل B أكبر من الصفر، أي أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الناتج الوطني الحقيقي، فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل B.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على التضخم.

ينتج عن التضخم عدد كبير من الآثار السلبية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبغية التخفيف من حدة هذه الآثار تتبع الدولة عدة إجراءات وسياسات مالية ونقدية، وفيما يلي سنذكر أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، وأبرز السياسات الاقتصادية المتبعة للحد منها.

كأي ظاهرة اقتصادية أخرى، يخلف التضخم عدة آثار تبدأ في الظهور أولا على الجانب الاقتصادي، ثم تمتد للجانب الاجتماعي وصولا إلى كل الجوانب الأخرى.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم. باعتبار أن جهاز السعر هو الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي الحديث، وبالتالي فإن الآثار الناتجة عن هذه التغيرات في مستوى الأسعار تختلف تبعا لنوع التضخم السائد ودرجته.

1. آثار التضخم على جهاز الأسعار:

ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، وبالتالي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة¹.

2. التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم:

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب التي توضح آثار التضخم على النظام الضريبي، حيث لا يأخذ هذا الأخير التضخم في عين الاعتبار، ويفرض الضريبة على القيمة المضافة اسميا فقط دون النظر في المكاسب الحقيقية لهذه القيمة المضافة.

كما أن الضرائب على معدلات الفائدة الاسمية أيضا توضح لنا أثر التضخم على النظام الضريبي، حيث يؤدي فرض الضريبة على معدل الفائدة الاسمي في حالة اقتصاد يعاني من تضخم مرتفع إلى حدوث تدهور واضح في معدل الفائدة الحقيقي (لأن معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي بعد فرض الضريبة - معدل التضخم) وهذا بدوره سيقبل بشكل كبير ميل الأفراد إلى الادخار، لأنه يرتبط أساسا بمعدل الفائدة الحقيقي.

بما أن التضخم يولد تعديلات في الضريبة المفروضة، فإن التضخم العالي سوف يؤدي إلى تثبيط الادخار، وبما أن الادخار يوفر الموارد اللازمة للاستثمار الذي يمثل بدوره عنصرا مهما للنمو الاقتصادي في الأمد الطويل، فإنه عندما يرفع التضخم ثقل فرض الضرائب على الادخار، فهو يولد انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، لكن ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول حجم هذا الأثر².

¹. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003)، ص. 262.

². Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, **principes de l'économie**, (2^{ème} édition européenne, De Boeck, Belgique, 2011), p. 851.

ولعل الحل لهذا المشكل، يكمن في إضافة معدل التضخم في فهرس النظام الضريبي، إذ أنه على القوانين الضريبية أن تأخذ في عين الاعتبار آثار التضخم. فمثلا في حالة الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن تفرض الضريبة على المكاسب الحقيقية للقيمة المضافة، وفي حالة الضرائب على الإيرادات الناتجة من الفائدة، يجب أن تطبق فقط على معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي.¹

3. تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

وتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي أنها تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح، أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح مما يدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل، ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.²

4. تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها:

من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساسا بأربعة وظائف وهي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية. ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص

¹. Mankiw et Taylor, op.cit. p. 852.

². دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 139.

الثلاثة الأولى منها، بينها قدر كبير من التلازم والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف. ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشتد التضخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث عندما يشتد التضخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم.¹

كما أن الارتفاعات المستمرة للأسعار والتي يترتب عنها فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة في مرحلة التشغيل الكامل، حيث ترتفع الأسعار لتحقيق التوازن.²

5. أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية:

يؤثر التضخم سلبا على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد. وفي هذا السياق أوضح كل من "هانسن وكولي" أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج، استنادا إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الوثيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث تبين أن ارتفاع معدلات التضخم بما يتراوح بين 20% و 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم بين 25% و 30% كان له انعكاس واضح في تراجع

¹. منذر حفح، "فضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات" وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، 10-14/4/1993)، ص ص. 36-37.

². رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابا ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980)، ص ص. 601-602.

معدلات النمو، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن النسبة المذكورة. وعندما ترتفع الأسعار بما يزيد عن 40% لمدة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى الركود الاقتصادي.¹

كما أثبت العديد من الاقتصاديين أن هناك ترابط سلبي واضح بين التضخم والنمو الاقتصادي، ويشير بعضهم إلى أن البلدان التي حققت معدل نمو أسرع في المتوسط عن مثيلاتها، هي البلدان التي كان لها معدل تضخم سنوي في حدود 12%، في حين أن تلك البلدان التي نمت بشكل أبطأ في معدل النمو كان لها معدل تضخم سنوي في حدود 31%، وبين كل من (Roubini et Salai) أن زيادة معدل التضخم بنحو 10% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بما يتراوح بين: 0.5% و 0.7%.²

6. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً، وإنما على السلع المستوردة أيضاً، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيداً يقل ما يمكن تسريبه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.³ وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة، التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات التبادل بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.⁴

¹. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، "التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد 42، بيروت، 2008)، ص. 75.

². أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع نفسه، ص. 76.

³. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، (دار النهضة العربية، بيروت، 2002)، ص. 321.

⁴. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990)، ص. 93.

ويزداد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع إجراءات تمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الاستيراد، والذي يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، نتيجة زيادة ارتفاع الأسعار المحلية ونقص المعروض منها.

7. أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، التي هي أساس عملية التنمية، وضرورة جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تجميد الصناعات الأساسية والثقيلة، لأنها سوف تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمال هذه الصناعات، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبية حتى تعطي نتائجها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.¹

إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، كلما بدأت مرونة الإنتاج تنخفض إلى أن تنعدم، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار، وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا أيضا يزيد من ارتفاع الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالعقارات، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد.

وقد يتوقف إنتاج السلع الضرورية بعد تعمد الحكومة تجميد أسعارها، ويتوسع إنتاج السلع الكمالية والترفيهية الموجهة لفئات معينة قليلة في المجتمع، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية، وقد ينتشر نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة

¹. مروان عطون، مرجع سابق، ص. 194.

طرح الكميات المخزنة منها، وهذا يؤدي إلى الوقوع في حالة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمجمله.¹

8. أثر التضخم على النمو الاقتصادي: اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وينخفض معدل البطالة. وتتوقف صحة كلا الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية حكيمة.²

9. أثر التضخم على أسعار الفائدة:³ يسبب التضخم خسارة كبيرة لأصحاب الديون أو المقرضين، ولتفادي هذه الخسارة وتشجيعهم على إقراض أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال وإلى المؤسسات المالية، يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في اعتبارها معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة، على أن يتم التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث أن هذا الأخير هو ما يحصل عليه المقرض بعد توقعات معدل التضخم، ويتم حسابه وفق معادلة فيشر من خلال الصيغة التالية:

$$r = i - f$$

حيث: r : معدل الفائدة الحقيقي؛

i : معدل الفائدة الاسمي؛

f : معدل التضخم المتوقع.

10. الأثر على الادخار، الاستثمار والاستهلاك: يؤدي انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم إلى انخفاض الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى استهلاك السلع التي ارتفعت أسعارها. كما أن ارتفاع الأسعار

¹. نفس المرجع، نفس الصفحة.

². أحمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2010)، ص. 188.

³. عبد الحليم كراجه، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001)، ص. 138.

المتواصل سيؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض قيمة المدخرات بسبب تخوف الأفراد من تدهور قيمة العوائد المكتسبة من هذه المدخرات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى كل من الاستثمار ومعدلات نمو الناتج القومي. كما يؤدي التضخم إلى إرباك خطط رجال الأعمال والمنتجين، حيث يصعب وضع تقديرات دقيقة للتكاليف والإيرادات في المستقبل، نتيجة عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للمنتجات، وبالتالي اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن معدلات العائد من هذه الاستثمارات فيكونون أقل استعداداً لزيادة استثماراتهم سيما في المشاريع ذات المدى الطويل. أما على المدى القصير فإن الأفراد والمؤسسات تزداد استثماراتهم في النشاطات غير المنتجة التي لا تعود بالرفع على الاقتصاد وتحفز على خلق بيئة تضخمية.¹

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم.

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير بشكل واضح على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة.

ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من الاختلاف في أنواع الموجودات التي للناس أو المستحقات المترتبة عليهم² فوضعية المقرضين تختلف تماماً عن وضعية المقترضين في فترات التضخم.

كما تعد دخول المجتمع بمختلف شرائحه الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.³ وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل أغلبية أفراد المجتمع، وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

وفيما يلي سنحاول إبراز آثار التضخم فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروات بين مختلف فئات المجتمع:

1. **المقرضون والمقترضون:** حين يدين الناس بمال لآخرين فإن ارتفاعاً حاداً في الأسعار سوف يكون بمثابة كسب غير متوقع لهم، وذلك لأنه في حالة حدوث تضخم كبير سوف تتضاعف جميع الأجور والمدخيل أما دفعات

¹. monetary authority of singapore, inflation, Economics explorer series, economic policy department, p. 08.

<http://www.mas.gov.sg/~media/manual%20migration/Economics%20Explorer%20Series/explorer3.pdf>

². بول أ. سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، (ط 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001)، ص. 613.

³. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 582.

الدين المستحقة على المقترض سوف تبقى ثابتة من حيث قيمتها الاسمية، أما تكلفتها الحقيقية تنخفض مما يعني أن التضخم الكبير يزيد من ثروة المقترض لأنه يخفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليه. أما وضعية المقرض فإنها ستختلف تماما وذلك لأن التضخم يتسبب له في خسارة كبيرة لأنه سوف يسترد أموالا قيمتها الحقيقية أقل من قيمة الأموال التي أقرضها، وبالتالي تتسبب الزيادة غير المتوقعة في الأسعار في إفقار المقرضين.¹ من هذا نستنتج أن التضخم العالي وغير المتوقع يمثل فائدة للمقترضين وخسارة للمقرضين.

2. الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة: ينعكس ارتفاع الأسعار أو التضخم سلبيا على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وزاد تنازلهم عن طلب بعض السلع، لعدم قدرتهم على الحصول عليها، وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.² إن هذه الآثار السلبية التي تمس هذه الفئة سببها الرئيسي هو النفقات المرتفعة والعائد الثابت نسبيا الذي تجنيه هذه الفئات، وكذلك فإن الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العمومية سوف يتضررون بصفة خاصة من التضخم وذلك لأن دخلهم يبقى متخلفا كثيرا عن ارتفاع الأسعار.³

3. الأثر على أصحاب المرتبات: تضم هذه الفئة موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وهم الذين تكون مداخيلهم أقل ثباتا مقارنة بالأفراد الذين ذكرناهم في الفئة الأولى، حيث يتعرضون هم كذلك إلى انخفاض مداخيلهم الحقيقية، ولكن ولأنها تتمتع بنوع من المرونة، فإنه عادة ما تحدث زيادة في هذه المرتبات مما يؤدي إلى تخفيف أثر التضخم على هذه الفئة.

4. الأثر على الأجور: تشكل فئة العمال أكبر جزء من أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في أغلب الأحيان إلى زيادة في الأجور، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب كثيرة، لعل أهمها هو قوة الاتحادات العمالية والنقابات وقدرتها على التأثير في الحكومات من أجل رفع الأجور لمواجهة التضخم. والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور، كما أن الأجور عادة لا ترتفع بنفس المعدل

¹. سامويلسون، مرجع سابق، ص. 613.

². هناء الأديبي، "التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"،

http://ycsr.org/files/korasat_ecit_4_3.doc&ei=AE7kVPSUJZGy7QbxIYCIAG&usg=AFQjCNHsPaFPPxo9xq2iT4

YnykoUCqzbDA&bvm=bv.85970519,d.ZGU، يوم: 2015/02/18 على الساعة: 09:44.

³. جون كينيث جالبريث، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، ترجمة: خليل حسن خليل، (دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962)، ص. 240.

الذي ترتفع به الأسعار، ومع ذلك يبقى أصحاب الأجور أقل تضرا من التضخم مقارنة بأصحاب الدخل الثابتة والمرتببات.¹

5. الأثر على المستثمرين: إن المستثمرين في السندات التي تدر فائدة سوف يخسرون في أوقات ارتفاع الأسعار، بينما المستثمرون في سندات الملكية سوف يستفيدون من هذا الارتفاع. وبالنسبة لصغار المستثمرين من الطبقة المتوسطة فهم معرضون لخسارة كبيرة لأنهم عادة ما يستثمرون مدخراتهم في سندات تدر فائدة ثابتة أو في التأمين أو في حساب المدخرات، ويشير كينز إلى أن التضخم يخفض مقدرة المستثمرين على الادخار.² كما ثبت أيضا أن الأسهم تتحرك بشكل معاكس لحركة التضخم، حيث أنه مع تباطؤ التضخم في أوائل التسعينات ارتفعت أسعار الأسهم بجدة في مختلف أنحاء العالم وسبب ذلك هو توقع المستثمرين بأن البنوك المركزية ستبقي أسعار الفائدة منخفضة لكن حين هدد التضخم بالتصاعد في عام 1994 انخفضت أسعار الأسهم بجدة.³

6. الأثر على أصحاب المشاريع: إن الوضع بالنسبة لهذه الفئة مختلف تماما عن الفئات الأخرى وذلك لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادة كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار. فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد مرور فترة من الزمن، فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون غالبية المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بارتفاع الأسعار، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار ومنتجين.⁴

1. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص. 218. وبالاعتماد على: Charles Levinson, **l'inflation et les firmes**

multinationales, (France, 1973).

2. الحلاق، العجلوني، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3. سامويلسون، مرجع سابق، ص. 613.

4. اسماعيل، عريقات، مرجع سابق، ص. 155.

ثانيا: نفشي الرشوة والفساد الإداري.

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الدخول عن مجارة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. فعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات بمقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

ثالثا: زيادة البطالة.

يزيد التضخم من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعا فقيرا، ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية لا بأس بها، إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نموا اقتصاديا بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمة عملتها أمام العملات الأخرى، فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية، ويرتفع معدل التضخم، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.¹

رابعا: ازدياد معدلات الفقر.

يترتب عن التضخم تغييرات جذرية في طبقات المجتمع المختلفة، حيث يعمق كلا من الفقر والغنى، مما يؤدي إلى تكديس الثروات لدى فئات قليلة في المجتمع، وهم التجار والمستثمرون والمضاربون، بينما تظل الأغلبية من أفراد المجتمع تعيش عند خط الفقر أو أدنى منه، كما تتجه الطبقة المتوسطة تدريجيا لتنضم إلى الطبقة الفقيرة.² بالإضافة إلى هذه الآثار الاجتماعية التي يحدثها التضخم على أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، هناك آثار أخرى، يتمثل أهمها فيما يلي:³

¹. هناء الأديمي، مرجع سابق، ص. 7.

². عدنان كريم نجم الدين وآخرون، "التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 6، 2012)، ص. 8.

³. عبيد بن علي عطيان آل مظف، "الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، (الرياض، 1429هـ)، ص ص. 5-6.

- تزيد معدلات التضخم العالية من احتمالية ارتكاب جرائم الملكيات الخاصة كالسرقة والنهب؛
- يؤدي التضخم إلى غياب التوازن الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية، وذلك نتيجة لإعادة توزيع الدخل بصورة غير عادلة، حيث أن هناك مستفيد من ارتفاع الأسعار وهناك من يتضرر منها؛
- يؤدي التضخم إلى ارتفاع معدل جرائم السطو والسلب والانحراف، ومضاعفة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشويه مسارها، أي اللجوء إلى المضاربة وإنتاج السلع المرهجة فقط؛
- يدفع التضخم الاقتصادي بالأفراد إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتهم الآنية، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتهم؛
- كما يؤدي التضخم أيضا إلى اتساع دائرة الفقر، حيث أن نسبة الفقر ترتفع خلال وبعد مرحلة التضخم، نتيجة لانخفاض أو حتى انعدام مصادر الدخل الأسرية.

المبحث الثالث: سياسات الحد من التضخم.

للحد من تطور الظاهرة التضخمية وتوسع أثرها، الذي قد يؤدي إلى تدمير الاقتصاد بمرته، تلجأ الدول والسلطات النقدية المخولة فيها إلى وضع واتباع العديد من السياسات، التي يكون هدفها امتصاص السيولة النقدية الزائدة، بغية السيطرة على الضغوط التضخمية.

ومن أهم السياسات الاقتصادية المستعملة لمعالجة التضخم نجد: السياسة النقدية والسياسة المالية، كما يمكن أيضا اعتماد سياستين إضافيتين وهما: سياسة الرقابة على الأسعار، وسياسة الرقابة على الأجور.

المطلب الأول: السياسة النقدية. وتعتمد هذه السياسة على عدد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للحد من الضغوط التضخمية، وهذه الأدوات هي:

بحسب ما ورد آنفا فإن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة زيادة المعروض النقدي، وثبات المعروض من السلع والخدمات، أو زيادة هذا الأخير بسرعة أقل من زيادة المعروض النقدي، وهذا الأمر حتما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يدفع الأسعار للارتفاع، وبالتالي حدوث التضخم إذا استمر الوضع على حاله ولم تتدخل السلطات المعنية للحد منه. ومن أجل ألا يتفاقم الوضع أكثر تلجأ الدولة إلى السياسة النقدية بمختلف أدواتها بغية تدارك الوضع والحد من شدة التضخم، وذلك كما يلي:

أولاً: الأدوات غير المباشرة.

1. **سعر الفائدة:** وتمثل هذه الطريقة في لجوء السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي، إلى رفع أسعار الفائدة، مما يدفع الأفراد إلى الإحجام عن الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفته، وبالتالي يقل المعروض النقدي المتداول في السوق، وذلك بسبب عدم توفر الأموال الموجهة للاستهلاك لدى المواطنين. إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات الفائدة يعني أيضاً ارتفاع عوائد المدخرين، مما يدفع بالأفراد إلى تفضيل الادخار وتقليل الاستهلاك الحالي وتأجيله إلى فترة لاحقة وذلك طمعا في العوائد الكبيرة التي يجنونها مقابل الادخار، هذا الأمر يؤدي في المدى الطويل إلى استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد وكبح الارتفاع المفرط للأسعار، بسبب التحكم في المعروض النقدي المتداول. لا تظهر نتيجة هذه الوسيلة في وقت قصير، بل يمكن ملاحظة فاعليتها على المدى الطويل؛

2. **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها تدخل السلطة النقدية، إما ببيع أو شراء الأوراق المالية بغية التحكم في حجم المعروض النقدي، وفي حالة التضخم فإن البنك المركزي سيدخل كبائع للأوراق المالية، حيث أن قيامه بهذه العملية يعني حصوله على النقود مقابل الأوراق المالية التي يبيعها، وبالتالي سحب المعروض النقدي أو السيولة من الأسواق، مما يؤدي إلى تناقص الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض حدة التضخم.

إن تدخل البنك المركزي كبائع للأوراق النقدية للأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، سيؤدي إلى تقلص الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى قلة قدرتها على منح الائتمان فينخفض حجم النقود المتداولة لدى الأفراد وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات بسبب انخفاض القدرة الشرائية، ومنه يتلاشى التضخم.¹

3. **معدل الاحتياطي القانوني:** يتمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من أموال البنوك التجارية، تودع في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي، ويأخذ هذا الاحتياطي عدة أشكال منها: احتياطي على الودائع بالعملة المحلية، واحتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها.² فإذا استهدف البنك المركزي الحد من التضخم، فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة، فيرفع معدل الاحتياطي القانوني، بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونياً، مما يدفع هذا الأخير إلى:

- التشدد في تقديم قروض جديدة، وبالتالي التحكم في السيولة؛

¹.Dominique plihon, **la monnaie et ses mécanisme**, (4^{ème} édition, paris, édition la découverte, 2004), p.89.

². César Carrera, "The Evolving Role Of Reserve Requirement in Monetary Policy, **The Business and Economics Research Journal**, (volume 6, issue 1, 2013), p. 11

- العمل على تصفية بعض القروض القائمة، ومن ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط، أو على الأقل الثبات عند مستوى معين.

وكل هذا يعني التحكم في السيولة المتداولة مما يؤثر على الطلب على السلع والخدمات سلبيًا وبالتالي تتجه الأسعار نحو الانخفاض فتتخفف حدة التضخم.

ثانياً. الأدوات المباشرة: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما بصورة مباشرة، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً، وتتمثل هذه الأدوات في:

1. سياسة تأطير القروض: تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر، وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع المباشرة.¹

ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه الائتمان، حيث يتم منحه للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم، ويمكن أن ترتبط هذه السياسة بأجل القروض سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل.

وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي، بوضع سياسة تأطير قروض إجبارية، وعادة ما ترفق هذه السياسة ببرامج استقرار للكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية؛²

2. الودائع الخاصة: يقوم البنك المركزي، من خلال هذه الأداة بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمده لديه، تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك عن طريق التقليل من أرصدها.³

3. الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص سياسته والهدف الذي يريد تحقيقه، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى استقلالية قراراته. ويكون الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته بسياسة المصارحة،

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006)، ص. 116.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 156.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، (الأردن، الجامعة المفتوحة، 1994)، ص. 214.

من خلال الصحف والمجلات وخطب المسؤولين في المناسبات المختلفة، وهذه السياسة غالباً غير مجدية، ما لم تدعم بوسائل أخرى كتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

4. **سياسة معدلات الفائدة:** تهدف البنوك التجارية إلى الربح، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون الفوائد والعملات المقبوضة أكبر من الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى. لكن في العديد من البلدان يتدخل البنك المركزي ويفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية، ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الأساس، والذي يتأثر بمعدلات الفائدة في السوق النقدي.

وتقوم الدول المتقدمة باعتماد سياسة سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سبباً في ظهور ضغوط تضخمية أدت إلى جمود اقتصادي، مما استدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة، هذه الزيادات قد تقيم بأنها مرتفعة جداً في ظل آفاق إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي.¹

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك صعوبة في التوفيق بين تطبيق معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من جهة وتفادي التضخم والكساد من جهة أخرى، وهنا تكمن فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي عدة معطيات من بينها التعويض العادل للمدخرين خاصة على المدى الطويل وكذا ممارسة التأثير على الإقراض بهدف كبح جماح التضخم.

المطلب الثاني: السياسة المالية لمكافحة التضخم.

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلال فترة معينة"، ومعنى ذلك هو أن السياسة المالية تعني الطريق التي تسلكها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدير وسائل تمويله، كما يظهر في الميزانية العامة للدولة.

وتعرف السياسة المالية أيضاً من الناحية الفنية على أنها: "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك أهم الوسائل المالية، والمتمثلة في الضرائب والرسوم والنفقات العامة، والدين العام أو

¹ وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 258.

القروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة".¹

ومن أهم أدوات السياسة المالية نذكر ما يلي:

أولاً: الرقابة الضريبية. تعتبر من أهم السياسات وأكثرها فعالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والحد من الضغوط التضخمية، حيث تعمل هذه السياسة على تقليص الإنفاق العام في حال وجود التضخم، ويتم ذلك عن طريق رفع معدلات الضريبة على الأرباح، أو على الاستهلاك، بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري، أو معدلات الإنفاق الاستهلاكي أو كلاهما معاً، من أجل التحكم في المعروض النقدي المتداول وبالتالي التحكم في معدلات التضخم.

وتستخدم الدولة لهذا الغرض الضرائب بنوعيتها: مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة تكون من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات، أو تخفيض حجم الإعفاءات، أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاقتطاعات الضريبية، وتعتبر هذه الإجراءات سبباً في انخفاض القدرة الشرائية للأفراد بسبب انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، وكذلك انخفاض أرباح المشاريع الاستثمارية، هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التضخمية. أما الضرائب غير المباشرة فهي تلعب دوراً هاماً جداً في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات الثانوية.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الآلية يكون أكثر فاعلية في الدول النامية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدخول الأفراد، وتؤثر بذلك مباشرة على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغازرة تحصيلها.²

ثانياً: الرقابة على الإنفاق العام. يعتبر الإنفاق العام ورقة رابحة في يد الحكومة تعمل من خلاله على إعادة ضبط الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن مرة أخرى، وذلك إما برفعه أو خفضه حسب الوضع الاقتصادي السائد، سواء كان تضخماً أو انكماشاً.

¹. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، (دمشق، منشورات دار الحسينين، 1997)، ص. 10.

². بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص. 126.

ففي حالة التضخم تقوم الحكومة بالتقليل من الإنفاق العام، وذلك بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة، وهو أمر غير محبذ مطلقاً، فإن الاستهلاك الخاص يبقى هو محور عمل السياسة المالية، وذلك لسهولة التأثير فيه، حيث تقوم الحكومة بعدة إجراءات تتمثل في:

- وقف الزيادة في الأجور؛
- رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛
- رفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية مقابل خفض في الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك.

كما تستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلع، ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، حيث أن الهدف ليس هو إحلال الدولة مكان القطاع الخاص في الإنفاق، إنما الهدف هو الحد من الإنفاق قدر الإمكان سواء من قبل الحكومة أو الأفراد.

كما يمكن التأثير على التضخم من خلال قيام الحكومة بمراقبة الأسعار وذلك عن طريق تثبيتها ومحاولة ربطها بالأجور، من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة.

كما وأن إنتاج السلع الضرورية على حساب غيرها من السلع الكمالية سوف يؤدي إلى إبقاء الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة وبالتالي فهو إجراء مضاد للتضخم أيضاً، ومن أهم الإجراءات لمكافحة التضخم أو الحد منه لدينا رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار الوطني.

ثالثاً: الرقابة على الدين العام. تعمل هذه الآلية على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيلهم، وتقليل إنفاقهم في سوق السلع، ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، إنما إنقاص ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الأفراد من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها. مما يؤدي إلى تحملها خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيراً مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلاً.

المطلب الثالث: سياسة أخرى للحد من التضخم.

أولاً: سياسة الرقابة على الأجور. إن التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة يكون بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية، وتضخم الأجور ينبع أساساً من الزيادة السريعة في أجور العمال، ولا يقابل هذه الزيادة نمواً مماثلاً في الإنتاج، وينبغي في هذه الحالة ألا تزيد الأجور بمعدل أكبر من زيادة الإنتاجية، وذلك لتفادي التضخم، ولا يتحقق هذا الأمر إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط معدلات الزيادة في الأجور بمعدلات الزيادة في الإنتاجية، أي اتباع ما يسمى بسياسة الأجر المركزي أو سياسة الدخل.¹

وهذا الأمر يقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدل الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، بما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

ثانياً: السياسة الادخارية. تتمثل في إجراءات اختيارية وأخرى إجبارية، وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع حجم مدخراتهم، كما أن تفعيلها يتطلب تحقيق الادخار على نطاق واسع والذي يتطلب استجابة أصحاب الدخل المنخفضة اختيارياً لتقليل حجم انفاقهم الاستهلاكي، وقد وصف كينز وسيلة الادخار الاختياري بقوله: "قيام العمال بادخار جزء من مدخولاتهم التي لم يكونوا ليدخروها بمحض ارادتهم لولا وسيلة الادخار الاختياري التي حولت إجبارياً جزءاً من دخولهم إلى ادخارات اختيارية مثل التي يقوم بها المنظمون"³.

ثالثاً: سياسة القيود المباشرة. من بين الوسائل التي تتبعها هذه السياسة نجد:⁴

1. تثبيت الأسعار: يقصد بها قيام الدولة بتثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم، أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقل مما لو تركت لتفاعل العرض والطلب، غير أن التجربة أثبتت أن هذه الوسيلة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار (للقطاع الإنتاجي والاقتصادي معاً) المنشود حيث انتشرت حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها؛

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 116.

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 178.

³ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص. 230.

⁴ نبيل الروبي، مرجع سابق، ص. 452-454.

2. نظام البطاقات أو تقنين السلع: نظرا لما يصاحب سياسة الأسعار من قيام السوق السوداء، فإن الأمر تطلب اللجوء إلى وسائل أخرى متمثلة في وضع الدولة نظاما يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية وتوزيع الموارد في المجتمع بموجب بطاقات، وقد طبقت هذه الوسيلة في دول كثيرة خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية ونجحت في كبح ارتفاع الأسعار؛
3. منح الإعانات: في هذه السياسة تقوم الدولة بتحديد سعر ثابت للمواد الاستهلاكية الضرورية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر وهذا الفرق يتمثل في الإعانة.

خلاصة الفصل الثاني:

بالنظر إلى أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوبة، فإنها ستنتج آثارا سلبية عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تمس هذه الآثار جانب النمو الاقتصادي، الكفاءة الاقتصادية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، وإحداث اختلالات في كل من الاستهلاك والاستثمار والادخار، نتيجة لفقد العملة الوطنية لقيمتها وتدهور قوتها الشرائية، إضافة إلى ذلك الآثار الاجتماعية السلبية التي تتمثل في زيادة التمايز الطبقي وتفشي الفساد وارتفاع مستويات الفقر والبطالة.

هذه الآثار السلبية نبهت السلطات المعنية في أي دولة إلى ضرورة وضع السياسات المالية والنقدية الضرورية، والبحث عن الأدوات والآليات اللازمة للتخفيف من حدة آثار التضخم، والسعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث:

التضخم في الجزائر

الفصل الثالث: التضخم في الجزائر.

عانى الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل وأزمات مردها اعتماده على السلعة الوحيدة المتمثلة في المحروقات، نتيجة لذلك شهد معدلات تضخم مرتفعة في الكثير من السنوات، كما أنه أيضا شهد معدلات تضخم منخفضة، ومما لا شك فيه أن هذا التذبذب والتغير كانت وراءه عدة أسباب، كما أن له آثارا على مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مما جعل الدولة الجزائرية تتبع عدة سياسات وأساليب مختلفة لضبط معدل التضخم في حدود مسطرة وفق أهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول: طبيعة التضخم في الجزائر وأهم مؤشرات.

سجل التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين ارتفاع وانخفاض، وفقا للسياسات الاقتصادية المسطرة لكل فترة، وتبعاً لمختلف البرامج التنموية والإصلاحية المتبعة، وكان لكل تغير سجله التضخم مجموعة من الأسباب والعوامل، وتعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم، ويعتبر أهمها على الإطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار.¹

ويمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

¹Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. 287.

أولاً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003).

من خلال الجدول رقم (1) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2003)

الجدول (1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.73	4.95	2.64	0.344	4.22	1.41	4.26

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: <http://www.worldbank.org>

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما

يلي:

الفترة: (1990-1993). عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايداً مستمراً حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج

إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.¹

¹. مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 66، 67.

الفترة: (1994-1995). خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.¹

الفترة: (1996-1999). خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999. بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.²

الفترة: (2000-2003). بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.³

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري

¹. عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 3.

². عبد الله قوري يحيى، نفس المرجع، ص 3.

³. محمد كريمة قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

الفصل الثالث:.....التضخم في الجزائر

خلال نفس الفترة، وأيضاً إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.¹ بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%.²

سنة 2003 شهدت ارتفاعاً جديداً في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.³

ثانياً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).

من خلال الجدول رقم (2) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

الجدول (2): تطور معدلات التضخم خلال (2004-2019):

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	8.89	3.25	2.90	4.78	6.40	5.60	4.3	1.9

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: <http://www.worldbank.org>

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضاً أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

¹. Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

². رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء-ربيع 2013، ص 204.

³. علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص 194.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)¹.

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.² في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.³

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.⁴ فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+20.7%) المنتجة محليا.⁵ كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

¹. فضيل رايس، مرجع سابق، ص 204.

² Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011, p 75.

³. Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256.

⁴. Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 5.

⁵. « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministre des finances**, (direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52%، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي.¹

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.²

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الطرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%³ واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر. وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% أي زيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.⁴ ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التوصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار

¹Bouhassoun Zahira, op.cit, p. 259.

². بن بركة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013)، ص. 212. وبن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014)، ص. 33. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.

³. بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015)، ص. 16.

⁴Donnés de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017

استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير المليون إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015.

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.6%. واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.¹

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

تعتبر الأرقام القياسية من أهم الطرق المعتمدة لقياس معدلات التضخم في أي اقتصاد، ولكي نتأكد من أن الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من ظاهرة التضخم لا بد من تحليل ودراسة بعض المؤشرات والأرقام القياسية وحركة تطورها للحكم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم أم لا.

إذن قبل التطرق لأسباب وآثار التضخم في الجزائر، وأهم سبل وسياسات الحد منه، لا بد أولا من دراسة وتحليل أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، ومن أهم هذه الأرقام القياسية، التي تمكننا من قياس درجة التضخم في الجزائر لدينا:

1. الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛

2. المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي؛

أولا: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI). يحتسب هذا الرقم في الجزائر على أساس شهري من قبل الديوان الوطني للإحصاء ONS، وذلك بهدف قياس وتتبع تطور أسعار مختلف السلع والخدمات، ويستخدم في الجزائر رقم لاسبير، والذي يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلة من السلع والخدمات عبر الزمن، أي أنه يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.²

¹. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 5.

² لعراية مولود، "تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، (الأردن، المجلد السادس، العدد 02، 2004)، ص. 160.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني يتم تأسيسه بناء على عينة من المدن تضم 17 مدينة تمثل مناطق مختلفة من الجزائر، هذا المؤشر يسمح بتحليل تطور أسعار التجزئة في كامل التراب الوطني، ويشمل هذا المؤشر في الجزائر 260 منتج مقسم على ثماني أصناف للسلع وهي:

1. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية؛

2. الملابس والأحذية؛

3. السكن والنفقات؛

4. الأثاث؛

5. الصحة؛

6. النقل والاتصال؛

7. التربية والثقافة والنشاطات؛

8. أخرى.¹

ويعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الملاحظة للأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة، وتقسم هذه الأخيرة إلى خمسة مجموعات، تمثل مختلف جهات الوطن وهي كالتالي:

- ناحية الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، البلدية، تيزي وزو، بجاية (باغيلة)؛

- ناحية وهران (الغرب): وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة)؛

- ناحية قسنطينة (الشرق): قسنطينة، باتنة، بسكرة، القراة (ميلة)؛

- ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس (الطارف)؛

- ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

وقد تم اعتماده على أساس إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء باعتبار سنة 2001 هي سنة الأساس، ورغم أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي IFS، غير أنها في الجزائر يمكن أن

¹ رابيس فضيل، "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 21، جوان 2017، بسكرة)، ص. 04.

الفصل الثالث:.....التضخم في الجزائر

تصل إلى عشر سنوات في بعض الأحيان، ويتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات.¹

وفيما يلي سنوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، باعتبار سنة 2001 سنة الأساس.

الجدول (3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
CPI	21.16	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82	93.26	95.68	95.97
التغير %	17.88	25.90	31.68	20.52	29.00	29.79	18.70	5.70	5.00	2.59	0.30
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
CPI	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.1	136.23	142.39
التغير %	4.20	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019			
CPI	155.1	160.11	164.77	172.65	183.70	193.97	202.31	206.15			
التغير %	8.93	3.23	2.91	4.78	6.40	5.60	4.3	1.9			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3)، أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر، شهد ارتفاعا مستمرا طوال الفترة من 1990 إلى 2017، حيث انتقل من 21.16% سنة 1990 إلى 193.97% سنة 2017، وهذا ما يعكس ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال نفس الفترة.

¹. بن البار محمد، "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص ص.125-126.

وقد كان التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث شهد مستويات مرتفعة في السنوات الأولى قدرت بـ 17.88% سنة 1990 لترتفع إلى 31.68% سنة 1992، وبقي الرقم القياسي مرتفعا خلال السنوات التالية حيث قدر بـ: 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي، ويرجع سبب هذا الارتفاع المحسوس إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار، والتي مست حتى المواد الغذائية التي كانت مدعومة من قبل الدولة، لتصل نسبة السلع التي حررت أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.¹ مما ساهم في ارتفاع وتيرة التضخم من سنة إلى أخرى، وكذلك اضعاف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

وخلال الفترة (1996-2000) شهد معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 0.30% سنة 2000 وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة سياسات مالية ونقدية تقييدية تهدف إلى تقليص الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تخفيض المداخل لاسيما الأجور من خلال سياسة دخول متشددة. كما يرجع هذا الانخفاض أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحريم الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى معدلات قياسية، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.²

وبداية من سنة 2001 عاد معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك إلى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغ 4.20%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.3% في نفس السنة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي تشكل نسبة هامة جدا في تشكيلة هذا المؤشر.

الفترة (2002-2009) شهد خلالها معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تذبذبا حيث انخفض من 4.20% سنة 2001 إلى 1.43% سنة 2002 ثم ارتفع مجددا خلال سنة 2003 وبقي مرتفعا في سنة 2004 أيضا حيث قدر بـ: 4.26% و 3.97% على التوالي، وفي سنة 2005 انخفض مجددا ليصل إلى 1.38% بعد ذلك انتقل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 2.31% سنة 2006 إلى

¹الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (دار هومة للنشر، الجزائر، 1996)، ص. 209.
²بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 317.

3.67% سنة 2007 وسبب هذا الارتفاع هو انطلاق برنامج دعم النمو وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه بسبب ضعف العرض منها والمضاربة في سوق التنظيم والضبط،¹ بعد ذلك سجل ارتفاعات متوالية ليصل في سنة 2009 إلى 5.74% ويرجع الخبراء أسباب هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية.²

وفي سنة 2012 نلاحظ أن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك سجل أعلى مستوى له منذ سنة 1996 حيث بلغ 8.93% ويفسر هذا بالتوسع في النفقات الجارية، وخصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وأيضا انطلاق برنامج التنمية الخماسي، كما ويرجع ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة إلى رفع الدعم الحكومي وتخفيف أسعار مجموعة من السلع والخدمات، وذلك بهدف جعل الأسعار ترتفع تلقائيا استجابة للعرض والطلب ودون تدخل من الحكومة.

وفي سنتي 2013 و2014 انخفض هذا المعدل ليصل إلى 2.91% في سنة 2014، ثم عاود الارتفاع قليلا بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول دوليا وما تبعه من اختلال في الوضع الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد كليا على إيرادات البترول، وفي سنتي 2018 و2019 تراجع مرة أخرى ليلعب 4.3% و1.9% على التوالي.

ومن أهم أسباب ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، التعويضات التي منحتها الدولة للعمال، والمتقاعدين خارج القطاعات الإنتاجية بأثر رجعي وكذلك ضخ كميات هائلة من النقود من طرف الحكومة في مشاريع دعم وتشغيل الشباب، كما أن معدلات التضخم خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ليست كلها من مصادر نقدية، مما يعني أن نسبة كبيرة من التضخم الذي حدث في هذه الفترة كان مصدرها عملية التخفيض في العملة، وقلة الموارد من النقد الأجنبي، وضغوط خدمة المديونية.

كما وأن الانخفاض الذي شهده معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في السنوات الأخيرة، يعكس مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية الصارمة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القدرة الشرائية بشكل قوي وسريع وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

¹. Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", (rapport 2007, juillet 2008), p. 59.

². Lies kerrar, **les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles**, (revue de presse, Algérie, 2013), p. 18.

كما يتفق العديد من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القدرة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الانفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن التغير الذي يحدث على أسعار هذا البند له دلالة خاصة، وذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، ومنه يعتبر البند الأساسي الذي تكون حدة التضخم فيه أكبر وأسرع لدى المواطنين مقارنة بالبنود الاستهلاكية الأخرى.¹

لكن رغم كل هذه الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المؤشر، والدور الفعال الذي يلعبه في قياس ودراسة الضغوط التضخمية وتحليل آثارها على الاقتصاد والمواطنين، إلا أنه يعاني من العديد من العيوب نوجزها فيما يلي:

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط؛

- الاقتصاد على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى، ففي الجزائر مثلا معظم الدراسات التي يتم القيام بها تقتصر فقط على العاصمة؛

- عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر بالإضافة إلى أوزانها، تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة كل عشر سنوات، والواقع أن هذه المدة قد تكون أكبر بكثير، فالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تعتمد على نتائج المسح في سنة 1989 وإضافة إلى ذلك نجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى جانب القوانين المتعلقة بها ففي قطاع السكن مثلا، هناك اختلاف كبير في أسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الاستفادة؛

- الاقتصاد على الاختبار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا وانخفاضاً في اليوم الواحد؛

- عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال في الجزائر إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بهذا العمل؛

¹. تومي صالح، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002)، ص. 288.

- مؤشر أسعار الاستهلاك خاص بدراسة أسعار الاستهلاك فقط وبالتالي لا يتضمن الأسعار الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطة.

كل هذه العيوب جعلت الكثير من الاقتصاديين يعتمدون على مؤشر آخر، يرون أنه أكثر دقة في إحصاء التغيرات التي تحدث في الأسعار وبالتالي قياس التضخم، ويسمى هذا المؤشر: الرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي). يتميز الرقم القياسي الضمني باحتوائه على أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يطرح مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا

المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها.¹

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

وفيما يلي سوف نتناول تطور الرقم القياسي الضمني أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-

2019)

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص 293.

الجدول (4): تطور المخفض الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المخفض الضمني	30.26	53.79	21.93	13.62	29.08	28.58	24.02	7.00	3.13-	10.86
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المخفض الضمني	22.68	0.47-	1.32	8.33	12.25	16.13	10.55	6.40	15.31	11.6-
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المخفض الضمني	16.12	18.23	7.46	0.09-	0.30-	6.46-	1.55	6.39	7.06	0.91-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي من خلال الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.ZS?contextual=default&end=2017&locations=DZ&start=1960&view=chart>

يوم 2021/04/21 على الساعة: 00:36

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن مخفض الناتج المحلي شهد ارتفاعا كبيرا ومتسارعا خلال الفترة (1990-1996) وهو ما يؤكد حقيقة التضخم الجامح الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، نتيجة إلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية، حيث انتقلت أكثر من 85% من الأسعار إلى النظام الحر¹، لتسجل معدلات التضخم أرقاما ثنائية إلى غاية 1996، بعد ذلك وبداية من سنة 1997 انتهت فترة التضخم الجامح وانتقلت الجزائر إلى مرحلة التضخم الصريح أو المكشوف وانخفضت بذلك معدلات التضخم بشكل واضح خلال هذه الفترة أي من 1997 إلى 2000، وفي نفس هذه الفترة لم يكن ارتفاع المخفض الضمني كبيرا جدا، حيث انتقل من 93.12% سنة 1997 إلى 122.65% سنة 2000.

أما خلال الفترة (2001-2012) فقد ارتفع المخفض الضمني بشكل ملحوظ ليلبغ أعلى نسبة له خلال فترة الدراسة كلها في سنة 2012 حيث قدر ب: 310.51% وهي نفس السنة التي سجل فيها التضخم أيضا أعلى معدل له منذ سنة 2000 والبالغ: 8.93% ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

¹. Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités,(Alger, 1998), p. 74.

بعد ذلك وخلال سنوات 2013، 2014، 2015، سجل المنخفض الضمني انخفاضا تدريجيا قابله انخفاض مماثل في معدلات التضخم، وفي سنوات 2016، 2017 و 2018 عاود الارتفاع مجددا، ثم انخفض في سنة 2019 ليبلغ -0.91%.

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر وآثاره.

لمعرفة الآثار التي يخلقها التضخم على الاقتصاد الجزائري، ومدى خطورتها ومساسها بفئات المجتمع الجزائري، وبمختلف القطاعات الاقتصادية يجب أولا أن نتعرف على أهم مسببات التضخم في الاقتصاد الجزائري، ذلك أن معرفة السبب أو الأسباب وراء ذلك سوف تمكن من وضع الخطط والسياسات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة والعمل على الحد منها.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر.

تنوع أسباب التضخم في الجزائر وتعدد تعددا كبيرا، وسبب ذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري التابع للخارج تبعية مطلقة، إضافة إلى كونه اقتصادا ريعيا تتوقف أغلب أنشطته وهياكله على المداخيل البترولية، والتي تميزت مؤخرا بعدم استقرار كبير. كما أن الاقتصاد الجزائري لا يشتغل بالكفاءة المطلوبة واللازمة والمتعارف عليها دوليا، وهو ما يسبب اختلالات مالية ونقدية داخلية، وفيما يلي سنقدم الأسباب التي تؤدي إلى بروز الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

أولا: الأسباب الداخلية للتضخم.

تتمثل في مختلف الأسباب والظواهر الناتجة عن التغيرات الحاصلة في تنظيم الاقتصاد الوطني والتي تؤثر على التضخم من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الطلب الكلي أو انخفاض في العرض الكلي، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

1. زيادة حجم الكتلة النقدية: عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا كبيرا جدا ومتسارعا منذ الاستقلال، حيث انتقلت من 4.1 مليار دينار جزائري سنة 1962 إلى أكثر من 343 مليار دينار سنة 1990، لتصل في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018 إلى 15620.63 مليار دينار جزائري، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من 1990 إلى 2019 من خلال الجدول التالي

الجدول (5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكتلة النقدية	343	415.26	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.5	1592.4	1789.3
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4175.5	4933.7	5994.6	6955.9	7173.0
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية	8280.7	9929.1	11013.3	11941.5	13673.2	13704.6	13816.3	14974.6	16636.7	16899.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وكشوفه من 1990 إلى 2019

من خلال الجدول رقم (5) يمكن التفريق بين عدة توجهات أساسية لتطور الكتلة النقدية، تمتد الفترة الأولى من 1990 إلى 1994 حيث كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات،¹ ففي الفترة (1990-1993) قدر معدل النمو السنوي النقدي بين 21% و24%، وهو ما نجم عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار في تلك الفترة.

أما خلال الفترة (1994-2000)، ومع انخفاض سعر النفط الذي بلغ 16.3 دولار للبرميل الواحد بعدما كان 24.3 للبرميل سنة 1990، تبني البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية انكماشية صارمة، بهدف تخفيض معدلات التضخم التي كانت مرتفعة جدا خاصة في بداية الفترة، حيث قدر متوسط التضخم السنوي بـ: 29.04% و29.78% في سنة 1994 و1995 على التوالي، وسبب هذا الارتفاع هو التوسع النقدي المفرط. ولقد تزامن هذا التقييد في السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، والذي كان من بين أهم أهدافه تقليص معدل نمو الكتلة النقدية إلى حوالي 14% خلال الفترة (1994-

¹. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، (العدد 41، شتاء 2008)، ص. 30.

-كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، (صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998)، ص. 61

(2000)،¹ حيث نلاحظ بالفعل تباطؤ نمو المعروض النقدي خلال هذه الفترة، ليلغ في سنة 1995 أدنى مستوياته المقدرة بـ 10.5%. كما سجلت كل من سنة 1999 و 2000 أيضا نموا منخفضا قدر بـ 12% و 13% على التوالي، أما سنة 1998 فهي السنة الوحيدة التي شهدت معدل نمو مرتفع في الكتلة النقدية قدر بـ: 47.2%، وقد حققت هذه السياسة نتائج باهرة جدا على مستوى معدل التضخم الذي سجل أدنى مستوياته على الإطلاق سنة 2000 بمعدل قدر بـ: 0.34%.²

أما خلال الفترة (2001-2011)، ومع ارتفاع أسعار النفط إلى 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 بعدما كان سعره 17.8 دولار سنة 1999³، فقد غيرت السلطة النقدية اتجاهها، واعتمدت سياسة نقدية توسعية، هدفها الأساسي تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة في حدود مقبولة من التضخم.⁴

لقد شهدت الألفية الجديدة زيادة مستمرة في الكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 9929.18 مليار دينار سنة 2011، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2004)، والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار.⁵ بعد ذلك شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 9682 مليار دينار عند نهاية 2009.⁶ فضلا عن البرنامج الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تستند على سعر افتراضي لبرميل البترول، فعلى سبيل المثال أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر البرميل الواحد هو 62.8 دولار، في حين بلغ السعر الواقعي 74.95 دولار، ما يعني زيادة قدرها 19%، وعليه انجر عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات، خاصة أن الكتلة النقدية نمت بمعدل تجاوز 21% سنة 2007، متجاوزة

¹ طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014)، ص. 29.

² بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص 31*

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2002.

⁴ طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 29.

⁵ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013)، ص. 46.

⁶ كرم زومان، "التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 7، 2010)، ص. 200.

بذلك الهدف المحدد لنموها بين، 17.5% و 18.5%، وهو ما يبرر تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار.¹ ورغم الأزمة التي شهدتها العالم بداية من 2014 بسبب انهيار أسعار البترول، إلا أن حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري استمر في الارتفاع، ومرد ذلك هو اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي، بالإضافة إلى الحجم الكبير من الكتلة النقدية المتداولة في السوق السوداء، وهو ما سبب استمرار ارتفاع حجم الكتلة النقدية رغم الانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية.

وهذه الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أدت إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي تمنحها الخزينة العامة، وهو ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي أدت بها إلى رفع الأسعار.²

2. **نمو فائض السيولة البنكية:** وهي مشكلة شائعة جدا لدى البنوك الجزائرية، والتي تعاني دائما من إشكالية وجود فائض سيولة كبير غير موظف، وبرزت هذه المشكلة تحديدا سنة 2001، حيث كانت هذه البنوك قبل ذلك في حاجة دائمة للسيولة ما دفعها إلى اللجوء لبنك الجزائر من أجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

وبالنظر إلى فائض السيولة البنكية فقد تزايد بشكل كبير بين سنتي 2006 و 2008 حيث انتقل من 1612.4 مليار دينار جزائري إلى 2547.7 مليار دينار جزائري، ثم انخفض قليلا سنة 2009 ليبلغ 2061.3 مليار دينار جزائري، أي حوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يمثل 20% سنة 2008، ويمكن اعتبار انخفاض أسعار المحروقات السبب الرئيسي وراء ذلك.³ بعد ذلك ارتفع سعر المحروقات حيث انتقل سعر برميل النفط من 61.78 دولار سنة 2009 إلى 79.03 دولار سنة 2010 ثم إلى 104.01 دولار سنة 2011،⁴ ليرتفع فائض السيولة من جديد ويبلغ 3008.3 مليار دينار جزائري سنة 2011.

¹. فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013)، ص. 205-206.

². بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 16، جامعة بسكرة، 2014)، ص. 39.

³. Fond monétaire international, « Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », op.c.i.t, p 6.

⁴. Banque d'Algérie, « Evolution économique et monétaire en Algérie », Rapport 2011, Mai 2012, p11.

أما في بقية السنوات فقد شهد فائض السيولة البنكية زيادة بوتيرة متذبذبة، حيث عاود الانخفاض سنة 2013 ليبلغ 2692.99 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك إلى تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل للبتترول الخام من 112.94 دولار سنة 2011 إلى 111.04 و109.55 دولار لسنتي 2012 و2013 على التوالي.

في سنة 2014 عاود فائض السيولة الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة قدرت بـ: 1.4%. وفي نهاية جوان 2015 بلغت السيولة المصرفية الإجمالية 2104.96 مليار دينار جزائري مقابل 2826.3 مليار دينار نهاية ديسمبر 2014، وذلك نتيجة الانخفاض المعتبر في ودائع المحروقات.

لقد شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، حيث ولأول مرة منذ بداية سنوات 2000، شهد فائض السيولة المصرفية تراجعا ملحوظا تحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات، حيث انخفض المتوسط السنوي لفائض السيولة المصرفية في سنة 2015، منتقلا من 2826.3 مليار دينار في 2014 إلى 2135 سنة 2015 مليار دينار. وعلى أساس معطيات آخر الفترة تقلصت السيولة المصرفية بنسبة 32.9%، منتقلة من 2730.88 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015.¹ وفي سنة 2016 استمر أيضا الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، حيث تقلصت هذه الأخيرة بـ: 1011.7 مليار دينار.²

أما سنة 2017 فقد شهدت عدة تطورات في الوضع الاقتصادي العام، والذي تميز باعتماد ووضع حيز التنفيذ آلية التمويل غير التقليدي والارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، ففي هذا الظرف عرفت السيولة لكل المصارف والمؤسسات المالية، ابتداء من السادس الثاني لسنة 2017 تحسنا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى عمليات إعادة شراء المستحقات غير الناجعة للمؤسسات العمومية وإلى ارتفاع الودائع. حيث ارتفعت السيولة المصرفية لتصل إلى 1380.6 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2017، بعد أن سجلت تراجعا ملحوظا في بداية العام ترابطا مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.³ وواصلت الكتلة النقدية الارتفاع حيث بلغت في سنة 2019 16899.1 مليار دينار جزائري.

¹. بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016، ص 136.

². بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2017، ص 135.

³. بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 5.

إن هذا التزايد وإن كان متذبذبا، إلا أنه يزيد من إمكانية البنوك على منح القروض، وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في ظل جمود الإنتاج الوطني، وهذا الأمر يؤثر بشكل واضح على ارتفاع الأسعار، خاصة إذا تم توجيه هذه القروض إلى قطاعات غير منتجة، مما يتطلب دورا كبيرا من بنك الجزائر من أجل ضبط السيولة والاستخدام العقلاني لها عوض منح قروض غير مجدية للاقتصاد وذلك تفاديا لانعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

3. زيادة النفقات العامة وعجز الموازنة: نظرا للسياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بغية تحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية، والتي تعلق بتدعيم العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى عدة خدمات قدمتها الدولة الجزائرية مجانا، والمنح والإعانات المقدمة لبعض الفئات، فإن الإنفاق العام في الجزائر شهد تزايدا مستمرا منذ سنة 1970، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب، بسبب توفر كتلة نقدية متداولة في يد المستهلكين لم يقابلها الإنتاج اللازم في شكل سلع وخدمات.

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، كان له دور هام في إحداث التضخم، وذلك لأن عائدات المحروقات والتي تشكل ما يفوق 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات، وذلك من خلال المداخل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعانات. وقد حققت الميزانية الجزائرية عجزا سنتي 1971 و1983، وعجزا آخر خلال الفتر الممتدة من 1986-1989، والسبب الأساسي وراء ذلك هو تراجع أسعار النفط، الأمر الذي أثر سلبا على موارد الدولة، كما حققت عجزا خلال الفترة (1992-1995) والفترة (1998-1999) بسبب زيادة النفقات المخصصة لتمويل برنامج التصحيح الهيكلي.¹

لقد شهدت فترة الدراسة توسعا ملحوظا في السياسة الإنفاقية للدولة الجزائرية، خاصة من خلال المخططات التنموي، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية (2010-2014)، حيث قدرت النفقات العامة سنة 2000 بـ 1178.1 مليار دينار لتصل إلى 6980.2 مليار دينار سنة 2014، أي أنها تضاعفت بست مرات تقريبا، مما ساهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ويؤثر على الضغوط التضخمية. وقد سجل رصيد الميزانية العامة فائضا خلال الفترة (2000-2008)، لكن بداية من سنة 2009 شهد رصيد الميزانية عجزا متواصلا، قدر في سنة 2014 بـ: 1261.2 مليار دينار مسجلا تضاعفا بـ: 2.21 مرة مقارنة بسنة 2009 و 17 مرة مقارنة بسنة 2010، وفي سنة 2015، سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دينار جزائري، نتيجة ارتفاع

¹ بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص. 39-40

النفقات العمومية بـ: 660.6 مليار دينار، وانخفاض الإيرادات بـ: 635.3 مليار دينار.¹ وتواصل هذا العجز في سنة 2016 أيضا لكن بقيمة أقل حيث قدر بـ: 2187.4 مليار دينار، وفي سنة 2017 انخفض هذا العجز بشكل معتبر ليبلغ 1206.5 مليار دينار جزائري، بسبب الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، خاصة إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر، في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.² وفي سنة 2018، وبفضل ارتفاع متوسط سعر البترول إلى 71.5 دولار، ارتفعت إيرادات الميزانية لتبلغ 6751.4 مليار دينار، وفي الوقت نفسه أيضا ارتفعت النفقات العامة بنسبة 6.1% عن سنة 2017 لتبلغ 7726.3 مليار دينار، مما أدى إلى تقلص العجز في الرصيد الإجمالي بـ 75.2 مليار دينار فقط، ليبلغ 1515.1 مليار دينار، وفي سنة 2019 أيضا استمر انخفاض عجز الموازنة بسبب التحس الملحوظ في أسعار البترول، ليبلغ العجز 10 مليار دينار.

إن هذا العجز المستمر في رصيد الميزانية العامة يدفع السلطات في الكثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي، أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

4. الزيادة في التكاليف الإنتاجية: من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عند عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

كما لعب رفع الأجور والرواتب أيضا دورا هاما جدا في إحداث الضغوط التضخمية، حيث وفي الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقوة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية، خاصة وأن هذه الزيادة في الأجور لا تقابلها زيادة في الإنتاجية، وهذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي: الأسعار- الأجور- الأسعار³، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين فيطالبون الدولة برفع أجورهم، وتستجيب لهم تحت تأثير الاحتجاجات فترتفع القدرة الشرائية

¹. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سابق، ص. 84.

². بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص. 65.

³. سليمان ناصر، "مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها"، الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، (سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014)، ص. 5.

دون أن تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج الحقيقي للاقتصاد، وبالتالي يرتفع الطلب دون تحرك العرض مما يؤدي إلى حدوث الفجوة التضخمية¹. وتستمر هذه العملية طالما أن مصدر الزيادة في الأجور هو الفائض في صادرات المحروقات في حين يكون نمو الاقتصاد خارج قطاع المحروقات منخفضا جدا.

ومن الملاحظ خلال فترة الدراسة، أن الحد الأدنى للأجور قد تضاعف بشكل كبير جدا، كما أن تعويضات الأجور قد ارتفعت منذ سنة 2000 بنسبة فاقت 400%، هذا في ظل جمود نمو الإنتاجية، مما يؤثر على ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف².

بالرغم من أن الأجور في الجزائر لا تزال أقل من المعدل العالمي، إلا أن الزيادات في الأجور في الجزائر يجب ألا تتم بطريقة عشوائية، ويجب أن تتقيد بمعايير تحقيق الإنتاجية وهو عكس ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث ومنذ 2006 تجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الإنتاجية مما يرفع التكاليف الإنتاجية ومنه ترتفع الأسعار.

5. التضخم الهيكلية: حاولت الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف، حيث تبنت نظام اقتصاد السوق أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار، ومع هشاشة البنية الاقتصادية فإن تحقيق التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كاف مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، ومن أهم هذه العوامل النمو الديموغرافي الذي عرف تطورا مستمرا خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وهذا الارتفاع في عدد السكان يرجع للثقافة والتقاليد السائدة، ويجعل السوق الداخلي غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان في ظل وجود عرض محدود كما سبق وذكرنا، مما يزيد من حدة التضخم. وأيضا اللاتوازن الجهوي، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية، على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبنا لذلك لا بد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكلا رئيسيا يتمثل في نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف وسوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي³.

¹. عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012"، مجلة الباحث، (العدد 14، 2014)، ص. 86.

². Données du ONS, « les comptes économiques de 2000-2014 », www.ons.dz.

³. Hamid Bali, **Inflation et mal développement en Algérie**, (OPU, Ben Aknou, Algérie, 1993), p. 153.

6. زيادة الطلب المحلي واتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي: سبق وأن رأينا أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، وفي الجزائر فإن التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري هي التي زادت من أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، حيث عرف حجم الطلب الكلي ارتفاعا سريعا ومستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وارتفاع عدد السكان وغيرها من العوامل، على عكس العرض الكلي الذي نمثله في الجزائر بالنتائج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، والذي عرف فترات انخفاض يرجع السبب وراءها إلى انخفاض أسعار المحروقات، حيث يمكن ملاحظة الارتباط القوي بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي وأسعار النفط في الجزائر بسهولة.¹

ثانيا: الأسباب الخارجية.

نظرا لانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، واعتماده الكبير جدا على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية فيما يلي:

1. **التخصص في تصدير مادة أولية واحدة:** نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، فمن جهة يؤدي ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

2. **التضخم المستورد:** ترتبط التغيرات في البيئة الخارجية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية المحلية، حيث يؤدي اللجوء المتزايد للواردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، والتي تحتوي على التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع، إلى تعزيز التضخم في صورة تضخم مستورد، يضاف إلى التضخم المحلي السائد. ويعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذية المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات، حيث يلبي الطلب

¹. عبد الله قوري، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، ويعتبر أيضا تضخما بواسطة التكاليف وذلك من خلال اعتماد الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، خاصة في ظل انخفاض العملة المحلية، وبالتالي فالتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، بحيث عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر معدلات فاقت 40% في أغلب السنوات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية الداخلية تكون معرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الخارجية عبر قنوات التجارة الخارجية.

ومما لا يدع مجالا للشك فإن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية والتي سوف تنعكس على تكلفة المشاريع المحققة وبالتالي على المنتج النهائي.¹

وعليه فإنه من الضروري، عند قيامنا بتعداد أهم العوامل المسببة للتضخم في البلد، أن نركز على درجة الانفتاح الاقتصادي، والذي يعني درجة اندماج الدولة في المبادلات والتدفقات المالية الدولية.²

وذلك لتأثر البلد المنفتح على الاقتصاد الخارجي بمعدلات التضخم الموجود خارج حدوده الوطنية والتي تدخل له على شكل تضخم مستورد.

وتتغير حدة التضخم المستورد في الجزائر بالتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية، وطبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة في الدولة، والتي تجعلها تابعة للدولة التي استعمرتها، وبالتالي فإن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الفرنسية التي تشكل ما يزيد عن 25% من إجمالي الواردات، وبذلك تعتبر فرنسا من أهم البلدان الموردة للجزائر.³

¹. Mourad Goumiri, **L'offre de monnaie en Algérie**, (ENAG/EDITION, Alger, 1993), p. 274.

². A. Sid-Ahmed, **L'OPEP, passé, présent et perspectives**, (Economica, Paris, 1980), p. 259.

³. صالح تومي، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، مرجع سابق، ص 324.

الجدول (6): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
الصادرات	12.9	12.4	11.5	10.4	8.9	10.26	13.51	13.82	10.14	12.31	21.65	
الواردات	9.8	7.8	8.3	8	9.2	10.1	9.1	8.13	8.63	8.95	9.34	
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
الصادرات	19.09	18.7	24.46	32.20	46.37	54.74	60.59	78.63	45.18	57.06	73.67	
الواردات	9.48	12.01	13.32	17.95	19.56	20.68	26.34	37.39	37.40	38.88	47.19	
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019				
الصادرات	71.74	64.71	60.13	34.57	29.31	34.57	41.168	35.82				
الواردات	51.57	54.99	59.67	52.65	49.44	48.98	46.197	41.93				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

لقد حققت الواردات الجزائرية قفزة كبيرة في قيمتها سنة 1994، بسبب تحرير التجارة الخارجية، واستمر الارتفاع حتى سنة 1995، وبالرغم من التحرير التجاري إلا أن الواردات انخفضت سنة 1996، ثم بعد ذلك بدأت في الاتجاه التصاعدي إلى غاية سنة 2014، ثم انخفضت سنة 2015 وواصلت في نفس الاتجاه حتى سنة 2019.

إن هذا التطور السريع في قيمة الواردات وحجمها شكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني في صورة تضخم مستورد، وذلك راجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية.

3. تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات: أولا وقبل كل شيء سنحاول أن نذكر كيف يمكن لتفاقم حجم المديونية الخارجية أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية وخاصة في الاقتصاد الجزائري:

- إن تزايد أعباء الديون الخارجية القائمة على الدولة، يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لتسديد أعباء الديون، فإذا كانت الصادرات من النوع الذي يستهلك بكثرة محليا، فإن زيادة أعباء المديونية الخارجية، سيؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها؛
 - يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية إلى إضعاف القدرة على الاستيراد، وهذا ما سيؤدي إلى حدوث اختناقات كثيرة في العديد من السلع الاستهلاكية، الوسيطة والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب النقص الحاصل في المعروض منها؛
 - إن انسياب القروض الخارجية وزياد عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل المشروعات التنموية المختلفة، والتي تتميز عادة بأنها طويلة المدى، سيولد نوعا من الضغوط على الأسعار ويجرأ نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مع المعروض من السلع والخدمات؛
 - تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيرا في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، وذلك بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقرض، وقد ثبت أن هذا السعر كثيرا ما يزيد عن متوسط السعر العالمي بحوالي 20% هذا بالإضافة إلى عناصر التكاليف الأخرى مثل: التأمين وسعر الخصم وأجور النقل والشحن، والتي تكون غالبا مرتفعة، بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع على هذا النوع من القروض، فإنه يصبح من الطبيعي أن يؤثر كل هذا على ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة عن طريق هذه القروض.¹
- وبالعودة إلى الاقتصاد الجزائري، فإنه منذ بداية 1986 شهدت معدلات التبادل الخارجي تدهورا شديدا، حيث انخفضت أسعار الصادرات بشكل هام جدا بسبب تراجع سعر برميل البترول إلى حوالي 10 دولارات فقط، مما سبب للاقتصاد الجزائري خسارة كبيرة قدرت بـ: 45% من إيرادات الصادرات. وفي الجانب الآخر فإن أسعار الواردات بقيت ثابتة إلا أن حجمها واصل الارتفاع إلى غاية 1990 خاصة في ظل تزايد التبعية الغذائية. وقد حققت فاتورة واردات المواد الغذائية في تلك الفترة مبلغ 3 مليار دولار، وذلك إذا أضفنا لها منتجات الاستهلاك الغذائي، والمدخلات الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.²
- ويمكن إرجاع انفجار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري إلى الأسباب التالية:

¹. فضيلة جنوحات، " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص. 130.

². Abdelmajid bouzidi, **Les années 90 de l'économie Algérienne: les limites des politiques conjoncturelles**, (ENAG/ EDITIONS, Alger, 1999), p. 32.

- يتشكل حجم المديونية من عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي والين الياباني والعملة الأوروبية الموحدة الأورو، حيث أن التذبذبات التي عرفها الدولار وخاصة ما حدث في بورصة نيويورك سني 1987 و 1988، أدى إلى تضخم حجم المديونية بالعملات الأخرى بنسبة 30%، وهو ما يسمى بأثر تقييم المديونية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بسبب ضخامة حجم المديونية وترافق ذلك مع انخفاض أسعار النفط؛

- أصبحت السوق المالية مغلقة في وجه الجزائر منذ 1987 بسبب بروز علامات صعوبة الدفع كنتيجة لانهيار أسعار البترول؛

- تقليص مدة آجال استرداد المديونية وانخفاضها من تسعة سنوات عام 1986 إلى ثلاث سنوات عام 1989، وأكثر من 83% كان يجب تسديدها نهاية أكتوبر 1994.

وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات فإننا نجد أن خدمة المديونية نمت بشكل سريع ومتزايد مقارنة مع التطور في المستوى العام للأسعار، حيث ارتفعت خدمة المديونية من 5 ملايين دولار سنة 1985 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 و 8 ملايين دولار سنة 1990، بينما ارتفع معدل التضخم من 10.4% سنة 1985 إلى 16.65% سنة 1990.

وخلال الفترة (1990-1993) تراجع الدين الخارجي بوتيرة منخفضة إذ انتقل من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار في سنة 1993، كما شهدت هذه الفترة أيضا انخفاض أسعار البترول وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما وانخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة مع ارتفاع سريع وحاد في المستوى العام للأسعار، وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات في أوائل 1994، فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وحصلت على قرض بلغ 260 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى زيادة الديون متوسطة وطويلة الأجل، هذا الأمر دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات تتعلق بإعادة جدولة الديون، حيث وبحلول عام 1999 تمكنت من تحسين أوضاع ميزان المدفوعات واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع ارتفاع أسعار النفط، حيث انخفضت الديون الخارجية بنسبة 15.76% خلال الفترة (1996-1999)¹

¹. معهد البنك الدولي: <http://www.worldbank.org>.

ويعزز هذا اتجاه كل من حجم المديونية ومعدل التضخم نحو الانخفاض خلال الفترة (1998-2000)، حيث انخفضت المديونية من 30.68 مليار دولار سنة 1998 إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000، بينما انخفض معدل التضخم من 4.95% سنة 1998 إلى 0.34% سنة 2000.

وعليه فإن الجزائر تستهدف بصورة مستمرة تقليص حجم المديونية ومعدل التضخم لتحقيق معدلات النمو التي تصبو إليها.

4. تخفيض قيمة العملة: نظريا يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية.¹

خلال فترة الدراسة نلاحظ أن السلطات الجزائرية تقوم في كل مر بتخفيض قيمة العملة الوطنية حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يساوي 12.19 دينارا لكل دولار أمريكي سنة 1990 لكنه بلغ سنة 2017، 110.96 دينارا جزائريا لكل دولار أمريكي وهو انخفاض كبير جدا في قيمة العملة الوطنية. هذه السياسات التخفيضية التي باشرتها السلطات الجزائرية منذ 1988، كانت لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، ومن بين أهم الآثار التي نتجت عن تخفيض قيمة العملة نسجل ارتفاع أسعار البيع وتفاقم المديونية المعبر عنها بالدينار سواء العمومية أو تلك الخاصة بالمؤسسات، بالإضافة إلى بروز التضخم بالتكليف، كما برزت أيضا مشكلة تقلص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات التي يقوم بها غير المقيمين في الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري مر بتغيرات جوهرية عديدة، كان أهمها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1990، كما أن السياسات المتتابة لتخفيضات الدينار الجزائري وخاصة في بداية التسعينات كان من شأنها رفع معدلات التضخم، ليبلغ التضخم أعلى مستوياته في الفترة (1990-1996)، لكن انطلاقا من سنة 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وانحصرت في نسب معقولة لم تتجاوز 9%، وبذلك اتضحت فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة، المتمثلة في سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، بمعنى استمرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار تدريجيا، مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

¹. أحمد سلامي، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 07، الجزائر، 2015)، ص. 29.

المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر. بعد أن تعرفنا على أهم الأسباب الداخلية والخارجية للتضخم في الاقتصاد الجزائري، سوف نحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة مختصرة على أهم الآثار التي يخلفها التضخم على الاقتصاد الجزائري وعلى الفرد الجزائري أيضا.

أولا: أثر التضخم على توزيع المداخيل. يؤدي التضخم إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة، حيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن الأسعار التي ترتفع باستمرار، وهذه الفئة أي أصحاب المداخيل الثابتة هي أكبر فئة في الجزائر، وعلى العكس منها تستفيد فئة أصحاب المداخيل المتغيرة أي رجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء من ارتفاع الأسعار.

والمهتم بالاقتصاد الجزائري سوف يلاحظ الارتفاع الملحوظ في رواتب الأجراء التي نمت بمعدل فاق 32% بين سنتي 1994 و 1995، كذلك الأمر بالنسبة لرواتب المستقلين التي نمت بمعدل 42.1% خلال نفس الفترة، في نفس الوقت الذي كان فيه معدل التضخم مرتفعا جدا حيث قدر بـ 29.78% سنة 1995، وفي سنة 1996 واصلت هذه الرواتب ارتفاعها مع تسجيل تحسن طفيف في القدرة الشرائية للمواطنين وسبب ذلك هو انخفاض معدل التضخم نوعا ما حيث بلغ 18.6% في عام 1996. أما في عام 1997 فقد انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ جدا حيث بلغ 5.7% وهو ما نتج عنه انخفاض معدل نمو رواتب الأجراء والمستقلين. وفي سنة 1998 عاودت المداخيل المستقلة الارتفاع بمعدل بلغ 13.74% مقابل معدل تضخم 5%. وفي سنة 2000 بلغ معدل التضخم أدنى مستو له على الإطلاق حيث بلغ 0.34% فقط رافقه ثبات نسبي في معدل نمو رواتب الأجراء الذي استقر عن نسبة 5% بين سنتي 1999 و 2000، في حين انخفض معدل نمو المداخيل المستقلة إلى 4.09% سنة 2000، ومع عودة معدل التضخم إلى الارتفاع في السنوات التالية لوحظ ارتفاع معدل نمو المداخيل المستقلة الذي كان أكبر من معدل نمو الأجور خاصة في حالات التضخم المرتفع.¹

من خلال ما سبق، يمكننا ملاحظة الظلم الاجتماعي الذي يلحقه التضخم بأصحاب المداخيل الثابتة وعلى رأسهم الأجراء، وبصفة عامة فإن التضخم يحدث تفاوتات واضحا جدا في توزيع المداخيل، مما ينتج عنه نوع من الطبقيّة والتمييز الاجتماعي، حيث تظهر لنا طبقة بوجوازية تعيش في ترف وتنفق أموالا طائلة على السلع الكمالية، في حين تهوي الطبقة الوسطى من المجتمع إلى مستوى الطبقات الدنيا وتعاني الفقر وعدم قدرتها على مواجهة نفقات

¹. بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص. 180-181

المعيشة الأساسية، مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم بغية المحافظة على قدرتهم الشرائية من خلال:

- البحث عن وظيفة أخرى لعمل الزوجة والأبناء؛
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة؛
- الهجرة إلى الخارج....

ثانيا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات. إن زيادة الطلب الكلي والتي لا تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج، سوف تؤدي إلى زيادة الاستيراد وزياد استهلاك السلع التي كانت موجهة للتصدير، وبالتالي فإن زيادة الواردات ونقص الصادرات سوف يحدث عجزا في ميزان المدفوعات، ففي سنة 1990 سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزا قدره 0.22 مليار دولار مقابل معدل تضخم 16.65%، هذا العجز حدث نتيجة عجز حساب رأس المال المقدر بـ: 1.57 مليار دولار، على الرغم من الانتعاش التدريجي لأسعار المحروقات. وقد قامت الجزائر ببذل عدة جهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وأكثر اعتمادا على قوى السوق، فأبرمت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1989 و1991، وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي، بسبب تقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب.

وفي سنة 1994 ارتفع حجم العجز إلى 4.36 مليار دولار ثم إلى 6.30 مليار دولار سنة 1995 مترافقا مع عجز في الميزان التجاري قدر بـ: 1.84 و2.24 مليار دولار خلال 1994 و1995 على التوالي، وفي نفس الفترة كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا حيث بلغت في سنتي 1994 و1995، 29.04% و29.78% على التوالي. في ظل هذا العجز تلقت الجزائر دعما لميزان مدفوعاتها يزيد عن 21 مليار دولار بين 1994 و1998، وذلك من خلال إعادة جدولة الديون في نادي لندن وباريس. والمبلغ المتبقي كان في شكل دعم من مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف، خاصة صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3 مليار دولار خلال تلك الفترة.

وابتداء من سنة 2000 بدأ ميزان المدفوعات الجزائري بتسجيل فوائض كانت معتبرة في بعض الأحيان، رافقت هذه الفوائض تطورات هامة في احتياطات الصرف وفوائض في الحساب التجاري أيضا، مع معدلات تضخم منخفضة نسبيا، وفي سنة 2010 سجل ميزان المدفوعات فائضا كبيرا مقارنة بالسنة السابقة أي 2009 حيث بلغ الفائض في 2010 15.580 مليار دولار ومرد ذلك هو التحسن المستمر في سعر برميل البترول، والذي قدر بـ: 80.2 دولار سنة 2010 مقابل 62.26 دولار سنة 2009، وواصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فائض

في سنة 2011 حيث بلغ رصيده 20.14 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر، في وضع يتميز بتراجع الدين الخارجي وكذا تراكم احتياطات الصرف، لكنه عاد مرة أخرى لتسجيل عجز قدر ب: 5.880 مليار دولار سنة 2014 وتواصل هذا العجز وارتفع إلى غاية 21.76 مليار دولار سنة 2017، مترافقا أيضا مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار المحروقات، واستمر ميزان المدفوعات الجزائري في تسجيل العجز خلال سنتي 2018 و2019 ليلعب في آخر فترة الدراسة 16.93 مليار دولار.

ثالثا: أثر التضخم على هيكل الإنتاج. يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، وبناء المنازل الفاخرة، وغيرها من الأمور التي لا ترفع حجم الإنتاج ولا تفيد الاقتصاد الوطني في شيء، كما ساعدت معدلات التضخم المسجلة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاع الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في قطاعات اقتصادية ساهم تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التمويل بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرده شبه جماعي لعمالها.

رابعا: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار. يسبب التضخم تدهورا في القوة الشرائية للنقود ولحفاظة الأفراد على نفس المستوى من الاستهلاك، فإنهم سيلجؤون إلى إنفاق مدخراتهم السابقة، ويمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، التي تمكنهم من تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل. وبالنسبة لاستهلاك الأسر الجزائرية فقد شهدت الفترة (1991-1996) أعلى نسبة في معدلات النمو السنوي للاستهلاك، وهي الفترة التي سجلت أعلى معدلات تضخم أيضا. نتيجة تحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم عن الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع.

وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، عرفت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري تحسنا حقيقيا، وسبب ذلك هو رفع الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999، وكذلك انخفاض وتيرة نمو الأسعار إلى معدل أقل من 2% سنويا، وقد نجم عن هذا التحسن ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة تزيد من 5.4% سنويا.

أما فيما يخص الادخار فقد شهد خلال الفترة (1990-1993) نمواً جدياً مرتفعاً، نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر، وفي سنتي 1994 و1995، عرف الادخار معدلات نمو سالبة، ويرجع ذلك إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري، وكذا معدلات التضخم المرتفعة التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، ووصول معدل البطالة إلى مستويات عالية، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الدخل.¹

وبداية من سنة 1996 شهد الادخار تحسناً ملحوظاً، حيث بدأ في النمو بوتيرة سريعة خاصة في ظل تراجع معدلات التضخم.

وعليه فالتضخم يؤثر إيجاباً على مستوى الادخار وسلباً على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها على الاستهلاك والادخار، وهذا من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار فالتغير الحقيقي الذي يطرأ على مستوى الدخل الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين مدخرات، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط لاستهلاك هذه العائلات، وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار في نفقة المعيشة على وجه التحديد جامعاً ومتواصلاً فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى القضاء كلياً على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع.²

خامساً: أثر التضخم على الاستثمار. في فترة التضخم ترتفع مردودية الاستثمارات بشكل أعلى وأسرع، في بعض القطاعات دون قطاعات أخرى، فالتضخم يؤثر بشكل سلبي على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها تكون ضرورية كقطاع الصناعات الثقيلة، ويحفز النشاطات ذات المردودية الأكبر والتي لا تتطلب وقتاً كبيراً لتحقيق الربح بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية.

وقد شهد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة خلال السنوات: 1994، 1996، 1998 قدرت بـ 6.1%، و7.9%، و0.9% على التوالي، تزامناً مع تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، في مقابل ذلك نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 11.5% سنة 1994 إلى 22.5% سنة 1998 وهي معدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية.

¹. مصيطفى عبد اللطيف، "دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر"، مجلة الباحث، (العدد 04، 2006، ورقة)، ص. 81.

². بربري محمد أمين، "العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، (المجلد 1، العدد 10، 2014)، ص. 207.

أما الفترة (1995-2000) والتي اشتملت على إصلاحات كبيرة، كان هناك تذبذب وضعف واضح في الاستثمارات مصحوبا بمعدلات تضخم مرتفعة. وبعد سنة 2001 ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية، لوحظ تحسن واضح في الإنفاق الاستثماري خاصة في قطاع النقل وبناء المساكن، كما عرفت سنة 2001 تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما في الفترة التي تلت سنة 2002، والتي عرفت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بسنوات تسعينات القرن العشرين، فقد شهدت تطورا كبيرا في مجال الاستثمار خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما خلال الفترة (2008-2016)، لم تشهد الجزائر تحسنا في مناخ الاستثمار وهو ما يمكن إرجاعه للأسباب التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انهيار أسعاره.
- نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية.
- استمرار العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية، وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.

وبعد سنة 2016، شهد مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا مرة أخرى بسبب انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات، واستقرار معدل التضخم في مستويات مقبولة.¹

المبحث الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر.

إن استقرار الأسعار هو من أهم مطالب وأهداف أي حكومة، والحكومة الجزائرية تسعى جاهدة باستخدام عدة وسائل وسياسات لتحقيق استقرار الأسعار ووضع حد لمعدلات التضخم.

¹. نصر حميدانو، عقبة عبد اللاوي، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 09-16"، مجلة المالية والأسواق، (المجلد 5، العدد 9، 2018)، ص. 199.

المطلب الأول: السياسة النقدية.

حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلها في المقام الثاني. وعليه لم تعطى الأولوية لهدف استقرار الأسعار، في المقابل أولى الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر السابق أهمية كبرى لاستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، وأعطى له الأولوية وأبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير. إلا أنه يتطلب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل التوجه نحو استهداف التضخم.¹

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية اتبعت الجزائر عدة إجراءات صارمة هدفها التخفيف من التضخم والتحكم فيه، ونذكر منها:

أولاً: معدل إعادة الخصم. وهو وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك نفسه بخصمها للغير في مرحلة سابقة، وهذه السندات تكون إما تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 وإلى غاية سنة 1986 ومقدرا بـ 2.75%، إلا أنه منذ ذلك التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغييرات عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.²

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية، أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على ألا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات. لكن هذه العملية لا

¹. طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014)، ص. 29.

². ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، "أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005)، ص. 301.

الفصل الثالث:.....التضخم في الجزائر

يقوم بما البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن.

وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سن 1989 إلى 10.5% سنة 1990 من أجل سد الطريق أمام البنوك التجارية لاستعمال طريقة إعادة الخصم، وبالتالي التقليل من الاقتراض ومنه التخفيف من حدة التضخم،¹ والجدول رقم (7) يوضح تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول (7): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل إعادة الخصم	7	10.5	11.5	15	14	13	12.5	12	11	9.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم	8.5	7.5	6	5.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم	4.5	4.5	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75	3.75

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، جوان 2019، ص 19.

من خلال الجدول رقم (7) يمكن ملاحظة أن معدل الخصم ارتفع خلال الفترة (1990-1995)، حيث انتقل من 7% إلى 15%، والهدف من ذلك هو مواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في منح تسهيلات ائتمانية. إلا أن هذا المعدل عرف تراجعاً مستمراً منذ تلك الفترة.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ سنة 2001 جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوماً ابتداءً من سنة 2001. وتعتبر سنة 2000 آخر سنة تمت فيها إعادة التمويل بـ: 170.5 مليار دينار، وعندها أصبح معدل الخصم 4%

¹. سمية بلقاسمي، مبارك بوعشة، "السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، (العدد 12 (1)، جوان 2017، باتنة)، ص. 323.

في 2004/03/7، ليصل إلى 3.5% في 2016، ثم ارتفع قليلا في السنوات الثلاثة الأخيرة ليستقر عند نسبة 3.75%.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة. لامتنصاص الكتلة النقدية الزائدة في التداول، يقوم البنك المركزي ببيع السندات العمومية أو الخاصة في السوق النقدية، حيث تستحق السندات العمومية في أقل من ستة أشهر، والسندات الخاصة قابلة للتضخم أو بمنح قروض، ولا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.¹

ولم يكن لهذه السوق قبل سنة 1989 دور في تبادل النقد، لكن بعد 1991 وفي إطار قانون النقد والقرض صدر التنظيم رقم 08/91 المتضمن تنظيم السوق النقدية والذي حدد كيفية القيام بالعمليات في هذه السوق.

وقصد استكمال تحسين مستوى الإطار العمليتي للسياسة النقدية، انسجما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية، ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف. وهو ما أتاح الإبداع في مجال صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر. وهكذا أصبح بنك الجزائر يمتلك استخداما نقديا يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار في سنة 2009.

وقد تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في المجال، أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية من طرف بنك الجزائر، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير أهمية خاصة.

ثالثا: معدل الاحتياطي الإجباري. تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتنصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية.

¹. المادتين 76، 77 من قانون النقد والقرض 10/90.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى البنك.

وقد رفعت السلطات النقدية معدل الاحتياطي الإجباري منذ سنة 2002، وخاصة ابتداء من سنة 2008 و2009، لتواصل الارتفاع خلال السنوات 2010، 2012 و2013، وهذا الأمر يعتبر تشديدا منها على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2002 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري.

وفي سنة 2016 وبسبب الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها، قام بنك الجزائر بخفض معدلات الاحتياطيات الإجبارية من 12% إلى 8%، ثم 4% سنة 2017، بعد ذلك قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطي الإجباري ليصل إلى 11.66% سنة 2019.¹

رابعا: آلية استرجاع السيولة. تعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لأن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع مقابل معدل فائدة على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وما يميز هذه الوسيلة أنها أكثر مرونة من معدل الاحتياطي الإجباري حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يسمح لكل بنك بإمكانية تسيير سيولته. وتظهر مرونة هذه الوسيلة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. ونظرا لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة تفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.

والجدول رقم (8) يوضح تطور معدل استرجاع السيولة (2002-2019)

¹ تقرير بنك الجزائر 2017،

الجدول (8): تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لثلاث أشهر	-	-	-	1.9	2	2.5	2	1.25	1.25
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لستة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	-	3.50	3.50
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لثلاث أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	-	-	-
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لستة أشهر	-	-	1.5	1.5	1.5	1.5	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية، مما يؤكد على ديناميكية هذه الآلية.

خامسا: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة. تعبر هذه الأداة عن توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. وقد لجأ بنك الجزائر إلى هذه الوسيلة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك.¹ وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات

¹. معمري ليلي، سعدون عائشة، "فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، (مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06/جوان 2016)، ص. 125.

الفصل الثالث:.....التضخم في الجزائر

نشاطا سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.¹

الجدول (9): تطور فوائد تسهيلات الودائع (2005-2019):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
فوائد تسهيلات الودائع (%)	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
فوائد تسهيلات الودائع (%)	0.3	0.3	0.3	00	00	-	-	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2005-2019)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) الاستقرار النسبي في معدلات فوائد تسهيلات الودائع، إلا أن بنك الجزائر قد تمكن من خلال هذه الآلية أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة ابتداء من سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية وبالتالي التحكم في التضخم، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة المطبقة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.

المطلب الثاني: السياسة المالية.

إن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بالكامل، وهو ما يجعل السياسة النقدية وحدها غير كافية لإيجاد الحلول اللازمة للحد من الظاهرة التضخمية، ولذلك يتم تطبيق السياسة المالية التي تركز في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، ولهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب، ويمكن توضيح واقع السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

¹. فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مرجع سابق، ص. 201.

أولاً: سياسة الإنفاق العام. شهدت النفقات العامة في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1990-1995)، وخاصة خلال سنتي 1991 و1992، حيث بلغت 55.38% و98.08% على التوالي، ثم قدرت معدلات النمو في النفقات العامة بـ 13.44%، 18.82% و34.12% خلال السنوات 1993، 1994 و1995 على التوالي. وابتداءً من سنة 1996 وبهدف ترشيد النفقات العامة قامت السلطات الجزائرية بالحد من عجز الخزينة الذي انتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997، من خلال تطبيق تشدد في سياسة الأجور إذ هبطت الأجور الحقيقية بأكثر من 30% من سنة 1994 إلى 1996، وقد لعبت سياسة الأجور الحكومية في القطاع العام دوراً أساسياً في هذا الانخفاض، إذ هبط الإنفاق العام على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات سنة 1993 بمقدار 1.4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة، كما قامت السلطات برفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية، حيث كان الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة مكلفاً ومبهدداً للموارد، فبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990، إلا أنه في أوائل 1991 اتخذت السلطات عدة تدابير لخفض عدد بنود الدعم ونطاقها، وفي سنة 1992 انخفضت تكلفة دعم المواد الغذائية في الميزانية إلى 2.3% من إجمالي الناتج المحلي، ومع نهاية سنة 1996 تم استكمال الإلغاء التدريجي لدعم المواد الغذائية. وكان ذلك بسبب مراقبة الدولة لجميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، فانخفض معدل الإنفاق العام من 34.12% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 1996، وانخفضت نسبة النفقات من الناتج الداخلي الخام من 37.89% سنة 1995 إلى 28.19% سنة 1996، لينخفض معدل التضخم من 29.78% إلى 18.68% بين سنتي 1995 و1996، كل ذلك في ظل عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عن الكثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع، ثم استمر معدل التضخم في الانخفاض خلال سنتي 1997 و1998 ليبلغ على التوالي، 5.73% و4.95% في مقابل انخفاض معدل النفقات العامة خلال السنتين من 8.36% إلى 3.61%. وفي سنة 1999 ارتفع معدل نمو النفقات ليلعب 9.81% دون أي تأثير على معدل التضخم الذي استمر في الانخفاض ليصل إلى 2.64%، كما أن نفقات التجهيز أيضاً انخفضت في الفترة (1996-1999)، وذلك بسبب السياسة الإنفاقية الحذرة التي طبقتها الدولة في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي اشترط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة، بينما ارتفعت نفقات التسيير بصورة مستمرة بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية كمنح المجاهدين، تكاليف عمليات التطهير المالي لبعض المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تكاليف عمليات الخصخصة وإعادة جدول الديون الخارجية.

كما سجل أيضا انخفاض متوسط معدل التضخم من 25% خلال الفترة (1990-1994) إلى 12.4% خلال الفترة (1995-1999)، وعليه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة خلال هذه السنوات كانت فعالة في الحد من الضغوط التضخمية، لكن رغم هذا نلاحظ عجز الميزانية العامة والذي يعتبر أحد أهم أسباب التضخم، ومن أجل مواجهه عجز الميزانية وتخفيض معدلات التضخم يجب التقليل من النفقات العامة وترشيدها، بشرط ألا يكون التقليل من النفقات العامة على حساب نوعية وجودة الخدمات العامة.

منذ سنة 2000 شهدت النفقات العامة تزايدا كبيرا خاصة بعد إطلاق برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة ست مرات خلال الفترة منذ سنة 2000. وهو ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو، أي أن السياسة الاقتصادية بالجزائر تدعم الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية، مستعينة بالوفورات الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي، ما سمح للسلطات بالحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيا. وبعد سنة 2014 انعكس الوضع بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول.

ورغم أنه يفضل أن تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير وذلك لأن تأثيرها دائم على الاقتصاد وتساهم في خلق اقتصاد أكثر كفاءة، إلا أنه في الجزائر يحدث العكس حيث تشكل نفقات التسيير أكثر من 64% من إجمالي النفقات، ومن أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاعها: ارتفاع أجور الموظفين والعمال، دعم بعض السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى الرفع من قيمة التعويضات الاجتماعية.

لكن ورغم الزيادة في حجم النفقات نلاحظ أن متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة كان منخفضا مقارنة بالمرحلة السابقة.

ثانيا: السياسة الضريبية. أدخلت الجزائر عدة إصلاحات ضريبية بغية زيادة وتنويع حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة للنفقات العامة، ومن أجل الحد من ظاهرة التضخم.

1. تعديل سعر الصرف: أولت الجزائر عناية فائقة لأداة الصرف، واعتبرت عملية تخفيض العملة كإجراء تضخمي يسمح بكبح فائض الطلب. وقد كان لعملية التخفيض الأثر الإيجابي على إيرادات المحروقات من حيث قيمتها بالدينار الجزائري والتي تزداد مع تخفيض سعر الصرف.

وقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة حجم وقيمة الواردات وتخفيض سعر الصرف بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، حيث سجلت الضرائب من المصادر غير الهيدروكربونية تحسنا ملحوظا وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

إلا أنه بالنظر إلى التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية تخفيض العملة، والتي تنص على ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للجزائر (مقيمة بالعملة المحلية)، وانخفاض التكاليف الإنتاجية بالنسبة للبلدان الأجنبية (مقيمة بالعملة الأجنبية)، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلد وارتفاع الصادرات مع انخفاض الواردات، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز باعتماده على تصدير أحادي السلعة وهي المحروقات التي تتحدد كميتها وسعرها بناء على منظمة « OPEC » والسوق الدولية للبتروول. وعليه لم تحقق هذه السياسة هدفها بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار.

إن الاقتصاد الجزائري مر بعدة تغيرات جوهرية تمثلت أساسا في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1990، كذلك فإن السياسات المتتابة لتخفيضات الدينار الجزائري وخاصة في بداية التسعينات كان من شأنها رفع معدلات التضخم، حيث أن أعلى مستوى وصلت إليه معدلات التضخم كان في الفترة الممتدة بين سنة 1990 و1996، وانطلاقا من 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وانحصرت في نسب معقولة لم تتجاوز 9% وبذلك اتضحت فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة.

2. تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية:

طبقت الجزائر مع مطلع التسعينات نظاما ضريبيا معقدا ومشوها بدرجة كبيرة، نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب بالإضافة إلى عدم استقراره، حيث عرف النظام الضريبي منذ الاستقلال تعديلات سواء في إطار قوانين المالية السنوية أو القوانين الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وبهدف إزالة هذه العراقيل التي تعيق عصنة النظام الضريبي، ومن أجل تبسيطه والوصول لشفافية أوضح في إطار فرض الضريبة عجلت الحكومة بوضع إصلاح شامل للنظام الضريبي المعتمد. شمل الإصلاح الجانب التشريعي من حيث التشريعات الجديدة، والتنظيمي من حيث تنظيم وإعادة تنظيم الإدارة الجبائية. وقد أدت الإصلاحات منذ 1992 إلى إزالة بعض المشكلات المتعلقة بالنظام

الضريبي وأدخلت ضرائب جديدة وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، بهدف تحقيق أهداف الضريبة المعاصرة فأدى ذلك إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي:¹

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم إنشاء ضريبتين جديدتين على الدخل، الأولى تفرض على الأشخاص الطبيعيين وتمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG حيث أدمج فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخل المختلفة لشخص ما، مما أدى لتبسيط النظام الضريبي السابق الذي يتميز بتعدد الضرائب. الثانية تفرض على الأشخاص المعنويين والمتمثلة في الضريبة على أرباح الشركات IBS والتي تعتبر الاختيار الحالي لمختلف الدول تحت مدلول تطبيق ضريبة مستقلة على خلاف ما كان عليه في السابق حسب النظام النوعي، والهدف من ذلك هو تنظيم اقتصادي بفضّل التخفيض في نسبة الاقتطاعات الضريبية الأمر الذي يعطي تحفيزا أكبر للاستثمار وذلك بالاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال ضريبة القيمة المضافة التي سمحت بتوسيع القاعدة الضريبية.

وقد تم تبني مبادئ اللامركزية واستقلالية الإدارة الجبائية في تسييرها، ولهذا ظهرت الإدارة الضريبية في شكلها الجديد: على المستوى المركزي المديرية العامة، على المستوى الجهوي المديرية الجهوية، على المستوى الولائي المديرية الولائية، المصالح الخارجية والمفتشيات والقابضات. وهذا التنظيم الجديد يمتاز بالوحدوية قصد الوصول إلى جباية تستطيع أن تؤدي أهدافها التمويلية.

إضافة إلى ما سبق تم إعطاء نوع من الاستقلالية للإدارة الجبائية في تسيير شؤونها، كما قامت الإدارة الضريبية بإعداد مخطط معلوماتي أين تم إنشاء مديرية مكلفة بقيادة هذه العملية، حيث تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، بعد أن كانت هذه العملية تتمركز على المستوى المركزي.

ثالثا: صندوق ضبط الإيرادات. في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. ويعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000، حيث يفتح في حسابات الخزينة حسابا خاصا بعنوان صندوق ضبط الموارد، وتتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات

¹. مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006)، ص. 366-368.

النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما وذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية¹. لقد قفز مبلغ إيرادات صندوق الضبط من 232.137 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5284.848 مليار دينار سنة 2014، وخلال الفترة (2000-2005) لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، مما يعني استخدام طريقة القرض العام لتغطية العجز، وذلك للمحافظة على موارد الصندوق واستخدامها فقط لتمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت السعر المرجعي، كما تهدف الحكومة من وراء ذلك الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبار تمويل العجز الموازي باستخدام موارد الصندوق يرفع حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد مما يرفع الطلب الكلي والأسعار. كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام (البنوك التجارية وودائع الحسابات الجارية) لتمويل العجز يهدف إلى التحكم في معدلات التضخم من خلال التحكم في زيادة الطلب الكلي الناجمة عن ارتفاع حجم الإنفاق العمومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

لكن حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية.

أما بداية من سنة 2006، بدأت الحكومة الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي طرأت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة، ويمكن تفسير ذلك على أن حالة الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار في أسعاره على المدى المتوسط مما شجعها على استعمال جزء من موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازي مع المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

رابعا: القروض للدولة. تلجأ الدولة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، والجدول التالي يوضح تطور القروض الممنوحة للدولة كما يلي

¹. داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013)، ص. 195.

الجدول (10): تطور صافي القروض للدولة (2000-2019)

صافي القروض إلى الدولة				السنوات
إجمالي القروض للدولة	ودائع بالحسابات الجارية	البنوك التجارية	البنك المركزي	
677.6	96.2	737.7	156.4-	2000
569.7	106.4	739.6	276.3-	2001
578.6	109.4	774	304.8-	2002
423.4	130.1	757.4	464.1-	2003
20.6	158.3	736.9	915.8-	2004
933-	276	777.3	1986.5-	2005
1340.1-	335.8	870.8	2510.7-	2006
2193.1-	378.7	723.1	3294.9-	2007
3627.3-	459.8	278.6	4365.7-	2008
3488.9-	572.9	340.2	4402-	2009
3392.9-	735.5	790.9	4919.3-	2010
3406.6-	1034	1017.8	5458.4-	2011
3334-	1349.0	1029.2	5712.2-	2012
3235.4-	1418.3	930.0	5646.7-	2013
1992.4-	1483.3	1012.3	4487.9-	2014
567.5	1244.6	1479.3	2156.4-	2015
2682.2	1164.4	2387.9	870.1-	2016
4691.9	1035.8	1688.7	1967.4	2017
6325.7	1105.5	1362.4	3857.8	2018
6964.3	1265.5	936.9	4761.9	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2019)

بعد أن تميزت الفترة (1990-1999) بلجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، ما لعب دورا كبيرا في إنشاء وتوسع الضغوط التضخمية، فإن الفترة (2000-2014) تميزت بانخفاض في إجمالي القروض المقدمة للدولة وخاصة المقدمة من البنك المركزي، مما ساهم في انخفاض معدل التضخم، وذلك نتيجة تحسن احتياطات الصرف ومداحيل المحروقات، ما سمح لها بتقليص لجوئها لبنك الجزائر لإعادة التمويل، فضلا على تراكم الادخار المالي من طرفها لوجود موارد متزايدة لصندوق ضبط الإيرادات بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي. لكن بعد سنة 2014، وبسبب أزمة انخيار أسعار البترول ارتفعت مرة أخرى القروض المقدمة للدولة وخاصة تلك المقدمة من طرف البنك المركزي، مما يعني لجوء الدولة إلى بنك الجزائر بغرض إعادة التمويل، بسبب انخفاض احتياطي الصرف ومداحيل المحروقات.

خامسا: القروض الخارجية. بعد أن عرفت الجزائر ارتفاعا في المديونية الخارجية في الفترة (1990-1999)، التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التنمية معتمدة على القروض الخارجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتي كان لها أثر كبير في ارتفاع الأسعار، تميزت الفترة بعد سنة 2000 بانخفاض في حجم المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط، وهو ما أثر إيجابا على معدلات التضخم.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت الجزائر تضخما مكبوتا خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، سببه تدخل الدولة لضبط جهاز الأسعار، وبعد انتقالها إلى مرحلة اقتصاد السوق وتحرير الأسعار أصبح التضخم ظاهرا، ويقاس معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري أساسا باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وتتمثل أهم الأسباب وراء الظاهرة التضخمية في الجزائر في: ارتفاع الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي، نتيجة زيادة معدلات الأجور دون أن تقابها زيادة فعلية في الإنتاجية، بالإضافة إلى التوسع النقدي لتغطية النفقات الاستثمارية والاستهلاكية، كما لعب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية دورا كبيرا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة الضغوط التضخمية.

وبالتالي فقد خلف التضخم آثارا بالغة على الاقتصاد الجزائري، كما أثر على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد مما دفع السلطات المعنية إلى العمل على إيجاد حلول مناسبة عن طريق توجيه أدوات السياسات الاقتصادية اللازمة بغية التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

الفصل الرابع:

علاقة الترخيم ببعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية في الجزائر

الفصل الرابع: علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية.

يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات الاقتصادية، وقد حظي باهتمام بالغ من طرف المفكرين الاقتصاديين وعملت كل النظريات الاقتصادية على تفسيره ومعرفة دوافعه، وفي ظل السعي إلى تحليل هذه الظاهرة، بينت أغلب النظريات الاقتصادية أن التضخم يرتبط مع غيره من المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي فإن فهم العلاقة التي تربط بين كل هذه المتغيرات سيسهم في فهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حدة الضغوط التضخمية، مما يسمح للسلطان المخولة برسم السياسات الناجعة للحد منها، وتحقيق الاستقرار المرغوب فب المستوى العام للأسعار.

ولهذا الغرض سيهتم هذا الفصل بدراسة العلاقة بين التضخم ومختلف المتغيرات الاقتصادية، من الجانب النظري في الفكر الاقتصادي، ومن الجانب التحليلي في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

قبل التطرق إلى واقع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالتضخم، يجب أولاً التطرق إلى الجانب النظري لهذه العلاقة في تاريخ الفكر الاقتصادي. حيث ركزت كل النظريات الاقتصادية على كون التضخم يرتبط بشكل أو بآخر لأحد المتغيرات الاقتصادية على الأقل.

المطلب الأول: علاقة التضخم بسعر الصرف.

أولاً: علاقة التضخم بسعر الصرف من خلال نظرية تعادل القدرة الشرائية. يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "كاسل" "GUSTA CASSEL"، الذي قام بصياغتها عام 1922 في كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"، ويرى "كاسل" أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عمليتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كلتا الدولتين، أي أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلتا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعمليتين.¹

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:²

¹ زهير سعيدي، محمود جمام، "سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية: دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة أو البواقي، ديسمبر 2017)، ص ص 331-332.

² مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، "دراسة قياسية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية"، مجلة التنظيم والعمل، (المجلد 4، العدد 4)، (7)، جامعة بشار، د.ت، ص. 116.

• أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية؛

• ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة؛

• عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلا في الدول الشريكة تجاريا تنعكس على قوى السوق، أي العرض والطلب؛

• عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف؛

• سعر الصرف الحقيقي ليس ثابتا في المدى القصير (بسبب مرونة المستويات العامة للأسعار وكذا تأثير الصدمات النقدية...) أو على المدى الطويل بسبب الصدمات الحقيقية المستمرة.

ثانيا: صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية.

تعتمد هذه النظرية على صيغتين هما:

1. الصيغة المطلقة: تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد «La loi du prix unique» والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس السلع في الدولة المحلية والأجنبية.¹ إضافة إلى ذلك تفترض أن السوق تامة، ولا توجد حواجز جمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان.²

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر. وتكتب الصيغة المطلقة بالشكل الرياضي التالي:

$$S_t = P_t / P_t^* \dots (1)$$

حيث أن:

S_t : سعر الصرف الذي يحدد قيمة عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية؛

P_t و P_t^* تمثل على التوالي مستوى الأسعار المحلية والأجنبية.

¹. Bour Isard P, "Lessons from empirical models of exchange rates", **American economic association**, 1986, p.22.

². Kravis Lipeey, «price behavior in the light of balance of payment theories », **journal of international economics**, (vol08, 2002), p. 246.

تعرف الصيغة المطلقة بأنها الصيغة القوية لنظرية تعادل القوة الشرائية، ولقد عانت من انتقادات هامة، ذلك أن فروضها تعتبر مشددة وغير واقعية، وبهذا جاءت الصيغة النسبية.

2. الصيغة النسبية: لقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار. وعلى عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف النقل وحرية انتقال المعلومات؛
 - إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبر عنهما بالعملتين.
- أذن مما سبق وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة (1) نحصل على:

$$\text{Log } e_t = \pi + \log P_t - \log P_t^* \dots\dots(2)$$

وإذا عبرنا عن المعادلة (2) بالتغير نحصل على:

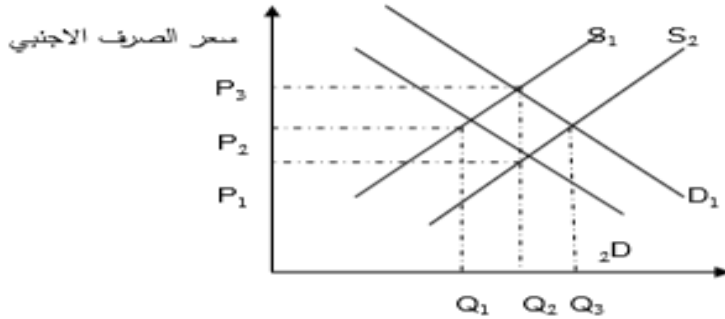
$$\Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^* \dots\dots\dots(3)$$

المعادلة (3) تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي الفرق بين مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي. وبالتالي فإن هذه الصيغة تنطلق من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم المرتفعة مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

ثالثاً: تأثير التضخم على سعر الصرف. إذا كان معدل التضخم المحلي أكثر من معدل التضخم الأجنبي فإن ذلك سوف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية، مما يقلل تنافسيتها في الأسواق الدولية، وتصبح الواردات أرخص نسبياً من السلع المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع الطلب على العملة والسلع والخدمات الأجنبية، مقابل انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية.¹ ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014)، ص ص. 99-100.

الشكل (9): العرض والطلب على العملة



المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014)، ص. 100.

يتضح من خلال الشكل رقم (9) أن انخفاض الطلب على العملة المحلية سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب نحو اليسار أي من $D1$ إلى $D2$ ، وتنخفض الكمية المطلوبة من $Q2$ إلى $Q3$ ، وبالمقابل مادامت السلع الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد الوطني، فإن الطلب الوطني عليها سيرتفع، ويزداد على ذلك زيادة المعروض من العملة المحلية لشراء العملة الأجنبية فينتقل المنحنى من $S1$ إلى $S2$ ، أي نحو اليمين وإلى الأسفل فيتحدد سعر الصرف الجديد للعملة الوطنية والذي يكون أقل من سعر الصرف القديم.

يتضح مما سبق أن التضخم المحلي هو السبب الرئيسي لإحداث الاختلال في ميزان المدفوعات، ويظهر هذا التضخم من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار لمختلف السلع والخدمات الوطنية، مما يدفع إلى ضرورة تغيير سعر الصرف ليواكب هذا التغيير في الأسعار.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بأسعار النفط. يعتبر سعر النفط متغيراً اقتصادياً، في غاية الأهمية في الأسواق الدولية، وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات، وتستورد أغلبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من العالم الخارجي، مما يتيح سهولة انتقال الضغوط التضخمية لها، خاصة في ظل عالم يعاني بشدة من هذه الضغوط.

تؤثر الصدمات التي تحدث في أسعار النفط على الاستقرار النقدي، من خلال عدة قنوات تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كلي أو شبه كلي فإنها ستستورد معظم حاجياتها الاستهلاكية والاستثمارية من العالم الخارجي، وفي محيط عالمي مليء بالضغوط التضخمية فإنه سينتقل ليضاف إلى سلة التضخم المحلي، باعتبار الترابط الجامد بين صادرات النفط والواردات في هذه الدول، خصوصاً إذا

ما كانت أسعار النفط في العالم ملتهبة، فإن هذا من شأنه أن يدفع القوى العالمية للبحث عن بدائل للنفط ومنها الوقود الحيوي المستخرج من الحبوب كالقمح والذرة والأرز، مما يرفع من أسعار هذه السلع عالية الاستهلاك في الدول المصدرة للنفط، أمر آخر في غاية الأهمية، إذا علمنا أن حوالي 200 منتج يتم استخراجها من النفط أو يستخدم في تصنيعه النفط في الأسواق العالمية سينقلب على الدول المصدرة للنفط في شكل تضخم مستورد؛

- رغم أن الإطار النظري يشير إلى أنه يمكن لجانب العرض والنمو الاقتصادي أن يخفف من التضخم إلا أن هذا لا ينطبق على الدول المصدرة للنفط، والتي تعاني من تشوه في هيكل إنتاجها، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول، هو من النوع الموسع وليس النمو المكثف، باستثناء النرويج التي تعتبر بلدا نموذجيا للتنوع مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول النفطية؛

- يضاف إلى ذلك الإيرادات الحكومية والإنفاق العام في ظل الطفرات النفطية، عادة ما يزيد من الضغوط التضخمية في هذه الدول؛

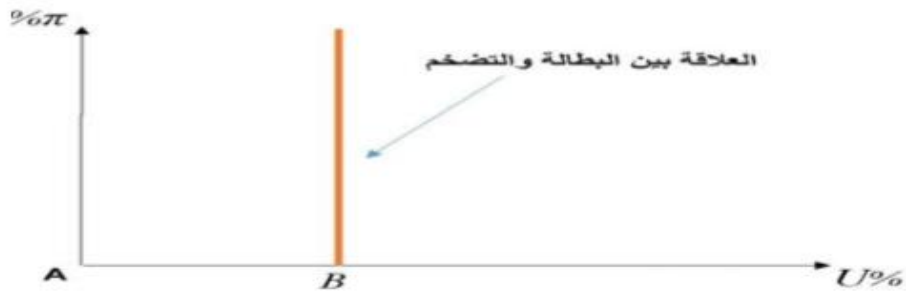
- شيء آخر في غاية الأهمية يرتبط بنظم الصرف وإدارة السياسة النقدية، وسعيا للحفاظ على الإيرادات النفطية المسعرة بالدولار، يتم ربط عملات الدول النفطية بالدولار، وهو ما يحرم البنوك المركزية من استغلال أسعار الفائدة المحلية كأداة للسيطرة على التضخم، وفي حال وجود اختلاف في دورة الأعمال بين الدول النفطية ودورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى جدل كبير بشأن مدى ملاءمة السياسة النقدية المحلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ اقتصادها بالتباطؤ أواسط العام 2007، أدى هذا إلى تسهيل السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة، وبالتالي كانت دول مجلس التعاون الخليجي مرغمة على خفض أسعار الفائدة أيضا على الرغم من أن اقتصاداتها كانت تعاني من الضغوط التضخمية، فقد أسفرت معدلات التضخم المرتفعة وسعر الفائدة الاسمي المنخفض، عن سعر فائدة حقيقي سلبي ما أدى إلى نمو سريع للائتمان وتعزيز الطلب المحلي الذي كان يتوسع أصلا.¹

المطلب الثالث: علاقة التضخم بالبطالة. تعد البطالة والتضخم المحددان الاقتصاديان اللذان يشيران إلى الظروف الاقتصادية للدولة، وقد وجد أنهما مترابطان معا، وتكون العلاقة بينهما عكسية في ظل الظروف العادية، وقد اكتست العلاقة بينهما أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، حيث تسعى كل الحكومات إلى التخفيف من حدة كل منهما، وهو ما دفع المفكرين الاقتصاديين إلى محاولة إيجاد إطار نظري للعلاقة بينهما

¹ . بوسكاني رشيد، مزيان أمينة، "الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 10، 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، ص ص. 248-247.

أولاً: التحليل الكلاسيكي. لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود)¹. فالكلاسيك يفترضون أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التشغيل الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة، تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن. أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

الشكل (10): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقاً للكلاسيك



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004)، ص. 279.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي B، وطبقاً لذلك لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة AB، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

ثانياً: التحليل الكينزي للبطالة والتضخم. ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة طويلة، توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية. وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية، حيث أنه يرى ما يلي:²

¹ Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, pp. 839-840.

² قنوي حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة، "البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 11، بسكرة، 2014)، ص. 116.

- أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الاتجاه التصاعدي وليس في الاتجاه التنازلي بسبب وجود النقابات العمالية؛
 - وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم؛
 - أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه التنازلي، فهذا لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل، لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.
- وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك ما يوضحه الشكل البياني رقم (11)

الشكل (11): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكينزي



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998)، ص. 326.

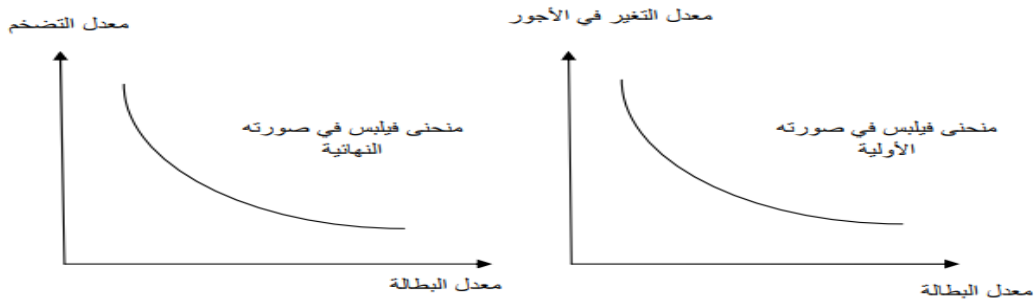
هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

ثالثاً: **منحنى فيليبس**. وضع الاقتصادي فيليبس (Philips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني على طول الفترة (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد.¹

¹. قدوني حبيب، المرجع نفسه، ص. 118-119.

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو المتعارف عليه لمنحنى فيليبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (12)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الراج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيليبس ميله سالب.

الشكل (12): منحنى فيليبس



المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004)، ص. 309.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم مع في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة المشكلة الأخرى.

المطلب الرابع: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي. من الملفت للنظر في هذا الجانب، هو اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين الهامين جدا، في تحديد الوضعية الاقتصادية للدول، فمنهم من يرى أن التضخم يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام، ومنهم من يرى أن التضخم يعيق النمو الاقتصادي، وأن استقرار الأسعار شرط أساسي لرفع معدل النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح آراء المفكرين الاقتصاديين حول هذا الموضوع من خلال:

أولاً: مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية. يمكن اعتبار النظرية الكلاسيكية حجر الأساس لعدد من نظريات النمو التي أتت من بعدها، ووفقاً لهذه النظرية فإن العملية الإنتاجية تعتمد على ثلاثة عوامل هي: الأرض، العمل ورأس المال، وتأخذ دالة الإنتاج الصيغة التالية:¹

$$Y=f(K, L, T).....(I)$$

حيث: Y تمثل المخرجات، L هو العمل، K رأس المال، T تمثل الأرض.

ونتيجة لذلك يرتبط النمو في الإنتاج (g_Y) بالنمو السكاني (g_L)، الاستثمار (g_k)، النمو في الأرض (g_T) وزيادة في الإنتاجية الإجمالية (g_f).

كما اعتبروا أن الادخار هو الذي يخلق الاستثمار ومن ثم النمو، وتوزيع الدخل يحدد مدى سرعة أو بطء النمو الاقتصادي لأي دولة، كما كان نموذج النمو القائم على العرض الأداة المفضلة للاقتصاديين الكلاسيك، واعتقدوا أن انخفاض الأرباح ليس سبباً رئيسياً في نقص العمل وإنما سبب للمنافسة في سوق العمل، وفي نفس السياق فإن العمل ينطوي على زيادات في الأجور، ومن خلال ما سبق نخلص أنه في النظرية الكلاسيكية لا توجد علاقة تفسيرية مباشرة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي والافتراض الضمني هنا هو إمكانية وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي من خلال زيادة أو ارتفاع تكلفة العمل، أي أن المنافسة من طرف الرأسماليين في سوق العمل تؤدي إلى زيادة في أجور العمال (التضخم) التي تؤدي بدورها إلى انخفاض في مستويات أرباح الشركات، ومن ثم انخفاض في مستوى الإنتاجية الذي بدوره ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي.

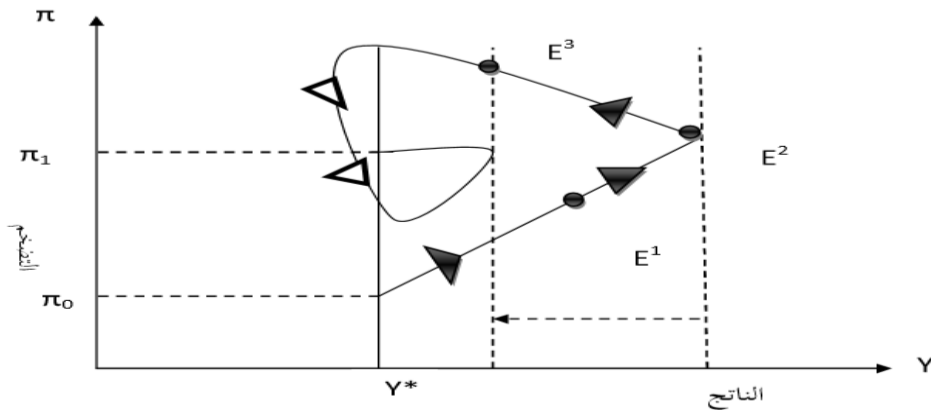
ثانياً: مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية الكينزية. يعتمد النموذج الكينزي في تفسير العلاقة بين التضخم الكينزي والنمو الاقتصادي على كل من منحنى الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)، ووفقاً لهذا النموذج فإنه في المدى القصير يكون منحنى العرض الكلي (AS) عبارة عن خط أفقي، والتغير في جانب الطلب في الاقتصاد يؤثر فقط على الأسعار، ولكن إذا كان مائلاً فإن التغير في الطلب الكلي (AD) يؤثر على كل من الأسعار والإنتاج، وهذا ينطبق مع حقيقة أن العديد من العوامل تدفع معدل التضخم ومستوى الإنتاج في المدى القصير، وتشمل هذه التغيرات: التوقعات، القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، السياسة المالية أو

¹ Vikesh Gokal, Sabrina Hnifi, « relationship between inflation and economic growth”, Working paper, (Reserve Bank of Fiji, Economics Dept, 2004/04, decembre 2005), p. 5.

النقدية،¹ وبما أن الأسعار والأجور تتسم بالجمود فهي تأخذ وقتاً من أجل إكمال الاقتصاد إلى حالة التوازن، ونتيجة لهذا السبب لا توجد علاقة مرئية واضحة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير (الحالة المستقرة). وبالانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، فإن العوامل المذكورة سالفاً لها ما يعرف بالصدمة على الحالة المستقرة للاقتصاد، فنلاحظ من خلال الشكل رقم (13) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية ولكن في آخر المسار تصبح علاقة سلبية ما بين المتغيرين.

فالعلاقة الإيجابية الأولية ما بين التضخم والإنتاج تظهر من خلال حركة النقطة E^1 إلى E^2 في الشكل رقم (13)، ويحدث ذلك نتيجة لزيادة الطلب الفعال على المنتجات وغالباً بسبب مشكل المضاربة، أين يرى المنتجون أن أسعار سلعهم قد ارتفعت في حين أن المنتجين الآخرين يعملون عند مستوى السعر نفسه، ولكن في الواقع أن المستوى العام للأسعار قد ازداد وفي نفس الوقت فإن المنتجين سيرفعون من عملية إنتاج السلع من أجل زيادة أرباحهم، وعادة ما يطلق على هذه الحالة بالتضخم بسبب جذب الطلب.

الشكل (13): العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدرسة الكينزية



Source: Vikesh Gokal, Sabrina Hnifi, « relationship between inflation and economic growth”, Working paper, (Reserve Bank of Fiji, Economics Dept, 2004/04, decembre 2005), p. 8

تتميز العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بناء على الشكل أعلاه بميزتين هما، أولاً: هناك فترات نلاحظها من خلال المنحنى تكون العلاقة بين التضخم والإنتاج علاقة عكسية فعندما يزداد التضخم تخفض عملية الإنتاج، وعلى سبيل المثال بين النقطتين (E^2) و (E^3) حيث تكون علاقة سلبية ما بين التضخم والنمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات القياسية، ويطلق على هذه الظاهرة "التضخم الركودي" أين يرتفع المستوى العام

¹. Vikesh Gokal, Subrina hanif, op cit, p 06.

للأسعار ويتراجع معها الإنتاج، ثانياً: أن الاقتصاد لا يتحرك مباشرة نحو معدل مرتفع للتضخم، ولكن يتبع مسار انتقالي أين يرتفع التضخم ثم ينخفض.

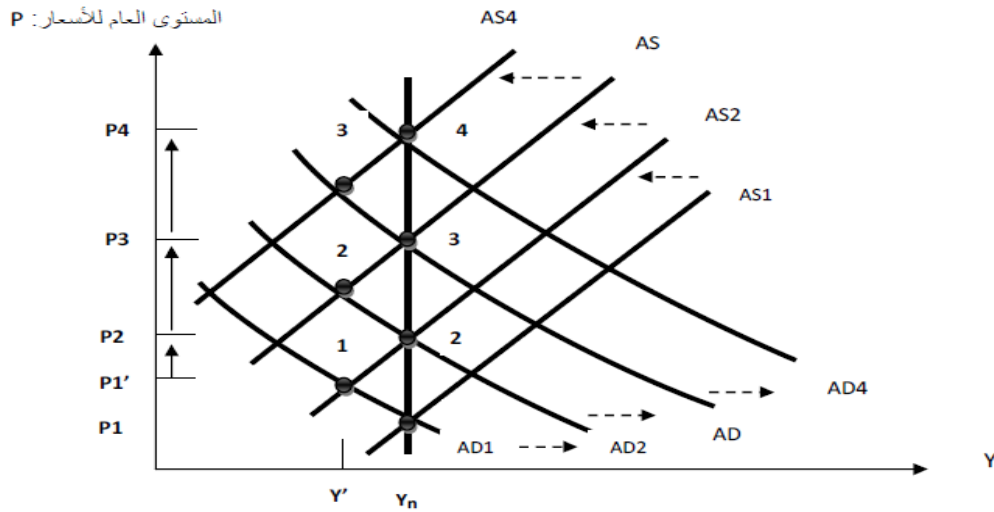
ثالثاً: **مضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية النقدية.** افترض فريدمان أن التضخم هو نتيجة لزيادة عرض النقود أو سرعتها بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي، وقد ذكر فريدمان العديد من الخصائص الرئيسية للاقتصاد على المدى الطويل، بما في ذلك حيادية النقود والنظرية الكمية للنقود التي تربط بين التضخم والنمو (علاقة عكسية) من خلال المساواة بين مجموع الانفاق في الاقتصاد ومجموع كمية النقود، حيث اعتقد الكلاسيكيون عند صياغة هذه المعادلة أن أثر التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام، وأن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع. كما أخذت نظرية حيادية النقود مكاناً مهماً، حيث اعتبرت أن القيم المتوازنة للمتغيرات الحقيقية – بما فيها مستوى الناتج المحلي الإجمالي – مستقلة عن العرض النقدي في المدى الطويل، وعليه يرى النقديون أنه في المدى الطويل تتأثر الأسعار أساساً بمعدل نمو العروض النقدي دون أن يكون هناك تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي، وعندما يفوق العرض النقدي مستوى النمو الاقتصادي يظهر التضخم.¹

المطلب الخامس: علاقة التضخم بالأجور. تطرقت نظرية التضخم الناجم عن التكاليف إلى دور الأجور في إحداث التضخم، حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها في تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأسعار.

والشكل رقم (14) يوضح لنا مساهمة الأجور في إحداث التضخم

¹ ميخائيل أسماء، مرجع سابق، ص. 127.

الشكل (14): دور الأجور في إحداث التضخم



Source : Frédéric Mishkin, **monnaie, banques et marchés financiers**, 8^{ème} édition, université de columbia, états unis, 2007, p. 837.

من خلال الشكل نلاحظ أن الناتج والأسعار في وضع توازني عند النقطة (1) نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 مع منحنى العرض الكلي AS_1 ، فإذا قررت الحكومة رفع الأجور النقدية للعمال، بغية الحفاظ على قدرتهم الشرائية للتعايش مع معدل التضخم الذي يتوقع حدوثه، عندئذ ينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار إلى AS_2 ، عند هذا الوضع يحدث انخفاض في الناتج وارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإذا كان هدف الحكومة تحقيق مستوى عال من التوظيف فإنها تقوم بدفع الطلب الكلي بغية العودة إلى الوضع التوازني الأول، الناتج الطبيعي، وترتفع الأسعار مرة أخرى مما يشجع العمال مرة ثانية على المطالبة برفع الأجور والنتيجة هي انتقال منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلى اليسار وحدوث بطالة¹، فإذا استمرت الحكومة في انتهاج نفس السياسة السابقة فإن الأسعار ستستمر في الارتفاع وتصاحبها ارتفاعات مستمرة في الأجور، وتنشأ حلقة أجر-سعر، أو ما يسمى بتضخم دفع التكاليف. إن الانتقالات المتتالية والمستمرة للطلب الكلي لا تحدث إلا في حالة الزيادة المستمرة في عرض النقود، فوفقا للتحليل الكينزي فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل في المرة الأولى فقط إذا حدث ارتفاع فب الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب ولمرة واحدة، ونظرا لوجود حد أقصى لمستوى الإنفاق وحد أدنى خاص بمستوى الضرائب فإن تطبيق سياسة مالية توسعية غير ممكن في المدى الطويل، أي أن تضخم التكاليف ظاهرة نقدية.

¹. Frédéric mishkin, **monnaie banques et marchés financier**, (8eme édition, université de Columbia, états unis, 2007), p. 838-839.

إن التضخم الناشئ عن ارتفاعات الأجور يكون تلقائيا أو ذاتيا، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور، هذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها نحو الانخفاض فقد أصبحت أسعارا مدارة، أي تتحدد طبقا لقواعد تحدها المؤسسات الاقتصادية القائمة (النقابات، المنتجون، الحكومة...) وتبقى ثابتة لفترة ما، فالأجور لم تعد ترتفع فقط كنتيجة لزيادة الطلب على العمل أكثر من عرضه.¹

إن وجود فائض جديد في الطلب في سوق العمل يمكن أن يحدث فروقا أجرية بين العمال مما يدفع المنظمات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال ذوي الدخل المنخفضة (لعدم وجود فائض في الطلب في القطاعات التي يعمل بها هؤلاء) عما اتفق عليه من قبل مع أرباب الأعمال وتنشأ ظاهرة مسايرة الأجور، حيث يهدف العمال إلى حماية القدرة الشرائية لدخولهم النقدية عن طريق ربط الأجور بالأسعار من خلال المقايسة،² التي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور والأسعار، والتي يترتب عليها حلقة أجر - سعر، أي تسابق الأجور والأسعار نحو الارتفاع ونظرا لانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني فإن العديد من الدول تخلت عنها حيث قامت الحكومة الفرنسية سنة 1983 بوضع مخطط من أجل إيقاف لولب الأجور والأسعار حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، ومن هذا المنطلق فإن ربط الأجور بالأسعار بهدف إزالة آثار التضخم لا يجب أن يكون كاملا والسبب في ذلك يعود إلى:³

- ربط الأجور بالأسعار يعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات العرض من خلال الزيادات المتتالية للأجور والأسعار؛
 - يتطلب التوزيع الكفء للموارد ربط الأجور بالإنتاجية وهذا ما لا يتحقق في حالة المقايسة التامة؛
 - إن هدف الحكومة من التحكم في معدلات التضخم هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنه السياسي وعليه فإن من الربط غير التام هو سياسي بالدرجة الأولى.
- ينجم الضغط التضخمي أيضا عن تطور الأجور من قطاع إلى آخر، حيث تساهم القطاعات التي تستخدم تكنولوجيا حديثة في الإنتاج في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والتي تنعكس بدورها في شكل انخفاض في الأسعار.

¹. نعمة الله نجيب، نظرية اقتصاديات العمل، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002)، ص. 236.

². المقايسة هي: ربط القيمة الاسمية لمتغير اقتصادي بالمستوى العام للأسعار للحصول على قيمته الحقيقية، قصد تعديل قيمتها بما يتناسب والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد تكون المقايسة تامة وذلك عند ربط قيمة المتغير بنفس معدل التضخم، كما قد تكون جزئية عند ربط قيمة الأجور مثلا بمعدل أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

³. حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009)، ص ص 25-27.

المبحث الثاني: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

بعد الجانب النظري الذي وضعنا من خلاله العلاقة بين التضخم ومختلف المتغيرات الاقتصادية، نأتي الآن إلى الجانب التحليلي لطبيعة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: التضخم ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

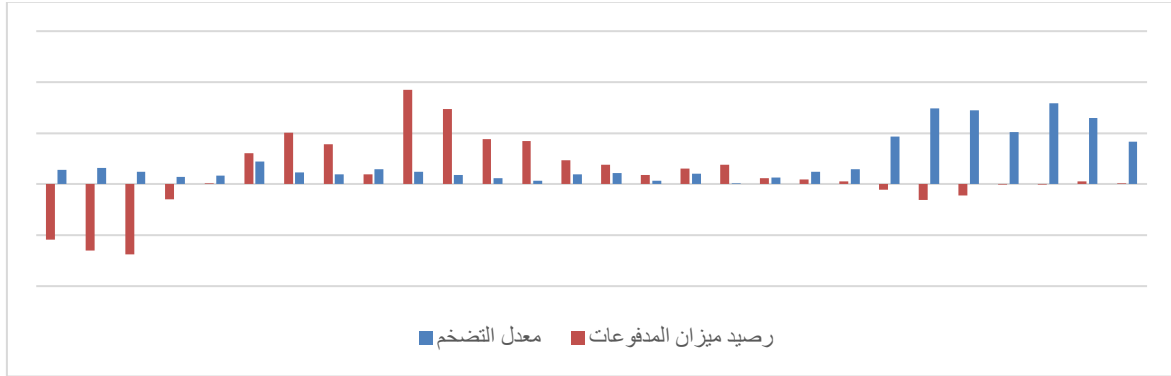
يعتبر رصيد ميزان المدفوعات واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة، وفيما يلي سنتناول تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومدى تأثيره بتغيرات معدل التضخم خلال نفس الفترة.

الجدول (11): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	0.084	1.047	0.11-	0.03-	4.36-	6.30-	2.10-	1.16	1.74	2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88-	-	-	-	-	-
						27.54	26.03	21.76	15.82	16.93

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

الشكل (15): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11) باستخدام برنامج Excel 2016

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (15) نلاحظ ما يلي:

- الفترة (1990-1996): كانت هذه الفترة هي المرحلة التي شهد فيها التضخم في الاقتصاد الجزائري معدلات مرتفعة جدا حيث انتقل من 16.65% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 5 نقاط كاملة في ظرف سنتين فقط في حين أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا سنة 1990 قدر بـ 0.084 مليار دولار سنة 1990 ثم ارتفع فائضه سنة 1991 ليلعب 1.047 مليار دولار أما في سنة 1992 سجل عجزا قدر بـ 0.110 مليار دولار، وشهدت الجزائر خلال هذه الفترة تناقضا في حصيللة الصادرات بسبب تراجع الصادرات النفطية، حيث قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا يعتمد على قوى السوق، وأبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و 1991.

وفي سنة 1991 تعرضت الجزائر إلى أزمة الجفاف، والتي استمرت طويلا مما أثر على المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الواردات منها، إضافة إلى تراجع أسعار النفط الدولية مرة أخرى، مما أدى إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات الجزائري، وارتفاع رصيد الدين الخارجي الذي وصل إلى 63% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993 ورغم هذا انخفضت قيمة العجز المسجل في ميزان المدفوعات من 0.110 مليار دولار سنة 1992 إلى 0.030 مليار دولار سنة 1993 تزامنا مع انخفاض معدل التضخم من 31.67% إلى 20.54% خلال سنتي 1992، 1993 على التوالي، بعد ذلك وفي سنة 1994 ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى 29.04% كما ارتفعت قيمة عجز ميزان المدفوعات لتصل إلى 4.360 مليار دولار، خلال نفس السنة. وفي سنة 1995 استمر معدل التضخم في الارتفاع ومعه أيضا استمر ارتفاع العجز المسجل في ميزان المدفوعات ليسجلا على التوالي 29.78% و 6.300 مليار دولار.

أما في سنة 1996 فقد خفت الضغوط التضخمية على الاقتصاد الجزائري ليبلغ المتوسط السنوي لها 18.68% متوافقا مع انخفاض ملحوظ في عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 2.100 مليار دولار، وبالتالي فإن المتأمل لهذه الفترة سوف يلاحظ الانعكاس السلبي لمعدلات التضخم والأوضاع الاقتصادية المتدهورة على وضعية ميزان المدفوعات.

بداية من سنة 1997 ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية بفضل ارتفاع سعر النفط، حيث وصلت حصيلتها في نفس السنة إلى 14 مليار دولار، هذا الانتعاش الاقتصادي انعكس بشكل إيجابي وواضح جدا على المستوى العام للأسعار حيث انخفض معدل التضخم انخفاضا ملحوظا وهاما، لينتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 5.73% سنة 1997، نفس النتيجة حصلت بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي قفز من عجز فاق 2 مليار دولار إلى تسجيل فائض بـ 1.160 مليار دولار، إضافة إلى ذلك فإن هذا الفائض المسجل في ميزان المدفوعات سمح بإعادة جدولة الديون والتمويلات المختلفة بفك الخناق المالي الخارجي، وتشكيل احتياطات إجمالية لأول مرة تصل إلى 8.05 مليار دولار، بعد أن كانت سنة 1994 لا تتعدى 2.64 مليار دولار.¹

فيما عدا ذلك فإن حصيلة الصادرات الجزائرية متوقفة على أسعار البترول، ونظرا إلى تراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل، فقد تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات داخليا وبالتالي تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه الانخفاضي تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا. وكان لهذه الظروف أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997.² ولقد سجل ميزان المدفوعات سنة 1999 عجزا قدر بـ 2.38 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول والتي بلغت 17.91 دولار للبرميل الواحد، مقابل 12.94 دولار للبرميل الواحد سنة 1998، وهذا ما يفسره العجز الكبير في حساب رأس المال والذي قدر بـ 2.40 مليار دولار سنة 1999.

¹. بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015)، ص. 251.

². حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015)، ص. 253.

وفي سنة 2000 بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بأكملها حيث قدر بـ 0.34%، وهو ما انعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي الجزائري عموما، وفي نفس السنة أيضا حقق ميزان المدفوعات قفزة نوعية ممتازة منتقلا من عجز فاق 2 مليار دولار إلى فائض قدر بـ 7.570 مليار دولار بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 28.5 دولار، وقد تميزت الفترة (2000-2010) بتمكن الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية مسبقا، وتحويل جزء من المديونية إلى استثمارات، وقد قدرت المديونية سنة 2000 بمبلغ 25 مليار دولار، وانخفضت لتصل إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005. من جهة أخرى، فقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس ولندن ومؤسسات متعددة الأطراف ما بين سنة 2000 إلى نهاية 2006، وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار. مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

ومن الملاحظ أيضا خلال هذه الفترة استمرار ميزان المدفوعات في تسجيل فوائض، ويرجع الفضل في ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، وفي نفس الفترة أيضا كانت معدلات التضخم معقولة جدا حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2009 بمعدل 5.73%. وبالعودة إلى ميزان المدفوعات نلاحظ أنه سجل تحسنا كبيرا جدا سنة 2007 حيث انتقل من فائض قدره 17.730 مليار دولار سنة 2006 إلى فائض قدره 29.530 مليار دولار وذلك على الرغم من أن الواردات من السلع والخدمات قد سجلت نموا قدر بـ 27.40%، وسجلت صادرات المحروقات زيادة بمقدار 11.2% سنة 2007، في الوقت الذي انتقل فيه السعر المتوسط للبرميل الواحد من النفط من 65.7 دولار سنة 2006 إلى 74.7 دولار سنة 2007.¹

وفي سنة 2008 واصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فوائض معتبرة، حيث بلغ فائض الميزان الجاري لسنة 2008 بأكملها مستوى 34.45 مليار دولار، وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد تحقق ذلك بغض النظر عن الانخفاض في الأسعار العالمية للمحروقات في الثلاثي الرابع من سنة 2008.² إلا أن هذا الفائض انخفض سنة 2009 ليقدر بـ 3.860 مليار دولار وهي نفس السنة التي سجلت أعلى معدل تضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2011 حيث بلغ 5.73%

¹. تقرير بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، الجزائر أكتوبر 2008، ص 3.

². تقرير بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 78.

وبفضل التحسن المتواصل دائما لأسعار النفط، فقد سجل ميزان المدفوعات تحسنا أيضا في سنة 2010، حيث قدر سعر البرميل الواحد من النفط بـ 80.2 دولار مقابل 62.26 دولار سنة 2009، وقفز بذلك فائض ميزان المدفوعات من 3.9 مليار دولار لسنة 2009 إلى 15.6 مليار دولار سنة 2010، ويعتبر هذا الفائض معتبرا وساهم بشكل ملحوظ في تغذية مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، الذي بلغ 162.2 مليار دولار سنة 2010، في الوقت الذي استقر فيه الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل عند مستوى 5.16 مليار دولار، ولم يمثل سوى 3.5% من إجمالي الناتج الداخلي المقدر لسنة 2010.¹

وفي سنة 2011 استمر الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري، حيث سجل رصييدا قدر بـ 20.14 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي سنة 2012 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا بالغة بذلك 8.89% كما انخفض فائض ميزان المدفوعات ليصل إلى 12.060 مليار دولار، إلا أن الوضعية المالية الجزائرية مازالت قوية، وفي سنة 2013 تراجع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بشكل ملحوظ حيث قدر بـ 0.13 مليار دولار فقط، وفي سنة 2014 حقق عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار، ولعل سبب هذا التراجع في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري هو الأزمة العالمية، المتمثلة في انخيار أسعار البترول، وبالتالي تراجع قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل أساسي، وتواصل هذا العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع قيمته حيث بلغ في السنوات 2015 و 2016 و 2017، -27.54 و -26.03 و -21.76 مليار دولار على التوالي، والسبب في ذلك دائما هو تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات. وفي سنة 2018 تراجعت قيمة العجز في رصيد ميزان المدفوعات لتبلغ 15.82 مليار دولار مقابل 21.76 مليار دولار في سنة 2017، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 18.9% سنة 2018، في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع.

ما رأيناه في هذا التحليل يجعلنا نعتقد بعدم وجود علاقة من أي نوع بين معدلات التضخم ووضعية ميزان المدفوعات، حيث لاحظنا أن هذا الأخير يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بحالة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث تشكل هذه المادة ما يتجاوز 97% من صادرات الجزائر، كما أن أغلب واردات الجزائر هي المواد الأولية الضرورية جدا والتي لا غنى عن استيرادها مهما كانت الوضعية كالمقحم مثلا، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عما إذا

¹. تقرير بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، جويلية 2011، ص 58.

الفصل الرابع:.....علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية

كان فعلا معدل التضخم يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، أم أنه لا علاقة له بذلك، هذا التساؤل سنجيب عليه في الجزء التطبيقي من الدراسة.

المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2019).

يعبر سعر الصرف عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وكما لا حظنا في الجزء النظري فإن سعر الصرف يتأثر بمعدل التضخم، وفيما يلي سوف نحلل طبيعة العلاقة بينه وبين معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الجدول (12): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	12.19	21.39	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	99.5	109.43	110.96	118.5	119.8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

من خلال الجدول رقم (12) يمكننا تتبع سير كل من معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019)، وكما هو متعارف عليه اقتصاديا فإن معدل التضخم المرتفع يؤثر بشكل سلبي مباشر على قيمة العملة المحلية في الدولة المتضررة بالتضخم، ولقد عانت عدة دول من هذا الأمر وعلى رأسها ألمانيا التي تدنت قيمة عملتها لمستويات غير مسبوقة بسبب معدلات التضخم الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى.

سعر الصرف كغيره من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، شهد عدة تغيرات هيكلية، خاصة في ظل تعدد أنظمة الصرف المعروفة، بالإضافة إلى مختلفة الأزمات الاقتصادية التي مست العالم، والمتعلقة منها بأسعار المحروقات على

وجه الخصوص. وفيما يأتي سنحاول التركيز على أهم المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك كما يلي:

- الفترة ما قبل 1994: اثرت الأزمة الاقتصادية التي بدأت سنة 1986، بشكل حاد على الاقتصاد الجزائري، والسبب في ذلك يعود إلى تزاوج أزمتين خارجيتين في نفس الوقت، واللذان تمثلتا في التدهور الرهيب والمستمر لأسعار المحروقات، والتي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات اللازمة لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعا للسوق العالمية. خلال الفترة من سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تم إدخال تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، وبذلك أصبح التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس، واعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي بدأ العمل بها انطلاقا من مارس 1987.¹

وفي الوقت ذاته، اتبعت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين سنتي 1986 و1988. ومع ذلك، ونظرا لأن تخصيص اعتمادات النقد يخضع لقيود لا حصر لها، نما الطلب على النقد الأجنبي في السوق غير الرسمية مؤديا بذلك إلى رفع علاوة سعر الصرف في السوق الموازية إلى خمسة أضعاف.

بيّن هذا الوضع بكل وضوح أنه لا يمكن اعتبار هذا الخلل مشكلة ظرفية بقدر ما هو خلل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، وعليه استوجب الأمر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم. ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير، إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، وكان الهدف الأساسي من كل هذا هو إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية داخليا وخارجيا، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين.

¹. بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص. 228.

ومن هذا المنطلق تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بهدف إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم "انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا (من نهاية 1987 إلى بداية 1991)، وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائريا مقابل الدولار الأمريكي مع نهاية 1989.

وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتمشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، تم توسيع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.12 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذا الإجراء بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991. على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.8889 دينار جزائريا لكل دولار أمريكي في نهاية فيفري 1991، ثم وصل بعد ذلك إلى 17.7653 دينار لكل دولار في نهاية مارس 1991.¹

وجدير بالذكر أن سياسة سعر الصرف في الجزائر لم تلق اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات من القرن العشرين ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بالقيام بعدة إجراءات جديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

قانون النقد والقرض-قانون استقلالية المؤسسات-قانون البنوك ودفاتر الإصلاح.

وقد قررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار عام 1991، وهذا بإدراج قيمة القرض المستندي القابل للتحويل الكلي للدينار، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن العملية ما زالت بعيدة المنال.²

إن قلة وندرة العملة الصعبة، أدت إلى حدوث عجز في البنك المركزي لتلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي دفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي شجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.

وفي تاريخ 1991/09/30 تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22%، وذلك وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار الجزائري 22.5 دينار لكل دولار أمريكي، وبعد ذلك

¹. بربري محمد أمين، المرجع نفسه، ص 228.

². بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 187.

وخلال الفترة الممتدة (1991-1994) استمر التخفيض بمعدل 4% سنويا مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينارا لكل دولار في السوق الرسمية، لكن هذا الاستقرار النسبي لم يعكس الوضعية الاقتصادية، حيث أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع الشركاء التجاريين، وهذا ما بينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى 4 أضعاف.

- الفترة (1994-2019): في تاريخ 16/04/1994، تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي، الذي اقتضى تخفيضا بمقدار 40.17% أقره مجلس النقد والقرض في 14/04/1994، ليصل بذلك سعر الصرف إلى: 36 دينارا مقابل كل دولار أمريكي. هذا التخفيض في العملة الوطنية أدى أيضا إلى حدوث انخفاض تدريجي في سعر الصرف الموازي.

وقد تزامن هذا التخفيض أيضا مع التسارع الكبير الذي حدث في تحرير الأسعار، وقد وصلت نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك. كما أنه وفي نفس الوقت بدأ البنك المركزي والبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وهذا كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك التي أنشئت في جانفي 1996.

ويلاحظ أيضا أن سعر الصرف كان يشهد تطورا مستمرا، سواء كان السعر رسميا أو موازيا، هذا الارتفاع المتواصل في قيمة الصرف ترجم تدهور قيمة العملة الوطنية في كل سنة أكثر من سابقتها.¹

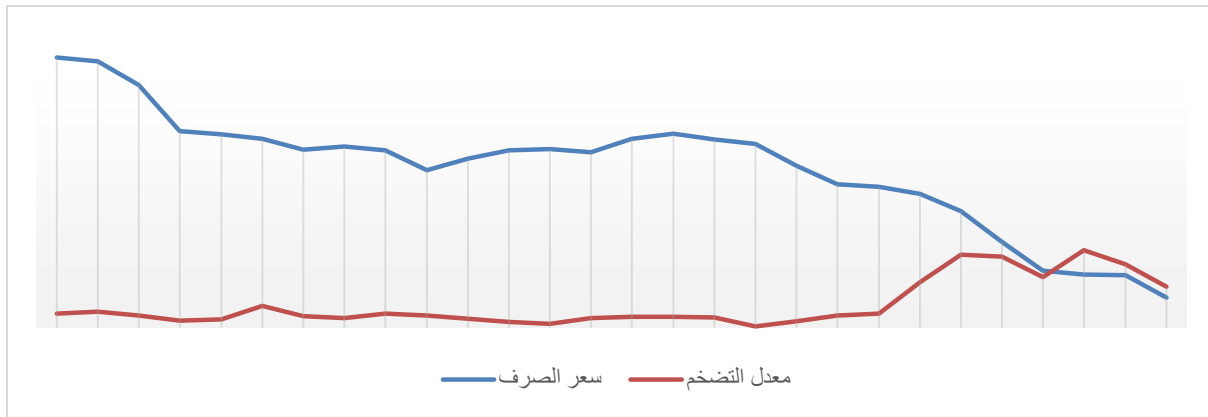
بين سنتي 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.

وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%، وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5%، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار

¹. بن عمي رحيمة، نفس المرجع، ص 188.

الواحد إلى نحو 73.28 وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.65 دينار لكل دولار، وواصل انخفاضه إلى 66.82 دينار في نهاية سنة 2007. واستمرت بعد ذلك القدرة الشرائية للدينار الجزائري في التدهور، فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد في سنة 2014 إلى نحو 80.13 دينار لكل دولار، وهو انخفاض شديد ومتواصل خاصة في السوق الموازية.¹ وواصلت قيمة الدينار الجزائري الانخفاض في السنوات التالية حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في نهاية سنة 2019، 119.8 دينارا جزائريا لكل دولار أمريكي،

الشكل (16): تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2019)

من خلال الشكل رقم (16)، نلاحظ أنه لا تكاد توجد علاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث استمر هذا الأخير في الارتفاع طوال فترة الدراسة، وهو ما يعكس سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي اتبعتها الدولة الجزائرية لتخطي العديد من الأزمات الاقتصادية التي واجهتها.

المطلب الثالث: التضخم ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019).

نظريا يتأثر معدل النمو الاقتصادي لأي دولة بمعدل التضخم فيها، فإذا شهدت معدل تضخم مرتفع فإن ذلك سوف ينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي، وفيما يلي سوف نرى إن كان معدل التضخم يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أم لا.

¹. أحمد سلامي، مرجع سابق، ص 31.

الجدول (13): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	1.25	1.20-	1.60	2.10-	0.90-	3.85	3.80	1.10	5.10	3.20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	3.80	3.00	5.60	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2.00	1.70
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3.60	2.60	2.56	3.32	3.79	3.10-	4.20	8.40	1.4	0.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

من خلال الجدول رقم (13) يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية، وملاحظة ما يلي:

- الفترة (1994-1990): تميزت هذه الفترة عموماً بمعدلات سالبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت في متوسطها (-1.4%)، وهذا راجع إلى الأثر الكبير الذي خلفته أزمة 1986 على الاقتصاد الوطني، حيث استمر تأثيرها السلبي لعدة سنوات، رغم ما شهدته هذه الفترة من إصلاحات جزئية، كما شهدت هذه الفترة أيضاً انخفاض نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 16.91%. كما تراجعت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2% سنة 1993 إلى 1% سنة 1994.
- الفترة (1998-1995): خلال هذه الفترة، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد محاولة منها لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وتمثل هذا البرنامج في برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي يهدف أساساً إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة. حيث ارتفعت معدلات النمو الحقيقية إلى حوالي 4% في سنتي 1995 و1996، وكان السبب الرئيسي وراء هذا التحسن هو توسع الصادرات البترولية وانتعاش الزراعة بعد سنتين من الجفاف، بالإضافة إلى التوسع في قطاعي

¹. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (جامعة بسكرة، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2012)، ص. 245.

الإنشاء والخدمات، كل هذا أدى إلى زيادة دخل الفرد خلال سنتي 1995 و1996، بعد تراجع استمر مدة خمس سنوات متتالية. وتعززت هذه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي سنة 1996 بفضل التحسن بنسبة تزيد عن 16% من معدلات التبادل التجاري.

على الرغم من هذا، استمر تراجع الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية، لعدة أسباب من بينها، تحرير الواردات الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية، وكذلك تأثير السياسات الاقتصادية الكلية، التي أدت إلى تخفيض الطلب المحلي. والواقع أن المشاكل الهيكلية المتعلقة بتقادم المعدات الرأسمالية وخطوط الإنتاج في الكثير من المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى سوء التسيير في الإدارة، أدى إلى تعطيل عملية التحديث وإعادة الهيكلة الصعبة والطويلة في مؤسسات الصناعات التحويلية الجزائرية. ومع ذلك ظل النمو موجبا في سنة 1997، ولكنه تأثر مرة أخرى تأثرا شديدا بموجة الجفاف في تلك السنة.

في سنة 1998 وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.1%، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سجل انخفاضا خلال نفس السنة، حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما قدر سنة 1997 بـ 1658 دولار أمريكي للفرد، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.¹

- الفترة (1999-2019): مقارنة بالفترة السابقة، سجلت هذه الفترة في بداياتها تراجعا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000، وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991. إن التراجع الذي شهدته نمو الناتج المحلي الإجمالي، دفع بالحكومة إلى تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة لجهاز الإنتاج والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

هذا وقد أثر الركود الذي سجل منذ سنة 2006 في قطاع المحروقات سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني، الأمر الذي تطلب أداء أقوى خارج قطاع المحروقات، وبتعبير آخر فإنه يجب تشجيع نمو شامل يعتمد على الإمكانيات الحقيقية للنمو خارج قطاع المحروقات، وإن كانت الاستثمارات العمومية (نفقات التجهيز) قد ساهمت في تحفيز النمو خارج قطاع المحروقات بنسبة قدرت بـ 6.8% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2012)، وساهمت

¹. بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مرجع سابق، ص 204.

أيضا في تخفيض البطالة، فإن دور النفقات العمومية كمحفز للنشاط الاقتصادي كان ضعيفا نسبيا. لذا فإنه يجب تعديل هذا الدور وفق مساهمته في تحقيق إمكانيات النمو الصناعي وتوسع مداخيل الدولة خارج قطاع المحروقات.¹ خلال سنة 2008 والتي شهدت أزمة مالية حادة، استمرت وتيرة الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الجزائري، رغم الركود في قطاع المحروقات، للسنة الثالثة على التوالي، إضافة إلى الأداء السلبي لقطاع الفلاحة، فقد نما إجمالي الناتج الداخلي بفضل حيوية قطاع البناء والأشغال العمومية، والصناعة والخدمات. كما أن النمو خارج قطاع المحروقات فاق 6% للسنة الثانية على التوالي، بينما بقي التضخم تحت السيطرة (4.4% مقابل 3.5% في 2007).

وتطلب الركود الذي شهده قطاع المحروقات منذ 2006، مجهودات كبيرة لتعزيز المالية العامة، ففي سنة 2012 بلغت نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات 20.9%، بعدما قدرت سنة 2011 بـ 19.5%، في حين قدر إجمالي الإيرادات بنسبة 40.5% من إجمالي الناتج الداخلي، وعليه فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 29.9% سنة 2012، لتبلغ 89.1% من الإيرادات خارج قطاع المحروقات، بعدما قدرت بـ 84.4% سنة 2011.

وبالنظر إلى القطاع الفلاحي نجد أنه تميز في سنة 2012 بانخفاض الإنتاج، وسجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا بـ 8.7% خلال نفس السنة، بعد ارتفاع قدره 5.1% سنة 2011، وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة نموها التي بلغت 4.8% سنة 2012 عوض 5.3% سنة 2011.

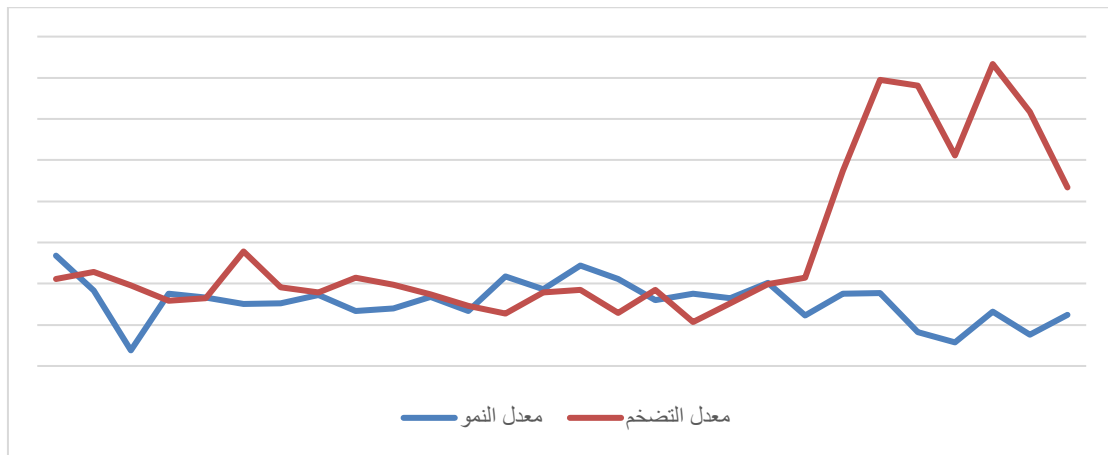
كما سجل القطاع الثانوي نموا بوتيرة 3.2% سنة 2012 بدلا من 4% سنة 2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير بـ 13.6% وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي بـ 12.6%، بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت أنشطة قطاع الخدمات عموما، ارتفاعا بوتيرة 5.7% عوض 6% سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

في ظل هذه الظروف، لقد سجل الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 نموا قدره 2.7%، غير أن هذه النسبة تبقى أقل من تلك المسجلة سنة 2011 والمقدرة بـ 5%. وفي ظل التحكم في التضخم، واصل الطلب الداخلي

¹. تقرير بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، ديسمبر 2013، ص. 10.

المتمثل في الاستهلاك النهائي والاستثمار الإجمالي دعمه للنمو الاقتصادي. فقد سجل الاستهلاك النهائي الوطني سنة 2012 ارتفاعا قدر وبالعودة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تحسنا من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 2.56% سنة 2012 إلى 3.32% ثم 3.79% في سنتي 2013 و2014 على التوالي. لكنه انخفض بشكل حاد جدا سنة 2015 حيث قدر بـ (-3.1%) ثم عاود الارتفاع سنة 2016 و2017 ليبلغ على التوالي: 4.2% و8.4%، ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي في سنتي 2018 و2019 ليقدر بـ 1.2% و0.8% على التوالي.

الشكل (17): تطور كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

من خلال الشكل رقم (17) نلاحظ بشكل واضح وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث أنه في الفترة التي سجل فيها التضخم معدلات مرتفعة جدا سجل النمو الاقتصادي مستويات متدنية جدا بلغت في كثير من الأحيان أرقاما سالبة وذلك خلال سنوات 1991، 1993، 1994، بعد ذلك بدأ معدل التضخم في الانخفاض وفي نفس الوقت بدأت معدلات النمو الاقتصادي ترتفع مع تسجيلها من حين إلى آخر انخفاض طفيفا، إلا أنها لم تنزل تحت مستوى الصفر، وربما يكون مرد ذلك التحسن إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط، وبالتالي فإن الملاحظ لحركة كل من معدل التضخم ومعدل النمو يمكنه أن يستنتج بسهولة التأثير السلبي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي، ويبقى علينا إثبات ذلك أو نفيه في الجزء التطبيقي من الدراسة.

المطلب الرابع: العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

عانت الجزائر بعد الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986 من معدلات تضخم مرتفعة جدا، ومعدلات بطالة كبيرة، ومع ارتفاع أسعار النفط وزوال الأزمة انخفضت كل من معدلات البطالة والتضخم معا، وخلال فترة الدراسة (1990-2019) شهد كل من التضخم والبطالة حركات متفاوتة بين الانخفاض والارتفاع، فيما يلي سنحاول تحليل طبيعة العلاقة بينهما.

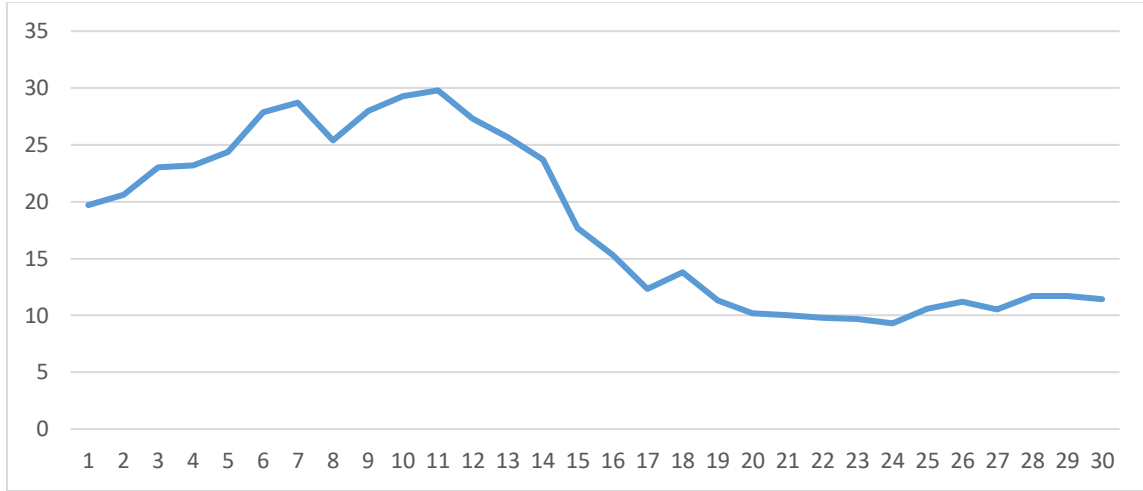
الجدول (14) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
29.30	28.00	25.39	28.70	27.89	24.39	23.20	23.00	20.60	19.70	معدل البطالة
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
10.20	11.30	13.80	12.30	15.30	17.70	23.70	25.70	27.30	29.79	معدل البطالة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
11.4	11.7	11.70	10.50	11.20	10.60	9.30	9.70	9.80	10.00	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصاء

الشكل (18): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام برنامج Excel 2016

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (18) يمكننا تقسيم تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري إلى عدة مراحل كما يلي:

- الفترة (1990-2000): إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية، مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحويل نحو اقتصاد السوق. هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجهها البلاد، إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم تم اعتماد أول برنامج سنوي (STAND-BY) نهاية 1989، ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلية، ومن ثم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994، ومنه برنامج تعديل هيكلية ابتداء من ماي 1995 وحتى ماي 1998، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية.¹ وتتميز هذا الوضع بنقص الاستثمارات مما أثر على البطالة كما يلي:

تميزت الفترة (1990-2000) بمعدلات بطالة مرتفعة، حيث انتقل المعدل الإجمالي لها من 19.7% سنة 1990 إلى 28.70% سنة 1996، وسبب ذلك هو اتخاذ الدولة لعدة إجراءات لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق

¹. عبد الوهاب بن بركة، لبللى بن عيسى، "سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أبريل 2011، ص 31.

العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية اتفاقيتين للتثبيت الهيكلي الأولى في: ماي 1989، والثانية في جوان 1991، كان من أهم بنودهما التحكم في التضخم والإبقاء على أجور منخفضة للسماح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.¹ وكان ذلك عن طريق خفض النفقات العامة وخصوصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودا. ومع هذه الإصلاحات، واصل معدل البطالة الارتفاع والتسارع حيث وصل إلى 28% سنة 1995.

هذا الأمر دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في ماي 1995. والتي تضمنت خلق مناصب شغل جديدة، لكن منذ انطلاق هذا البرنامج تفاقم الوضع أكثر حيث صرحت وزارة العمل في ماي 1998 أنه تم فقد مناصب شغل قدرت بـ 637188 منصب، وبلغ معدل البطالة 29.30% سنة 1999.² أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 ألف منصب خلال الفترة (1994-1997)، ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد سنويا فقط، أما فيما يخص عرض العمل فإنه تراوح بين 200 ألف إلى 300 ألف عرض جديد كل سنة.³

- الفترة (2001-2019): إن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 9.30% فقط في سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض فهي تعتبر مرتفعة لأسباب عديدة منها: طول المرحلة الانتقالية لخصوصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة (2001-2011) وبغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات

¹. هاجر رماش، "اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012/2013.

². Les cahiers du CDEAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N 46/47, 1998/1999, p 171.

³. Medjkoun Mohamed, "Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie", les cahiers du CREAD, N 46/47, 1998/1999, p165.

المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة التي بلغت في سنة 2004 معدل 17.7%، وبحلول عام 2005 انخفض هذا المعدل إلى حدود 15.3% حيث قدر عدد العاطلين عن العمل بـ 1448000 بطال¹، وفي سنة 2006 تراجع معدل البطالة بـ 3 نقاط كاملة ليصل إلى 12.3%، ثم عاود الارتفاع مجددا في سنة 2007 بنقطة ونصف ليصل إلى 13.8%، ونلاحظ أيضا من خلال معطيات سنة 2007 أن أكثر من 43% من البطالين أعمارهم أقل من 25 سنة، و72% أقل من 30 سنة.²

ثم انخفض معدل البطالة إلى 11.30% و10.20% لسنتي 2008 و2009 على التوالي، والفضل في ذلك يرجع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، والذي كان هدفه استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتنعاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق.

وبالانتقال إلى سنة 2010 بلغ عدد العاطلين عن العمل 1076000، أي بمعدل بطالة قدر بحوالي 10%، وفي سنة 2011 قدر معدل البطالة بـ 9.80% ثم 9.70% سنة 2012، ووصل هذا المعدل في سنة 2013 إلى 9.30% ليعاود معدل البطالة الارتفاع بعد ذلك بشكل بسيط حيث قدر بـ 10.60% سنة 2014، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية حيث قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما أثر على معدلات البطالة بالارتفاع.

وفيما يلي تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة من خلال تقسيم الفترة للمراحل التالية:

- المرحلة الأولى (1990-1996): شهدت هذه المرحلة معدلات مرتفعة لكل من البطالة والتضخم معا، مما يوحي بوجود علاقة طردية بينهما، لكن لا يمكن التوقع أيهما سبب في الآخر وذلك لأن الاقتصاد الجزائري كان يتخبط في هذه الفترة في عدة مشاكل وتبنى عدة برامج إصلاحية زادت الوضع تعقيدا.

- المرحلة الثانية (1997-2000): انخفض معدل التضخم مرتفعا بشكل كبير جدا خلال الفترة (1997-2000)، حيث انتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 0.34% سنة 2000 وهو أدنى معدل له خلال فترة الدراسة، في حين أن معدلات البطالة واصلت الارتفاع منتقلة من 25.39% سنة 1997 إلى 29.79% سنة

¹. ONS, "Activité, emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013", rapport n 653, p 11.

². Moundir Lassassi, Nacerddine Hamouda, "le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés", région de développement N 35, 2012, p p 102,103.

2000، وحسب الشكل أعلاه فإن معدلات البطالة سلكت اتجاهها تصاعديا مستمرا على العكس تماما من معدلات التضخم، مما يوحي لنا بوجود علاقة عكسية بينهما خلال هذه الفترة، وكما رأينا سابقا فإن سبب انخفاض معدلات التضخم في هذه الفترة هو تضافر عدة عوامل مع بعضها أهمها: التحكم في السيولة الاقتصادية، تدني حجم الإئتمان المحلي، تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي كان هدفه استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء الاقتصاديين، كما يوجد سبب آخر يفسر لنا هذه العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة في هذه الفترة، هو تراجع مستوى الطلب الكلي، والذي كان نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التي قاربت 30%. وبالتالي فإن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة هو من أهم أسباب الانخفاض الكبير في معدلات التضخم، حيث أثرت البطالة بشكل مباشر على حجم الطلب الكلي مؤدية إلى انخفاضه، وكما هو معروف فإن انخفاض الطلب الكلي يؤدي كنتيجة حتمية مباشرة إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي انخفاض التضخم.

- المرحلة الثالثة (2001-2006): خلال هذه الفترة شهدت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة منتقلة من 27.3% سنة 2001 إلى 12.3% سنة 2006 وسبب ذلك، كما رأينا سابقا، السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية والبرامج التنموية التي كانت في مجملها هادفة إلى خلق المزيد والمزيد من مناصب الشغل، في حين أن معدل التضخم شهد حركة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض حيث ارتفع في سنة 2001 ليلعب 4.22% ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية بسبب نمو احتياطات الصرف، ثم عاود الانخفاض سنة 2002 ليقدّر بـ 1.41% وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2.

بعد ذلك وفي سنة 2003 عاود معدل التضخم الارتفاع مجددا إلى 4.26% بسبب نمو فائض السيولة المصرفية، وفي سنة 2005 انخفض إلى 1.38% ومرد ذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية وانخفاض معدل السيولة المصرفية، ثم ارتفع قليلا سنة 2006 ليلعب 2.31%.

وبالتالي فإنه خلال هذه الفترة لم تتناسب أبدا حركة معدلات البطالة والتضخم لا بالسلب ولا بالإيجاب.

- المرحلة الرابعة (2007-2019): شهدت هذه المرحلة أيضا تذبذبا واضحا في حركة كل من معدل البطالة ومعدل التضخم، فمن خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن حركة المعدلين لم تربط بينهما أية علاقة تقريبا فمن سنة 2007 إلى 2013 كانت معدلات البطالة في انخفاض مستمر منتقلة من 13.8% سنة 2007 إلى 9.30% سنة 2013، في حين وفي نفس الفترة شهد معدل التضخم تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض.

بناء على ماسبق، وبالجمع بين المراحل الأربعة لتطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2018) يمكن القول أنه لا توجد بينهما أية علاقة تذكر فكل واحد منهما يتحرك بشكل منفصل عن الآخر، وتتحكم فيه عوامل أخرى وهذا الأمر ما سنحاول نفيه أو إثباته في الجزء القياسي من الدراسة.

المطلب الخامس: العلاقة بين التضخم وكتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

تعتبر الأجور متغيرا اقتصاديا مهما جدا، وفي الجزائر على وجه الخصوص تشهد الأجور تغيرا مستمرا، كيف تطورت كتلة الأجور في الجزائر، وهل لها علاقة بمعدلات التضخم؟ هذا ما سنعرفه فيما يلي:

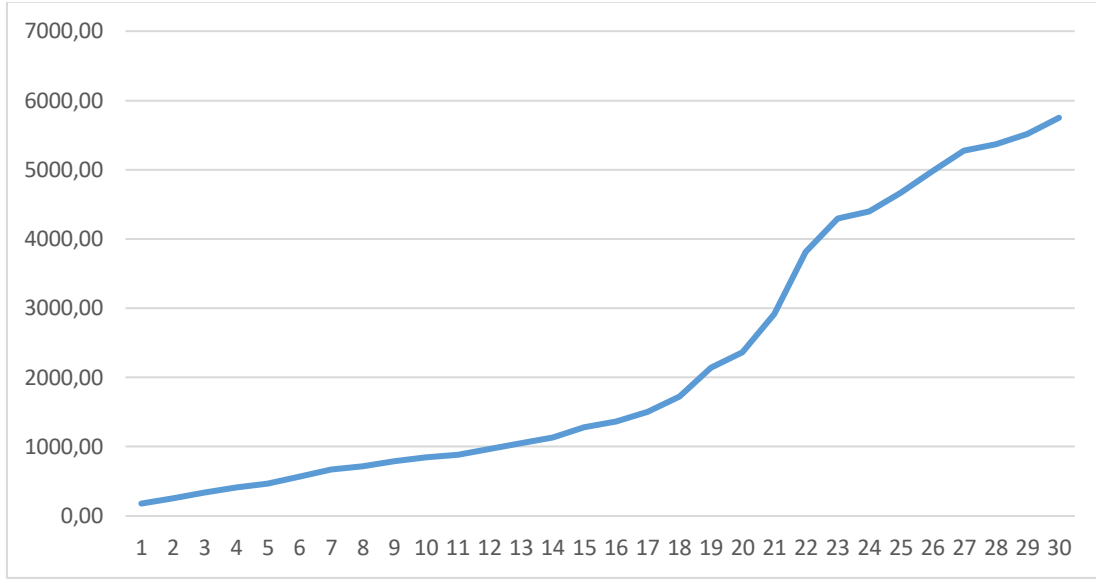
الجدول (15): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
كتلة الأجور	180.0	255.5	341.3	412.5	469.90	568.80	667.20	722.10	794.60	847.60
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كتلة الأجور	884.60	970.60	1048.9	1173.9	1278.5	1363.9	1500.1	1721.9	2138.4	2360.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كتلة الأجور	2917.6	3817.8	4297.7	4399.2	4668.3	4977.8	5275.1	5367.8	5517.6	5749.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ONS, Retrospective statistique 1962-2011, p.264;
- ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N 709, p.24;
- ONS, Les comptes économiques de 2015 à 2017, N 824, p.11.

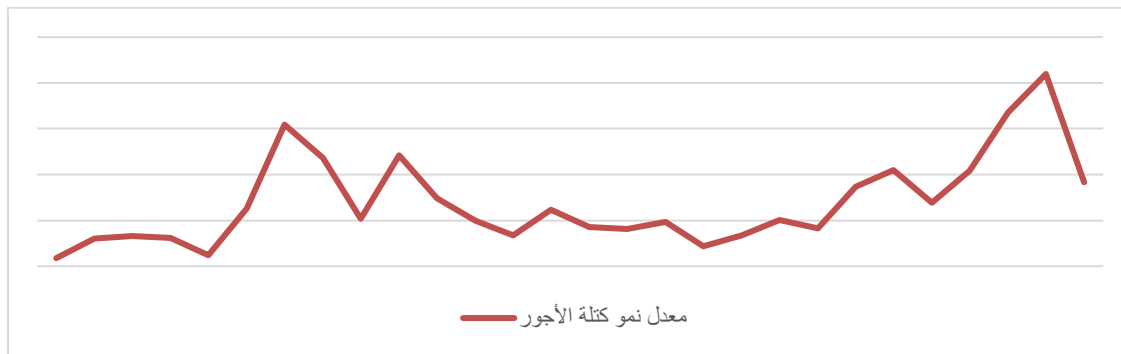
الشكل (19): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام البرنامج Excel 2016

من خلال الجدول رقم (15)، نلاحظ أن كتلة الأجور في الاقتصاد الجزائري شهدت نموا متواصلا خلال فترة الدراسة، وكان هذا النمو كبيرا حيث انتقلت من 180 مليار دينار سنة 1990 إلى 5367.8 مليار دينار سنة 2017. لكن سرعة هذا النمو لم تتميز بنفس الوتيرة خلال كل الفترة، والشكل رقم (20) يوضح لنا كيفية نمو كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الشكل (20): تطور معدل نمو كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام البرنامج Excel 2016

من خلال الشكل رقم (20) نلاحظ أن معدل نمو الأجور في الاقتصاد الجزائري شهد تذبذبا، إلا أنها كانت دائما ترتفع من سنة إلى أخرى، ويلاحظ أن قيمة الأجور كانت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى تزايد الأجر الأدنى المضمون الذي عرف زيادة قدرها 60% في سنة 1994 مقارنة بسنة 1992، إضافة إلى

استجابة الدولة لضغوطات النقابات العمالية التي تطالب باستمرار برفع مستوى الأجور، خاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية للأفراد بسبب معدلات التضخم المرتفعة جدا خلال تسعينيات القرن العشرين.

هذا وارتفعت الأجور الاسمية بشكل كبير جدا خلال كل فترة الدراسة، وارتفع الأجر الوطني المضمون حوالي 15 مرة خلال الفترة (1990-2010)، حيث ارتفع الحد الأدنى المضمون للأجر من 6000 دج سنة 2000 إلى 15000 دج سنة 2010.

كما عرفت شبكة الأجور في الجزائر تعديلات هامة سنة 2008، ترتبت عنها زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي سواء الأجر القاعدي أو المنح والعلاوات، وهو ما ترتب عليه أثر مالي رجعي ابتداء من جانفي 2008 ما جعل سنة 2010 تشهد زيادة في النفقات على الأجور بنسبة 32.73% مقارنة مع سنة 2009 حيث عرفت هذه السنة النسبة الأكبر من مخلفات الأجور والمنح لموظفي القطاع الحكومي.

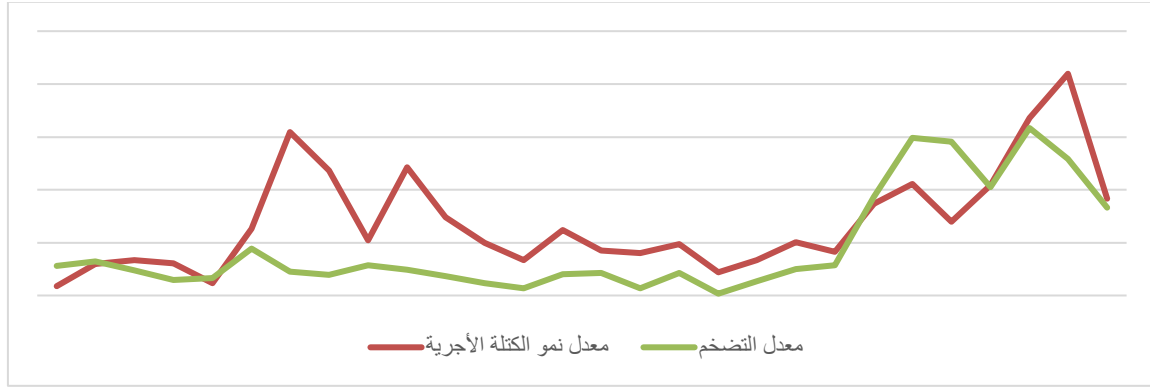
ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجور هي الارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة، خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات سنة 2006 إلى 15.6% سنة 2010.¹

واستمرت الأجور في الارتفاع والملاحظ عن كثب للوضع الاقتصادي الجزائري يرى أن الحكومة تقوم برفع الأجور بطريقة اعتباطية دون أن يقابل ذلك بارتفاع مستوى الإنتاجية، فهي تستجيب لضغط الاحتجاجات الراغبة في تحسين القدرة الشرائية فترفع الأجور والرواتب دون دراسة لجدوى ذلك للاقتصاد.

وفيما يلي سنبين طبيعة العلاقة بين تطور كل من معدل التضخم وكتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

¹. طارق قدوري، " مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، 2016/2015)، ص. 202.

الشكل (21): تطور معدل التضخم ومعدل نمو كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2016

من خلال الشكل رقم (21) نلاحظ أن التغير في معدل التضخم والتغير في معدل نمو كتلة الأجور يتناسبان بصورة طردية، حيث كانت الدولة في كل مرة تستجيب لمطالب المواطنين الذين يحتجون بانخفاض قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار فيطالبون برفع أجورهم، مما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي: أسعار-أجور-أسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يترتب عليه انخفاض مباشر في القدرة الشرائية للمواطنين فيطالبون برفع أجورهم، وذلك يؤدي إلى زيادة الطلب دون وجود ما يقابله من عرض، فترتفع الأسعار مرة أخرى وهكذا.

ورغم أن الأجور في الجزائر ترتفع بصورة مستمرة إلا أنها مازالت لا تلي حاجات المواطنين الجزائريين، حيث أنها تترافق دائما بارتفاع أكبر في مستويات الأسعار، وهو ما يجعلنا نتساءل عن طبيعة الأثر الذي يخلفه التضخم على كتلة الأجور في الاقتصاد الجزائري.

المطلب السادس: العلاقة بين التضخم والاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

ينقسم الاستهلاك إلى قسمين رئيسيين هما الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، واللذان شهدا تطورا مستمرا في الاقتصاد الجزائري، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بسياسة الدولة الجزائرية ومنها ما هو ناتج عن تغير العوامل الاقتصادية المختلفة، وفيما يلي سنعرف كيف تطور الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، وعلاقة ذلك بالتضخم.

الجدول (16): تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

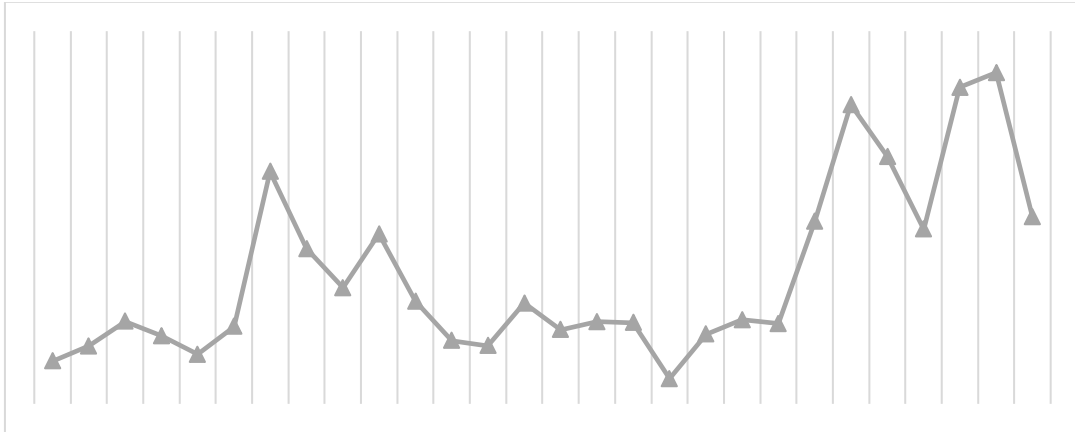
المجموع	استهلاك خاص	استهلاك عام	السنوات	المجموع	استهلاك خاص	استهلاك عام	السنوات
3418,90	2553,03	865,87	2005	403,69	313,62	90,066	1990
3650,43	2695,57	954,86	2006	547,22	419,03	128,19	1991
4052,81	2963,81	1089	2007	733,08	548,32	184,76	1992
4791,78	3333,28	1458,5	2008	870,34	649,14	221,2	1993
5388,97	3743,91	1645,06	2009	1101,39	837,46	263,93	1994
6285,81	4115,56	2170,25	2010	1455,00	1114,8	340,2	1995
7853,14	4552,7	3300,44	2011	1740,40	1335,04	405,36	1996
8504,50	5211	3293,5	2012	1890,17	1430,34	459,83	1997
8955,50	5769,8	3185,7	2013	2060,35	1556,72	503,63	1998
9608,20	6264,7	3343,5	2014	2214,31	1670,71	543,6	1999
10457,28	6853,95	3603,33	2015	2274,31	1714,18	560,13	2000
11104,87	7446	3658,87	2016	2472,28	1847,73	624,55	2001
11614,64	8037,17	3577,47	2017	2689,76	1989,32	700,44	2002
12076328.4	8568252.2	3508076.2	2018	2903,82	2126,3	777,52	2003
12348173.6	8886386.5	3461787.1	2019	3217,91	2371,02	846,89	2004

المصدر:

- ONS, Les comptes économiques de 2015 à 2017, N 824, p 10;
- ONS, rétrospective statistique 1962-2011, comptes économiques, p p 262.263.

- تقرير بنك الجزائر 2019.

الشكل (22): تطور معدل نمو حجم الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (16) باستخدام برنامج Excel

عرفت الفترة (1993-1990) ارتفاعا محسوسا في مستوى الانفاق الاستهلاكي العائلي إذ بلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة 25.75% نتيجة الإجراءات التي اتخذت في إطار الإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة وأهمها: إصلاح سياسة الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى السياسة المتبعة في تلك الفترة في إطار تحرير الأسعار.

أما الفترة (1998-1994) فقد عرفت انخفاضا في متوسط نمو الاستهلاك بنسبة 19.58% حيث توافقت هذه الفترة مع اتفاقية إعادة الجدولة، وقد شهدت تقلص حجم الطلب على السلع في الأسواق حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الاسمي من 33.42% سنة 1995 إلى 6.99% سنة 1997، كما ترتب عن عملية إعادة الجدولة تقليص الانفاق العام والتحكم أكثر في نفقات الدولة، بالإضافة إلى تجميد الأجور والتسريح المكثف للعمال مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي.

وبالنسبة للانفاق الحكومي فقد بلغ متوسط نموه 41.14% خلال الفترة 1993-1990 ثم انخفض إلى 18.9% سنة 1996 بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى سنة 1999 أين بلغ 31.84%، نتيجة عمليات الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة ورفع الأجور والرواتب وكذلك زيادة الإنفاق على شبكات الضمان الاجتماعي.¹

¹. ميخاليف أسماء، مرجع سابق، ص 183.

واستمر الاستهلاك في الارتفاع بصورة كبيرة وواضحة خلال كل فترة الدراسة والظاهر من الناحية النظرية أن الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري لا يتأثر بأي نوع من الضغوط أو الأزمات ذلك أن أغلب السلع والخدمات المستهلكة هي أساسا من الضروريات التي لا غنى عنها

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب النظري للعلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي الجزء الثاني تم تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، ومدى تأثيرها بتغيرات معدلات التضخم خلال نفس الفترة.

وقد بينت نتائج التحليل ما يلي:

- شهد رصيد ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، ورأينا أنه لا تكاد توجد علاقة بينه وبين حركة معدلات التضخم؛
- لا تكاد توجد علاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث استمر هذا الأخير في الارتفاع خلال كل فترة الدراسة، وهو ما يعكس سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي اتبعتها الدولة الجزائرية لتخطي العديد من الأزمات الاقتصادية التي واجهتها؛
- خلال الفترة (1990-2019) يمكن القول أنه لا توجد أية علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فكل واحد منهما يتحرك بشكل منفصل عن الآخر، وتنحكم فيه عوامل أخرى؛
- شهدت كتلة الأجور ارتفاعا مستمرا خلال كل فترة الدراسة، عكس معدلات التضخم التي شهدت ارتفاعات وانخفاضات متعددة، والسبب في ارتفاع الأجور المستمر، هو قيام الدولة الجزائرية برفعها باستمرار بصورة اعتباطية دون دراسات فعلية؛
- شهد الاستهلاك بشقيه العام والخاص أيضا ارتفاعا مستمرا خلال كل فترة الدراسة، وذلك لكون أغلب السلع المستهلكة لدى الفرد الجزائري هي السلع الأساسية التي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتأثر بحركات الأسعار، بسبب ضرورتها.

**الفصل الخامس: نمذجة
ديناميكية معدل التضخم في
أثره على بعض المتغيرات
الاقتصادية في الجزائر
(1990-2019)**

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

يتناول هذا الفصل الدراسة القياسية لطبيعة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: مداخل إلى الاقتصاد القياسي.

قبل البدء في دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الدراسة، سوف نتناول عموميات حول الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

في هذا المطلب سوف نتعرف على تعريف الاقتصاد القياسي، وخطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي، وأهم النماذج وكيفية تقديرها.

أولاً: ماهية الاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي أسلوباً من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ في الظواهر الاقتصادية.¹

ثانياً: خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي.

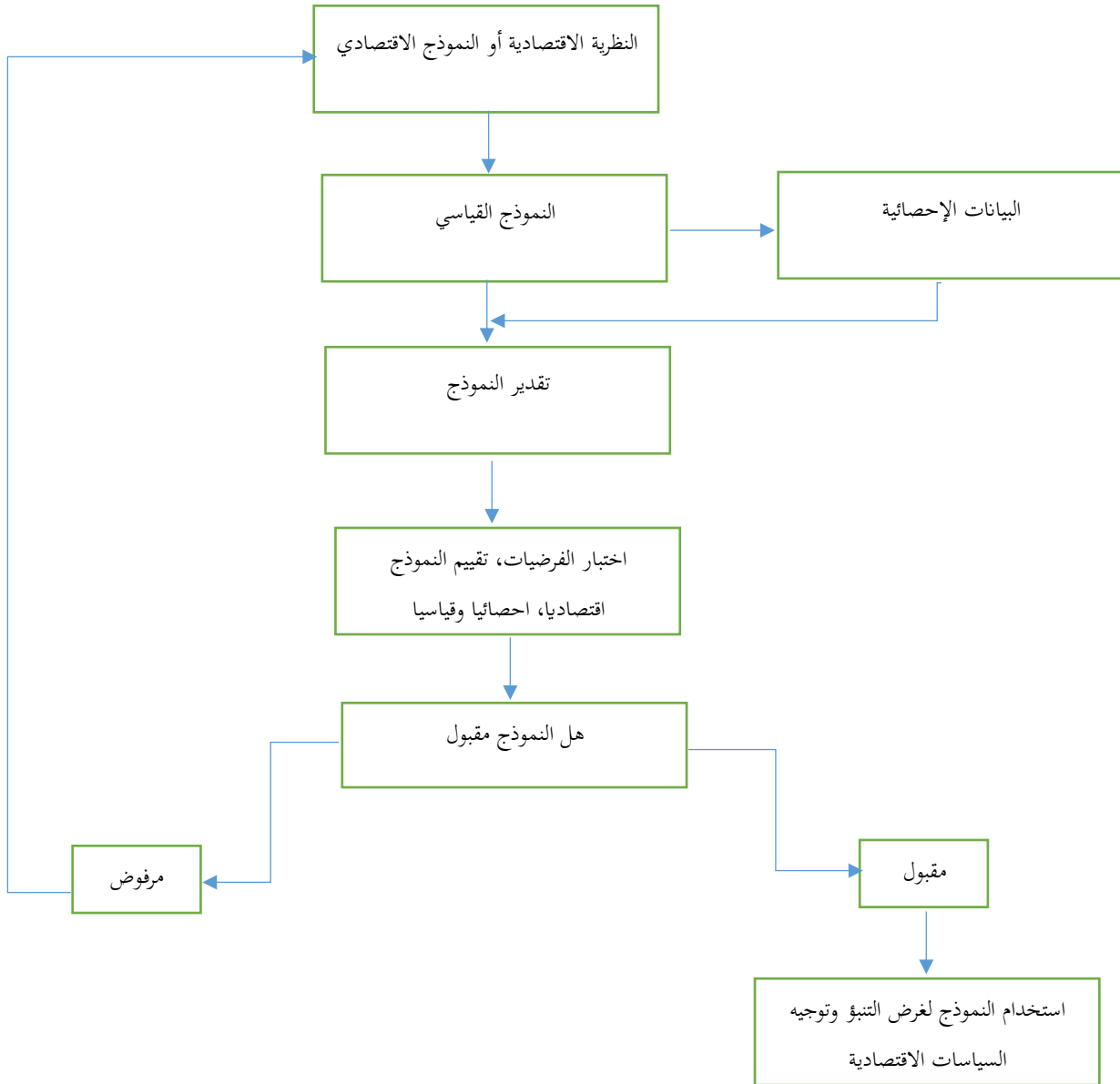
يمر التحليل القياسي بعدة خطوات مهمة، تنطلق من النظرية الاقتصادية ثم بناء النموذج القياسي بالاعتماد على البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا، بعد ذلك يتم تقدير هذا النموذج باستخدام الطريقة القياسية اللازمة لذلك واختبار فرضياته وتقييمه اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً، لتحديد فيما إذا كان مقبولاً ليتم استخدامه في

¹. حسين الديلمي، "الاقتصاد القياسي"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، www.uobabylon.edu.iq، يوم: 2020/9/5 على الساعة 18:21

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

التنبؤ وتوجيه السياسات الاقتصادية، أو مرفوضا مما يدفعنا إلى العودة إلى النظرية الاقتصادية ومعالجة الخلل. والشكل رقم (23) يوضح لنا خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي:

الشكل (23): خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي



المصدر: عبد الله قوري يحيى، الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ليسانس تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس الجزائر، 2018/2017، ص. 10.

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

المطلب الثاني: محاولة نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية.

قبل البدء في تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية، يجب علينا أولاً تحديد متغيرات الدراسة، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الممثلة لها.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة.

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول نمذجة ديناميكية معدل التضخم في علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

ويتطلب هذا الأمر تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظريات الاقتصادية والدراسات العملية، بما يخدم أهداف الدراسة.

ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمتغيرات الدراسة، وبما أن رصيد ميزان المدفوعات يأخذ قيمة سالبة فقد تم تعويضه بمعدل تغطية التجارة الخارجية. نفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي الذي يأخذ قيمة سالبة، فتم استبداله بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الترميز للمتغيرات كما يلي:

LOGINF: لوغاريتم التضخم وتم اختيار هذا المتغير لأننا نبحث عن أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية.

LOGPIB: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، الذي نعبر به عن معدل النمو الاقتصادي.

LOGTCE: لوغاريتم معدل تغطية التجارة الخارجية؛ تتأثر التجارة الخارجية بشكل مباشر بالمستوى العام للأسعار، الذي يحدد قيمة الصادرات والواردات في أي دولة، وبالتالي فإن دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم ومعدل تغطية التجارة الخارجية تعتبر مهمة جداً.

LOGTCH: لوغاريتم سعر الصرف؛ تم اختيار هذا المتغير بناء على نظرية تعادل القدرة الشرائية، التي تبين أن هناك علاقة تفاعلية تربط بين معدل التضخم وسعر الصرف، حيث وضحت هذه النظرية أن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في الدولتين المعنيتين.

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

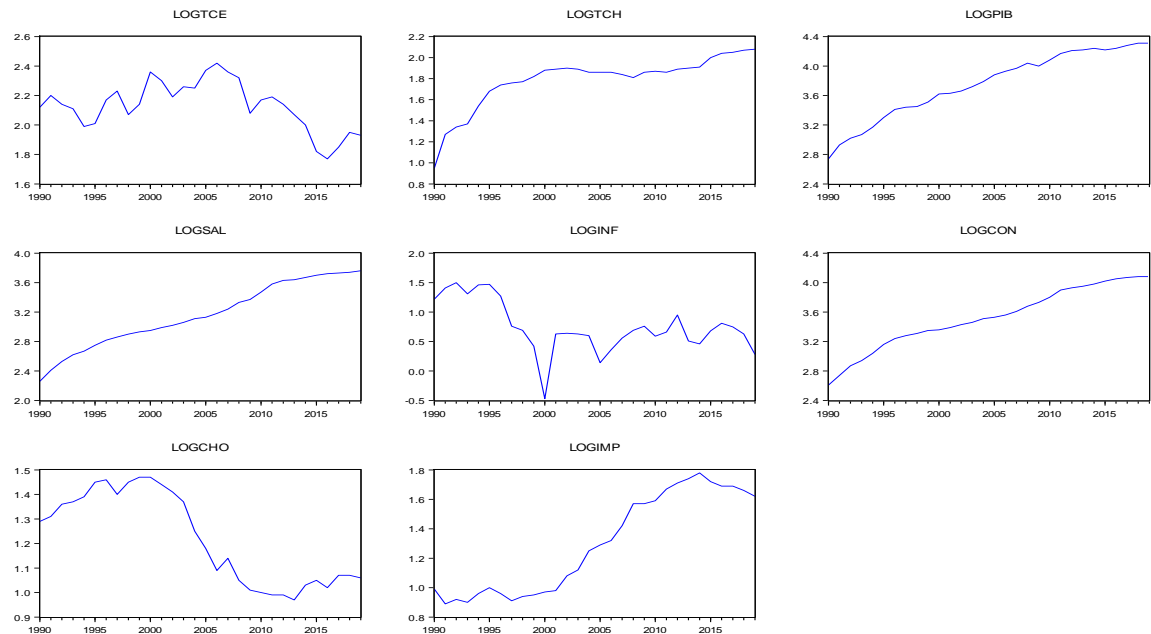
LOGCHO: لوغاريتم البطالة؛ تم اختيار معدل البطالة نظرا لأن العلاقة بين التضخم والبطالة شغلت بال المفكرين الاقتصاديين على اختلاف تياراتهم ومذاهبهم بدءا (الكلاسيك، الكينزيون، النقديون)، كما يعتبر منحى فيليبس الذي يهتم بالعلاقة بين البطالة والتضخم واحدا من أهم الموضوعات الاقتصادية.

LOGCONS: لوغاريتم الاستهلاك؛ تم اختيار هذا المتغير نظرا للعلاقة التفاعلية الكبيرة التي نراها في الواقع المعاش بين المستوى العام للأسعار وحجم الاستهلاك العام أو الخاص.

LOGSAL: لوغاريتم الأجور، وتم اختيار هذا المتغير نظرا لتطرق نظرية التضخم الناتج عن التكاليف إلى دور الأجور في إحداث التضخم، حيث لاحظنا أن الدولة ستستجيب للمطالب الرامية لرفع الأجور بسبب ارتفاع الأسعار في كل مرة مما يدخلها في حلقة أجر-سعر أو ما يسمى بالتضخم الناتج عن دفع التكاليف.

LOGIMP: لوغاريتم الواردات، وتم اختيار هذا المتغير نظرا لما تمثله الواردات من أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، ولارتباطها بالتضخم بشكل مباشر، وتم إدخاله كمتغير تفسيري في نموذج سعر الصرف نظرا للدور الكبير الذي تلعبه قيمة الواردات في تحديد قيمة العملة، لنرى هل يتطابق ذلك على الواقع الاقتصادي في الجزائر أم لا؟

الشكل (24): التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

من خلال التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية يبدو أن لدينا أربع سلاسل زمنية تعاني من اتجاه زمني ويمكننا اختبار ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

من أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية من عدمه، سوف نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة، حيث يسمح هذا الاختبار بالتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وتحديد رتبة تكاملها، باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ADF فيما يلي:

تعاني معظم البيانات الاقتصادية من مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، والتي تعني أن الوسط الحسابي والتباين يتغيران عبر الزمن، وتعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الإحصائية، حيث تؤدي في حال عدم معالجتها إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد، دون وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذلك يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لكل متغير على حدى، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة المقترح يجب اختبار جذر الوحدة، ومن أهم اختبارات وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة اختبار ديكي فولر، والذي يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t$$

تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t) ، ويتم اختبار الفرضية الصفرية بأن المعلمة $\delta=0$ أي بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة، وإذا كانت δ معنوية وأقل من الصفر فإننا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة، وإذا كان الخطأ (u_t) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبططة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالتالي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^n \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

هذا النموذج يسمى اختبار ديكي فولر الموسع ADF، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة، ويتم اختبار الفرضية الصفرية من خلال مقارنة إحصائية t المقدرة للمعلمة δ مع القيم الجدولية لديكي فولر، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية t المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ DF ، فإنها تكون معنوية إحصائيا وعليه نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية تكون عندئذ مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة وتكون السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرار الفرق الأول للسلسلة وهكذا.

يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وأبسطها، حيث نقوم بتطبيق اختبار

الجذر الأحادي ADF وهذا باستعمال درجة التأخير P من خلال ثلاث نماذج كالتالي:

النموذج 4: بدون استخدام المقطع والاتجاه العام؛

النموذج 5: باستخدام المقطع وبدون الاتجاه العام؛

النموذج 6: باستخدام المقطع والاتجاه العام.

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

والجدول رقم (17) يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة عند المستوى الأصلي والفروق الأولى.

الجدول (17): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية

القرار	اختبار ADF							المتغيرات
	النموذج 6			النموذج 5		النموذج 4	النموذج	
	$t_{\hat{\beta}}$	$t_{\hat{c}_1}$	$t_{\hat{\phi}_1}$	$t_{\hat{c}}$	$t_{\hat{\phi}_1}$	$t_{\hat{\phi}_1}$		
السلسلة منى نوع DS	-1.21	1.96	-2.56	1.68	-2.23	-1.52	فسي المستوى	
	0.23	0.06	0.29	0.10	0.19	0.11		
I(1)	0.29	-0.56	-6.17	-0.68	-6.28	-6.31	الفرق الأول	
	0.77	0.57	0.0001	0.49	0.000	0.000		
السلسلة منى نوع DS	0.51	1.43	-1.10	3.11	-2.71	2.46	فسي المستوى	
	0.60	0.16	0.91	0.004	0.08	0.99		
السلسلة من نوع TS	-3.46	4.48	-5.52	4.48	2.46	2.46	الفرق الأول	
	0.002	0.000	0.00	0.002	0.99	0.99		
I(2)	0.79	-0.91	-5.52	-0.46	-5.53	-5.61		

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

	0.43	0.37	0.000	0.64	0.000	0.000	<i>prob</i>	بعد إزالة الاتجاه الزمني	
$I(0)$	-1.76	1.83	-1.86	-0.86	-2.64	-2.53		ففي المستوى	<i>logcho</i>
	0.09	0.07	0.64	0.39	0.09	0.01	<i>prob</i>		
السلسلة من نوع DS	-1.05	1.89	-1.89	1.58	-1.62	-0.57		ففي المستوى	<i>logtce</i>
	0.30	0.06	0.63	0.12	0.45	0.45	<i>prob</i>		
$I(1)$	-0.39	0.14	-4.86	-0.46	-4.93	-4.98		الفرق الأول	
	0.69	0.88	0.0029	0.64	0.000	0.000	<i>prob</i>		
السلسلة من نوع DS	0.96	2.57	-2.27	2.59	-2.40	1.65		في المستوى	<i>logtch</i>
	0.34	0.01	0.43	0.01	0.14	0.97	<i>prob</i>		
$I(1)$	-1.15	1.84	-6.09	1.89	-6.28	-5.87		الفرق الأول	
	0.25	0.07	0.000	0.06	0.000	0.000	<i>prob</i>		
السلسلة من نوع DS	1.55	1.93	-1.79	1.78	-1.54	1.48		في المستوى	<i>logcons</i>

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

	0.13	0.06	0.67	0.08	0.49	0.96	<i>prob</i>		
I(1)	-1.36	1.94	-2.90	1.57	-2.56	-2.20		الفرق الأول	
	0.18	0.06	0.17	0.12	0.11	0.02	<i>prob</i>		
السلسلة من نوع DS	1.66	1.90	-1.78	1.36	-0.97	1.86		في المستوى	
	0.11	0.06	0.68	0.18	0.74	0.98	<i>prob</i>		logcsal
I(1)	-0.82	1.82	-3.30	2.21	-3.35	-2.56		الفرق الأول	
	0.41	0.08	0.086	0.036	0.021	0.012	<i>prob</i>		
السلسلة من نوع DS	0.60	1.35	-0.89	1.52	-1.05	1.49		في المستوى	
	0.54	0.18	0.94	0.0.13	0.71	0.96	<i>prob</i>		logimp
I(1)	-0.80	1.63	-4.10	1.87	-4.22	-3.62		الفرق الأول	
	0.42	0.11	0.01	0.07	0.00	0.000	<i>prob</i>		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ثالثا: تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

$t_{\hat{b}}$ قيمة مركبة الاتجاه العام trend

t_{c_1} قيمة القاطع C

$t_{\hat{0}_1}$ قيمة ADF

prob. الاحتمال المرافق لكل قيمة من القيم السابقة.

بالنسبة للسلاسل الزمنية: *logimp*، *logsal*، *logcon*، *logtce*، *logtch*، *loginf*

فقد أظهرت نتيجة اختبار ديكي فولر الموسع ADF أنها غير مستقرة في المستوى نظرا لكون قيمة الاحتمال *prob* الموافق لكل من: $t_{\hat{0}_1}$ ، t_{c_1} ، $t_{\hat{b}}$ أكبر من 5% مما أدى إلى قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في كل سلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوى، أي أنها سلاسل زمنية من نوع DS.

وبالانتقال إلى الفرق الأول أصبحت قيمة الاحتمال *prob* الموافقة لقيمة ADF أقل من 5% مما أدى إلى رفض فرضية العدم، أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فالسلاسل أصبحت مستقرة في الفرق الأول، أما قيمة الاحتمال الموافقة لقيمة الاتجاه الزمني trend فكانت أكبر من 5% في جميع السلاسل الزمنية مما يعني عدو وجود اتجاه زمني في كل السلاسل؛ وبالتالي فهذه السلاسل الزمنية كلها مستقرة من الدرجة الأولى.

بالنسبة لسلسلة البطالة *logcho* فقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أنها مستقرة في المستوى وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافقة لقيمة ADF كانت أقل من 5% في النموذج الرابع؛ وبالتالي فالسلسلة مستقرة من الدرجة 0.

بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي *logpib* فقد بينت نتائج الاختبار أنها غير مستقرة في المستوى، وفي الفرق الأول تبين أنها تحتوي على اتجاه زمني وذلك لأن الاحتمال *prob* الموافق لقيمة الاتجاه الزمني trend كان أقل من 5%، أي أنها سلسلة من نوع TS، مما يعني ضرورة إزالة الاتجاه العام وبذلك أصبحت السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

الفصل الخامس: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2019).

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة، تأتي مرحلة التقدير، وسوف نستخدم لهذا الغرض نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وذلك لأن لدينا سلاسل زمنية مختلفة في درجة الاستقرار.

المطلب الأول: دراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر. لدراسة العلاقة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر تم إدخال كل من سعر الصرف ومعدل البطالة ومعدل تغطية التجارة الخارجية كمتغيرات تفسيرية شكلت مع معدل التضخم المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك لاعتبارها من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي، وذلك وفق الدالة التالية:

$$DTRENDLOGPIB = f(DLOGINF, LOGCHO, DLOGTCE, DLOGTCH)$$

أولاً: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج. قبل إجراء اختبار VAR فإنه لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، وذلك لأن النتائج المستخرجة تكون حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، من أجل ذلك يتم الاعتماد على الاختبارات التالية:

$$\text{- Akaike Criterion (AIC) : } AIC(P) = \ln|\sum \epsilon| + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$\text{- Schwartz Criterion(SC) : } SC(P) = \ln|\sum \epsilon| + \frac{k^2 p \cdot \ln(n)}{n}$$

$$\text{- Hannan - Quinn Criterion(HQ) : } HQ(P) = \ln|\sum \epsilon| + \frac{2p \cdot \ln[\ln(n)]}{n} \cdot k^2 p$$

كل هذه المعايير تعتمد على اختيار (p) الذي يدي الكميّات السابقة حيث:

K: عدد متغيرات النظام؛

n: عدد الملاحظات؛

p: فترات التباطؤ؛

$\sum \epsilon$: مصفوفة التباين المشترك للبقايا.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

ولتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، بحيث تكون فترة التباطؤ كبيرة كفاية لضمان عدم ترابط المتغيرات العشوائية، وصغيرة كفاية لإجراء عملية التقدير، يتم اختيار أقل قيمة لكل من AIC و SC والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول (18): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج النمو الاقتصادي

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DTRENDLOGPIB DLOGINF DLOGTCH

DLOGTCE LOGCHO

Exogenous variables: C

Date: 07/12/21 Time: 17:15

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	131.3044	NA	4.15e-11	-9.715723	-9.473782	-9.646053
1	186.7438	85.29138	4.17e-12	-12.05722	-10.60557*	-11.63919
2	205.9519	22.16317	8.28e-12	-11.61168	-8.950325	-10.84531
3	261.5454	42.76423*	1.65e-12*	-13.96503*	-10.09396	-12.85030*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا الجول رقم (18) أن درجة التباطؤ المثلى لهذا النموذج هي 3، أي سوف يتم أخذ ثلاث فجوات

زمنية.

ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره.

بعد تقدير نموذج VAR بواسطة برنامج EVIEWS كانت المعادلة المفسرة للنمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{DTRENDLOGPIB} = & C(1)*\text{DTRENDLOGPIB}(-1) + C(2)*\text{DTRENDLOGPIB}(-2) + \\ & C(3)*\text{DTRENDLOGPIB}(-3) + C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + \\ & C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + C(7)*\text{DLOGTCH}(-1) + C(8)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(9)*\text{DLOGTCH}(- \\ & 3) + C(10)*\text{DLOGTCE}(-1) + C(11)*\text{DLOGTCE}(-2) + C(12)*\text{DLOGTCE}(-3) + \\ & C(13)*\text{LOGCHO}(-1) + C(14)*\text{LOGCHO}(-2) + C(15)*\text{LOGCHO}(-3) + C(16) \end{aligned}$$

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة

(2019-1990)

ويتم تقدير هذه المعادلة بالشكل التالي:

Dependent Variable: DTRENDLOGPIB

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/12/21 Time: 17:19

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

DTRENDLOGPIB = C(1)*DTRENDLOGPIB(-1) + C(2)

*DTRENDLOGPIB(-2) + C(3)*DTRENDLOGPIB(-3) + C(4)

*DLOGINF(-1) + C(5)*DLOGINF(-2) + C(6)*DLOGINF(-3) + C(7)

*DLOGTCH(-1) + C(8)*DLOGTCH(-2) + C(9)*DLOGTCH(-3) + C(10)

*DLOGTCE(-1) + C(11)*DLOGTCE(-2) + C(12)*DLOGTCE(-3) + C(13)

*LOGCHO(-1) + C(14)*LOGCHO(-2) + C(15)*LOGCHO(-3) + C(16)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.191770	0.376393	-0.509494	0.6215
C(2)	-0.244501	0.430710	-0.567669	0.5828
C(3)	0.004017	0.551898	0.007279	0.9943
C(4)	0.044526	0.030697	1.450498	0.1776
C(5)	0.015958	0.031425	0.507822	0.6226
C(6)	-0.023757	0.030353	-0.782711	0.4519
C(7)	0.278517	0.292836	0.951103	0.3640
C(8)	-0.143051	0.299793	-0.477165	0.6435
C(9)	0.123037	0.204911	0.600442	0.5616
C(10)	0.092287	0.154100	0.598875	0.5626
C(11)	-0.155847	0.187167	-0.832666	0.4245
C(12)	-0.157306	0.226449	-0.694665	0.5031
C(13)	-0.036790	0.278727	-0.131991	0.8976
C(14)	-0.424265	0.237315	-1.787775	0.1041
C(15)	0.444521	0.182269	2.438813	0.0349
C(16)	0.002148	0.154507	0.013901	0.9892
R-squared	0.646076	Mean dependent var		-0.001414
Adjusted R-squared	0.115190	S.D. dependent var		0.036151
S.E. of regression	0.034005	Akaike info criterion		-3.649341
Sum squared resid	0.011564	Schwarz criterion		-2.875127
Log likelihood	63.44143	Hannan-Quinn criter.		-3.426395
F-statistic	1.216978	Durbin-Watson stat		2.250783
Prob(F-statistic)	0.385153			

تشير المعادلة السابقة إلى معدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: معدل تغطية

التجارة الخارجية، معدل البطالة، معدل التضخم وسعر الصرف، لثلاث فترات سابقة، ويمكننا استنتاج ما يلي:

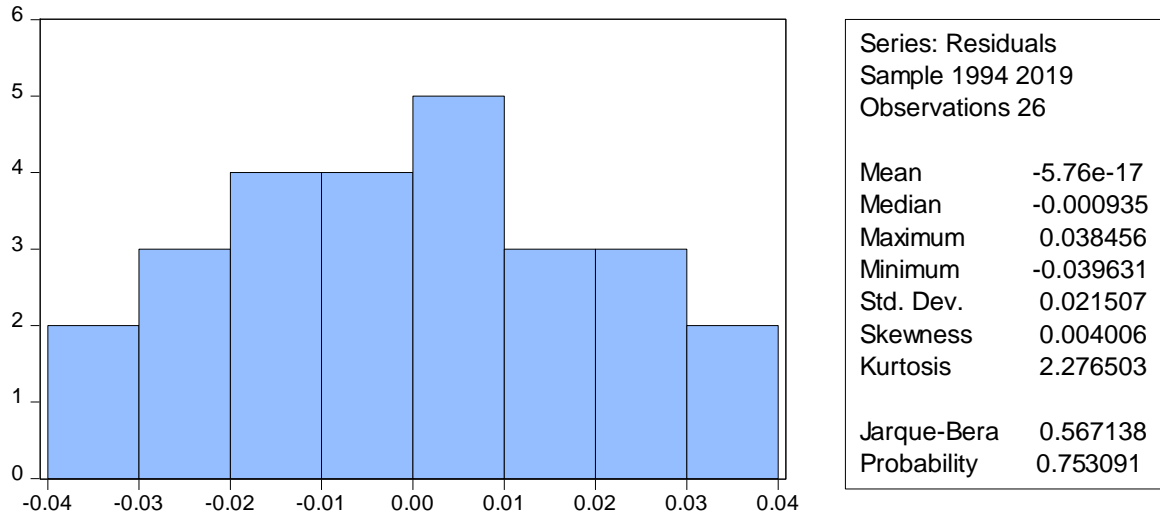
الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

- معامل التحديد $R^2 = 0.6460$ مما يعني أن 64.60% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها.
- عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي، لأن قيم p-value الموافقة لها أكبر من 5%.
- المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة حيث أن قيمة p-value الموافقة ل F-statistic تقدر بـ 0.3851، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل النمو الاقتصادي غير مقبولة احصائيا.

ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره.

1. اختبار التوزيع الطبيعي. تم إجراء هذا الاختبار من أجل معرفة ما إذا كانت بواقي السلاسل الزمنية محل الدراسة تحمل خصائص التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا من خلال إجراء اختبار (Jarque-Berra)، وذلك كما يلي:

الشكل (25): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج النمو الاقتصادي



المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS10

- من خلال نتيجة الاختبار نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لـ: JARQUE-BERA تساوي 0.7530 وهي أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم من أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

2. اختبار الارتباط الذاتي. من أجل التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي تتم الاستعانة باختبار serial correlation LM Tests حيث تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، بينما تشير الفرضية البديلة إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول (19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.111520	Prob. F(2,8)	0.1835
Obs*R-squared	8.982957	Prob. Chi-Square(2)	0.0612

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS10

- من خلال الاختبار نلاحظ قيمتي الاحتمال المرافقتين لكل من R^2 و f-statistic أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم من أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا.

3. اختبار تجانس البواقي: بالاعتماد على اختبار Heteroskedasticity tests الذي يهدف إلى التأكد من غياب مشكلة عدم تجانس البواقي، حيث تشير فرضية العدم إلى وجود تجانس بين البواقي، وتظهر نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول (20): نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

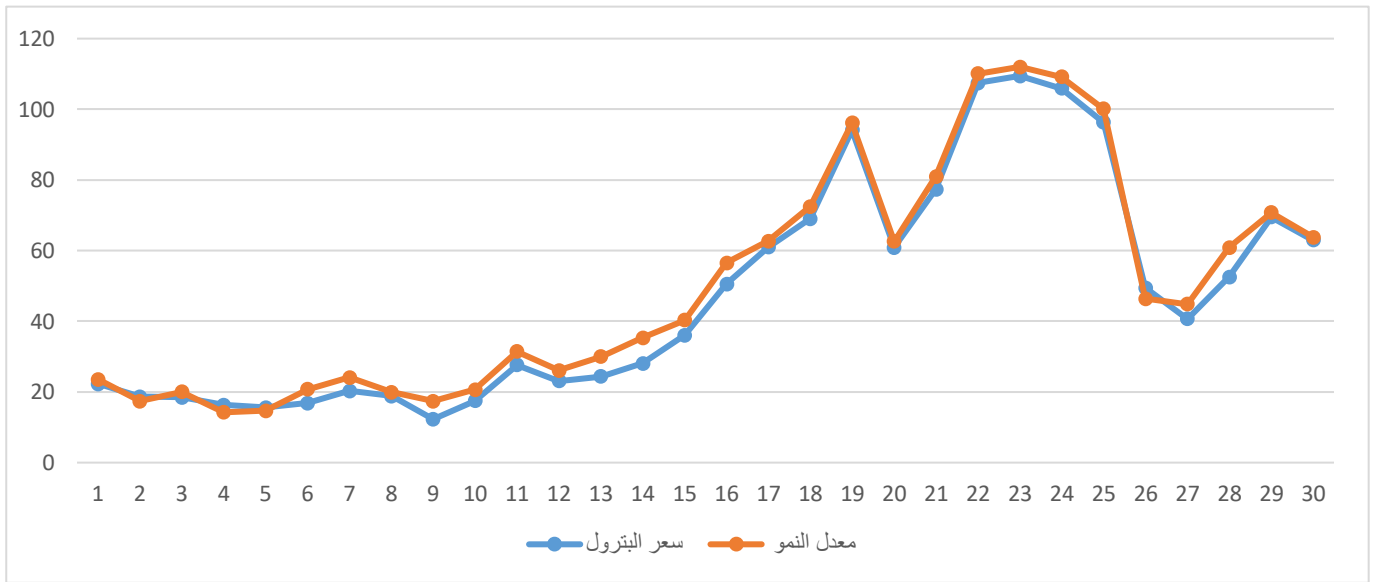
F-statistic	0.954701	Prob. F(15,10)	0.5469
Obs*R-squared	15.30943	Prob. Chi-Square(15)	0.4294
Scaled explained SS	13.44004	Prob. Chi-Square(15)	0.5683

- نلاحظ أن جميع قيم p-value أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات التجانس.
4. التفسير الاقتصادي: أظهر لنا النموذج المقدر بين التضخم والنمو الاقتصادي أنه لا توجد أي علاقة تربط هذين المتغيرين ببعضهما، وأن النمو الاقتصادي لا يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغيرات معدل التضخم وهو ما يفسر عدم معنوية النموذج، بالاستناد إلى قيمة prob، بالإضافة إلى قيامنا بتجريب عدة نماذج أخرى وحذف بعض المتغيرات وإضافة أخرى، وكلها كانت غير معنوية، ومن بين أهم المتغيرات التي أدرجناها، سعر

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

النفط، ولكن بوجود متغيرات أخرى إلى جانبه كانت كل النماذج المتحصل عليها غير معنوية، لكن المتبع للواقع الاقتصادي الجزائري يرى أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بحجم الناتج الداخلي الخام يتأثر بصورة مباشرة وكبيرة بإيرادات البترول، حيث تمثل هذه الأخيرة 97% من قيمة الإيرادات الجزائرية نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول بشكل كبير جدا، والشكل رقم (26) يوضح لنا العلاقة الطردية بين حجم الناتج الداخلي الخام وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل (26): تطور كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قيم الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط خلال الفترة (1990-2019)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (26) وجود علاقة طردية كبيرة بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، وهو ما يفسر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات التي تشهد انتعاشا في أسعار النفط، والعكس في حالة الانهيار، وهذا بسبب اعتماد الجزائر شبه الكلي على صادرات النفط.

المطلب الثاني: دراسة أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري.

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي ندرس طبيعة العلاقة بينه وبين بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها التضخم الاقتصادي، حيث أدخلنا في هذا النموذج كلا من التضخم، حجم الواردات، معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستهلاك، باعتبارها من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا في سعر الصرف، وكانت دالة النموذج بالشكل التالي:

$$DLOGTCH = f(DLOGINF, DLOGIMP, DTREND, DLOGPIB, DLOGCON)$$

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى.

الجدول (21): اختيار عدد فترات التباطؤ لنموذج سعر الصرف

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	192.7169	NA	3.69e-13	-14.43976	-14.19782*	-14.37009
1	215.7883	35.49448	4.46e-13	-14.29141	-12.83976	-13.87339
2	233.0782	19.94988	1.03e-12	-13.69832	-11.03697	-12.93195
3	285.4339	40.27360*	2.62e-13*	-15.80261*	-11.93154	-14.68788*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يبين لنا الجدول رقم 21 أن درجة التأخر المثلى هي 3.

ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره:

$$\begin{aligned} \text{DLOGTCH} = & C(1)*\text{DLOGTCH}(-1) + C(2)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(3)*\text{DLOGTCH}(-3) + \\ & C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + C(7)*\text{DLOGIMP}(-1) + \\ & C(8)*\text{DLOGIMP}(-2) + C(9)*\text{DLOGIMP}(-3) + C(10)*\text{DLOGCON}(-1) + C(11)*\text{DLOGCON}(-2) \\ & + C(12)*\text{DLOGCON}(-3) + C(13)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-1) + \\ & C(14)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-2) + C(15)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-3) + C(16) \end{aligned}$$

ويتم تقدير هذه المعادلة باستعمال نموذج VAR كما يلي:

Dependent Variable: DLOGTCH

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 09/15/21 Time: 00:04

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

$$\begin{aligned} \text{DLOGTCH} = & C(1)*\text{DLOGTCH}(-1) + C(2)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(3)*\text{DLOGTCH}(-3) + \\ & C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + \\ & C(7)*\text{DLOGIMP}(-1) + C(8)*\text{DLOGIMP}(-2) + C(9)*\text{DLOGIMP}(-3) + C(10) \\ & * \text{DLOGCON}(-1) + C(11)*\text{DLOGCON}(-2) + C(12)*\text{DLOGCON}(-3) + C(13) \\ & * \text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-1) + C(14)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-2) + C(15) \\ & * \text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-3) + C(16) \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.604806	0.221288	2.733119	0.0211
C(2)	-0.306372	0.198195	-1.545807	0.1532
C(3)	0.328506	0.180777	1.817186	0.0992

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة

(1990-2019)

C(4)	-0.017301	0.026746	-0.646874	0.5323
C(5)	-0.049229	0.024225	-2.032162	0.0696
C(6)	0.018623	0.024896	0.748062	0.4716
C(7)	0.128510	0.199980	0.642615	0.5349
C(8)	0.079143	0.209788	0.377254	0.7139
C(9)	-0.262656	0.161538	-1.625963	0.1350
C(10)	0.661921	0.478342	1.383781	0.1965
C(11)	-0.337990	0.471982	-0.716107	0.4903
C(12)	-0.166082	0.451400	-0.367927	0.7206
C(13)	0.106232	0.258945	0.410249	0.6903
C(14)	-0.208936	0.238337	-0.876642	0.4012
C(15)	0.488611	0.281805	1.733864	0.1136
C(16)	0.001084	0.018013	0.060160	0.9532
R-squared	0.843859	Mean dependent var		0.027308
Adjusted R-squared	0.609647	S.D. dependent var		0.047291
S.E. of regression	0.029547	Akaike info criterion		-3.930428
Sum squared resid	0.008730	Schwarz criterion		-3.156215
Log likelihood	67.09557	Hannan-Quinn criter.		-3.707483
F-statistic	3.602968	Durbin-Watson stat		1.700483
Prob(F-statistic)	0.023129			

المصدر: مخرجات EViews 10

تشير المعادلة أعلاه إلى سعر الصرف بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: التضخم، النمو الاقتصادي، حجم الواردات وحجم الاستهلاك، ويمكننا التوصل إلى ما يلي:

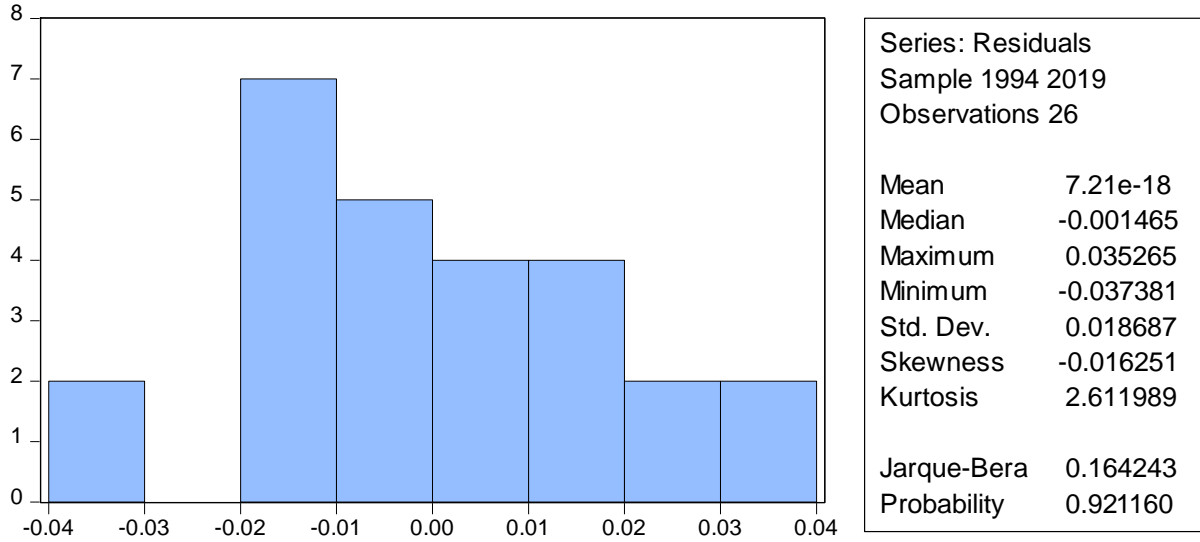
- معامل التحديد $R^2=0.8438$ مما يعني 84.38% من التغيرات في سعر الصرف مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فترجع إلى عوامل أخرى؛
- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة p-value ل F-statistic تقدر بـ 0.023، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لسعر الصرف مقبولة إحصائياً.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره.

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

الشكل (27): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج سعر الصرف



من خلال نتيجة الاختبار نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لـ: JARQUE-BERA تساوي 0.92 وهي

أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم من أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (22): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.115785	Prob. F(2,8)	0.3738
Obs*R-squared	5.670765	Prob. Chi-Square(2)	0.0587

من خلال الاختبار نلاحظ قيمتي الاحتمال المرافقتين لكل من R^2 و f-statistic أكبر من 5% مما

يقودنا إلى قبول فرضية العدم من أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

3. اختبار تجانس التباين:

الجدول (23): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.069367	Prob. F(15,10)	0.4702
Obs*R-squared	16.01556	Prob. Chi-Square(15)	0.3810
Scaled explained SS	11.97140	Prob. Chi-Square(15)	0.6812

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم p-value جميعها أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية عدم على ثبات تجانس التباين للأخطاء.

4. التفسير الاقتصادي:

تظهر نتيجة تقدير النموذج أن جميع المعلمات غير معنوية، باستثناء المعلمة $c(1)$ الموافقة لسعر الصرف في السنة السابقة، مما يعني أن قيمة الدينار الجزائري في السنة الحالية ترتبط ارتباطا موجبا بقيمته في السنة السابقة، فإذا ارتفع سعر الصرف في السنة $t-1$ ، فإنه سوف يستمر في الارتفاع في السنة t ، كما بينت نتيجة التقدير أيضا أن بقية المتغيرات الداخلة في النموذج، وعلى رأسها معدل التضخم لم تكن معنوية، وهذا معناه أنها لا تؤثر في سعر صرف الدينار الجزائري، والمتتبع للواقع الاقتصادي في الجزائر، سيلاحظ أن الدولة الجزائرية تقوم باستمرار بتخفيض قيمة العملة الوطنية، رغبة منها في تشجيع الصادرات، وتخفيض قيمة فاتورة الواردات، فحتى في السنوات التي شهدت انخفاضاً محسوساً في معدلات التضخم، بقي سعر صرف الدينار الجزائري في ارتفاع مستمر، ورغم قيام الجزائر في السنوات التي تلت انهيار أسعار النفط في 2014، بفرض قيود صارمة على الواردات مما أدى إلى تقلص قيمتها إلا أن قيمة الدينار الجزائري بقيت في انخفاض مستمر.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة.

لطالما ارتبط ذكر معدل البطالة بمعدل التضخم في الاقتصاد العالمي، ولكن السؤال الأهم هل فعلاً توجد علاقة بينهما أم لا؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

وقد تم إدراج كل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وكتلة الأجور في هذا النموذج باعتبارها أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة، وكانت معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$\text{LOGCHO} = f(\text{DLOGINF}, \text{DLOGSAL}, \text{DTRENDDLOGPIB})$$

أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى.

الجدول (24): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج البطالة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	109.8146	NA	3.43e-09	-8.139588	-7.946034	-8.083851
1	154.4638	72.12550*	3.86e-10*	-10.34337*	-9.375599*	-10.06468*
2	162.4993	10.50798	7.87e-10	-9.730713	-7.988733	-9.229086
3	182.8079	20.30866	7.44e-10	-10.06215	-7.545956	-9.337576

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم (24) يتضح لنا أن أدنى قيمة لـ AIC و SC هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي 1 أي ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة.

ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره.

$$\text{LOGCHO} = \text{C}(1) * \text{LOGCHO}(-1) + \text{C}(2) * \text{DLOGINF}(-1) + \text{C}(3) * \text{DLOGSAL}(-1) + \text{C}(4) * \text{DTRENDDLOGPIB}(-1) + \text{C}(5)$$

ويتم تقدير هذه المعادلة باستعمال نموذج VAR كما يلي:

Dependent Variable: LOGCHO

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/12/21 Time: 18:56

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

$$\text{LOGCHO} = \text{C}(1) * \text{LOGCHO}(-1) + \text{C}(2) * \text{DLOGINF}(-1) + \text{C}(3) * \text{DLOGSAL}(-1) + \text{C}(4) * \text{DTRENDDLOGPIB}(-1) + \text{C}(5)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.959638	0.053637	17.89138	0.0000
C(2)	-0.018803	0.031250	-0.601691	0.5533
C(3)	0.327685	0.322799	1.015135	0.3206

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

C(4)	-0.252594	0.291252	-0.867271	0.3948
C(5)	0.022805	0.064451	0.353834	0.7267
R-squared	0.940926	Mean dependent var		1.214643
Adjusted R-squared	0.930653	S.D. dependent var		0.191398
S.E. of regression	0.050403	Akaike info criterion		-2.977117
Sum squared resid	0.058430	Schwarz criterion		-2.739223
Log likelihood	46.67964	Hannan-Quinn criter.		-2.904390
F-statistic	91.58597	Durbin-Watson stat		1.616421
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل البطالة بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من معدل النمو الاقتصادي، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل التضخم وسعر الصرف، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0.9409$ مما يعني أن 94.09% من التغيرات في معدل البطالة مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى، ويمكننا القول أن الدرجة التفسيرية للنموذج جيدة جدا لأن معامل التحديد يقترب كثيرا من 1؛

- عدم معنوية جميع المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي قيم p-value أكبر من 5% باستثناء المعلمة c_1 .

- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث تبين أن قيمة p-value لـ F-statistic تقدر بـ 0.000، وبالتالي فالمعادلة المفسرة لمعدل البطالة مقبولة إحصائيا.

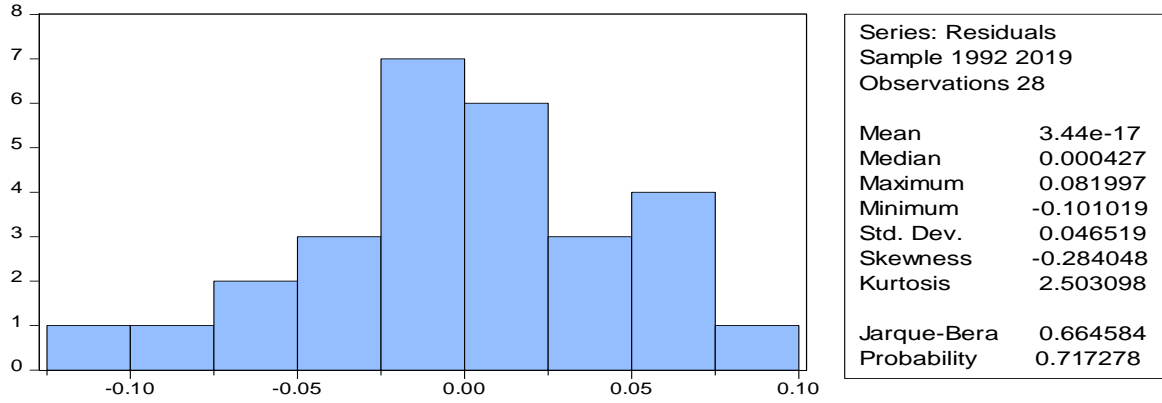
ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره.

بعد تأكدنا من أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، نتأكد الآن من تحقيقه للاختبارات الضرورية، ثم نقوم بتفسير نتائجه على المستوى الاقتصادي.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(2019-1990)

1. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

الشكل (28): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج البطالة



من خلال نتيجة الاختبار أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمال الموافقة لـ Jarque-Bera تساوي 0.71 وهي أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء.

2. اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (25): الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.652379	Prob. F(2,21)	0.5310
Obs*R-squared	1.637912	Prob. Chi-Square(2)	0.4409

من خلال الاختبار نجد أن قيمة الاحتمال الموافقة لـ R^2 أكبر من 5% ونفس الشيء بالنسبة لإحصائية فيشر مما يدفعنا إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3. اختبار ثبات التجانس:

الجدول (26): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.712154	Prob. F(4,23)	0.5921
Obs*R-squared	3.085705	Prob. Chi-Square(4)	0.5436
Scaled explained SS	2.858464	Prob. Chi-Square(4)	0.5818

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع قيم p-value أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على وجود ثبات في تجانس الأخطاء.

4. التفسير الاقتصادي:

من خلال النموذج القياسي تبين لنا أن معدل البطالة يتأثر فقط بقيمته في السنة السابقة حيث أوضحت نتيجة اختبار معنوية معاملات النموذج أن المعلمة $c(1)$ الخاصة بمعدل البطالة في السنة السابقة كانت معنوية وتختلف عن الصفر، في حين أن بقية المعلمات كلها غير معنوية ومساوية للصفر، مما يعني اقتصاديا أن البطالة لا تتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في النموذج.

يرتبط معدل البطالة في السنة t ارتباطا طرديا بقيمته في السنة $t-1$ ، حيث إذا ارتفع معدل البطالة في السنة السابقة فسوف نتوقع استمرار ارتفاعه في السنة الحالية، ويمكن أن يفسر ذلك بضعف وتيرة النشاط في قطاع الشغل حيث تتسم مناصب الشغل في الجزائر بعدم مرونتها ومواكبتها لعدد الخريجين وحاملي الشهادات وطالبي العمل، إضافة إلى كثرة الخريجين وحاملي الشهادات في كل سنة مما يؤدي إلى تزايد عدد البطالين وبالتالي استمرار ارتفاع معدل البطالة، إضافة إلى قلة فاعلية القطاع الخاص في الجزائر، فلو أتيح المجال للشركات والمشاريع الخاصة فإنها ستؤدي إلى امتصاص البطالين مما يؤدي إلى تقلص معدل البطالة.

المطلب الرابع: دراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل تغطية التجارة الخارجية.

معدل تغطية التجارة الخارجية، واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية في أي دولة، يقيس مدى كفاية الصادرات لتغطية الواردات، وبناء عليه تتم معرفة هل الميزان التجاري يحقق عجزا أم فائضا، ونظرا لهذه الأهمية ارتأينا ضرورة معرفة هل تربطه علاقة بمعدل التضخم أم لا.

وأخذ النموذج الشكل الرياضي التالي:

$$DLOGTCE = f(DLOGINF, DLOGTCH, DTREND, DLOGPIB)$$

وقد تم إدراج كل من معدل التضخم وسعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي في هذا النموذج باعتبارها أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا في التجارة الخارجية.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى.

الجدول (27): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج معدل تغطية التجارة الخارجية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	117.0325	NA	1.97e-09	-8.694805	-8.501252*	-8.639069
1	131.4967	23.36531	2.26e-09	-8.576670	-7.608903	-8.297988
2	140.2576	11.45660	4.35e-09	-8.019818	-6.277838	-7.518191
3	175.9660	35.70835*	1.26e-09*	-9.535844*	-7.019651	-8.811272*

المصدر: مخرجات 10 EViews

من خلال الجدول يتضح لنا أن درجة التأخر المثلى لهذا النموذج هي: 3 أي ضرورة أخذ 3 فجوات زمنية.

ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره.

$$\begin{aligned} \text{DLOGTCE} = & C(1)*\text{DLOGTCE}(-1) + C(2)*\text{DLOGTCE}(-2) + C(3)*\text{DLOGTCE}(-3) + \\ & C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + C(7)*\text{DLOGTCH}(-1) \\ & + C(8)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(9)*\text{DLOGTCH}(-3) + C(10)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-1) + \\ & C(11)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-2) + C(12)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-3) + C(13) \end{aligned}$$

Dependent Variable: DLOGTCE

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 08/04/21 Time: 00:55

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

$$\begin{aligned} \text{DLOGTCE} = & C(1)*\text{DLOGTCE}(-1) + C(2)*\text{DLOGTCE}(-2) + C(3)*\text{DLOGTCE}(-3) + \\ & C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + \\ & C(7)*\text{DLOGTCH}(-1) + C(8)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(9)*\text{DLOGTCH}(-3) + \\ & C(10)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-1) + C(11)*\text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-2) + C(12)* \\ & \text{DTREND}\text{DLOGPIB}(-3) + C(13) \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.265337	0.441186	0.601418	0.5579
C(2)	-0.268178	0.408951	-0.655771	0.5234
C(3)	0.015723	0.393512	0.039957	0.9687
C(4)	0.004422	0.094687	0.046701	0.9635
C(5)	0.076895	0.093873	0.819140	0.4275
C(6)	-0.076797	0.086131	-0.891636	0.3888
C(7)	0.338277	0.672882	0.502728	0.6236
C(8)	0.232615	0.712794	0.326342	0.7494

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة

(1990-2019)

C(9)	-0.117002	0.418254	-0.279738	0.7841
C(10)	-1.015401	1.098323	-0.924501	0.3721
C(11)	-0.107013	0.990683	-0.108020	0.9156
C(12)	-1.285861	0.927193	-1.386832	0.1888
C(13)	-0.024270	0.028826	-0.841974	0.4150
R-squared	0.465155	Mean dependent var	-0.006923	
Adjusted R-squared	-0.028547	S.D. dependent var	0.108546	
S.E. of regression	0.110084	Akaike info criterion	-1.268292	
Sum squared resid	0.157541	Schwarz criterion	-0.639244	
Log likelihood	29.48780	Hannan-Quinn criter.	-1.087149	
F-statistic	0.942177	Durbin-Watson stat	1.903596	
Prob(F-statistic)	0.538020			

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل تغطية التجارة الخارجية بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لمعدل التضخم، سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

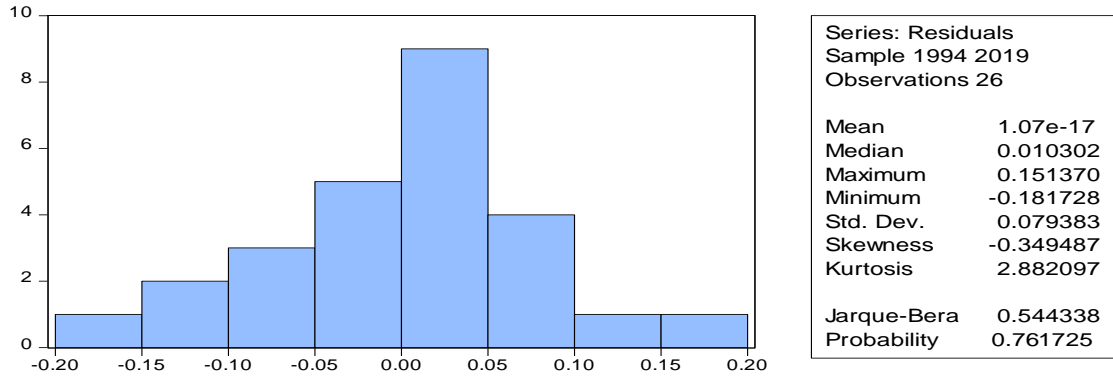
- معامل التحديد $R^2=0.4651$ مما يعني أن 46.51% من التغيرات في معدل تغطية التجارة الخارجية مفسرة بقيمه السابقة، والقيم السابقة للمتغيرات الداخلة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى؛
- المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة p-value لـ F-statistic تقدر بـ 0.53، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل تغطية التجارة الخارجية غير مقبولة إحصائياً.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره.

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

الشكل (29): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج معدل تغطية التجارة الخارجية



يظهر هذا الاختبار أن قيمة p-value الموافقة لقيمة jarque-bera أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم
من أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (28): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.814224	Prob. F(2,11)	0.4680
Obs*R-squared	3.352722	Prob. Chi-Square(2)	0.1871

تظهر قيمتي p-value أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين
الأخطاء.

3. اختبار ثبات التجانس:

الجدول (29): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.666872	Prob. F(12,13)	0.7548
Obs*R-squared	9.906650	Prob. Chi-Square(12)	0.6242
Scaled explained SS	7.611838	Prob. Chi-Square(12)	0.8147

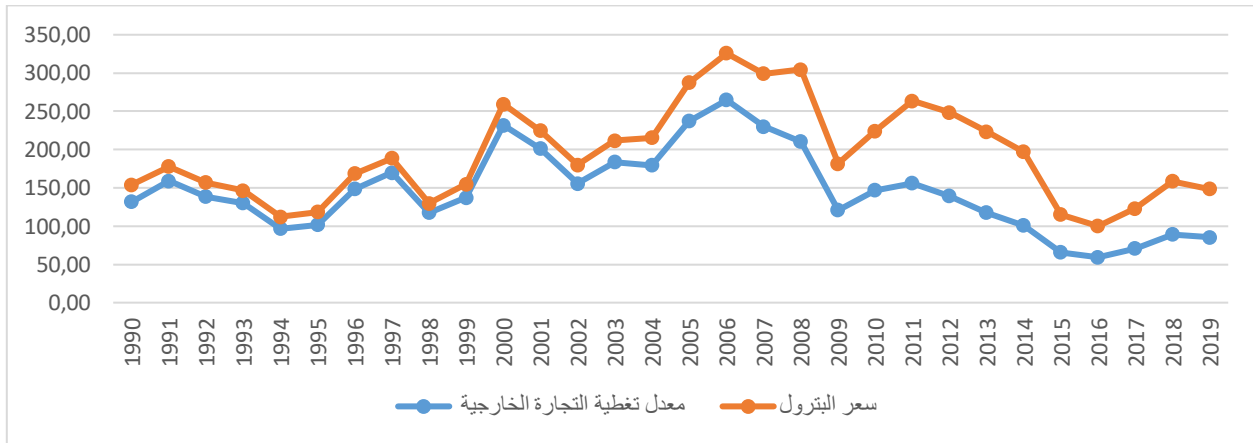
الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

جميع قيم الاحتمالات أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن هناك ثباتا في تجانس الأخطاء.

4. التفسير الاقتصادي:

من خلال نتيجة تقدير نموذج معدل التغطية الخارجية تبين لنا أنه ليس ذا دلالة إحصائية وقدرته التفسيرية غير مقبولة، وبالتالي يمكن القول أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج لا تؤثر في معدل تغطية التجارة الخارجية بما في ذلك معدل التضخم، وبالإضافة إلى هذا النموذج فقد تمت تجربة عدة نماذج أخرى، تضمنت متغيرات أخرى مثل سعر النفط، إلا أنها جميعا كانت غير معنوية، ومرد ذلك هو الارتباط الكبير لمعدل تغطية التجارة الخارجية بأسعار النفط، الذي يشكل 97% من حجم الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع معدل تغطية التجارة الخارجية بسبب زيادة الصادرات والعكس في حالة الانخفاض، والشكل رقم (30) يوضح لنا العلاقة بين سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الشكل (30): تطور سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج excel

من خلال الشكل رقم (30) نلاحظ أن كلا من سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية يسلكان نفس السلوك خلال الفترة (1990-2019) والمنحنى البياني لتطور كل منهما يكاد يكون متطابقا، وهذا ما يؤكد لنا أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في حركة معدل تغطية التجارة الخارجية.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

المطلب الخامس: دراسة العلاقة بين معدل التضخم وحجم الاستهلاك.

يعتبر حجم الاستهلاك بشقيه العام والخاص أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في أي دولة، ونظريا يرتبط حجم الاستهلاك ارتباطا وثيقا بالمستوى العام للأسعار، ولدراسة مدى تأثير معدل التضخم على حجم الاستهلاك في الجزائر تم اعتماد النموذج التالي:

$$DLOGCON = f(DLOGINF, DLOGSAL, DTREND DLOGPIB)$$

حيث تم إدراج كل من معدل النمو الاقتصادي وكتلة الأجور كمتغيرات تفسيرية إلى جانب معدل التضخم باعتبارها من أهم المتغيرات المؤثرة في حجم الاستهلاك.

أولا: اختبار درجة التأخر المثلى:

الجدول (30): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج الاستهلاك

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	171.5294	NA*	2.97e-11*	-12.88687	-12.69332*	-12.83114*
1	187.0422	25.05924	3.15e-11	-12.84940	-11.88163	-12.57072
2	201.9491	19.49360	3.78e-11	-12.76531	-11.02333	-12.26369
3	222.4802	20.53112	3.52e-11	-13.11386*	-10.59767	-12.38929

من الجدول أعلاه تبين لنا نتيجة الاختبار أن أدنى قيمة لـ AIC هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي 3 أي ضرورة أخذ 3 فجوات زمنية.

ثانيا: تقدير النموذج واستخراج المعادلة.

$$DLOGCON = C(1)*DLOGCON(-1) + C(2)*DLOGCON(-2) + C(3)*DLOGCON(-3) + C(4)*DLOGINF(-1) + C(5)*DLOGINF(-2) + C(6)*DLOGINF(-3) + C(7)*DLOGSAL(-1) + C(8)*DLOGSAL(-2) + C(9)*DLOGSAL(-3) + C(10)*DTREND DLOGPIB(-1) + C(11)*DTREND DLOGPIB(-2) + C(12)*DTREND DLOGPIB(-3) + C(13)$$

Dependent Variable: DLOGCON

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/26/21 Time: 12:19

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

$$DLOGCON = C(1)*DLOGCON(-1) + C(2)*DLOGCON(-2) + C(3)*DLOGCON(-3) + C(4)*DLOGINF(-1) + C(5)*DLOGINF(-2) + C(6)*DLOGINF(-3) +$$

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة

(2019-1990)

$$C(7)*DLOGSAL(-1) + C(8)*DLOGSAL(-2) + C(9)*DLOGSAL(-3) + C(10) \\ *DTRENDLOGPIB(-1) + C(11)*DTRENDLOGPIB(-2) + C(12) \\ *DTRENDLOGPIB(-3) + C(13)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.012766	0.410568	2.466744	0.0283
C(2)	-0.115681	0.292129	-0.395992	0.6985
C(3)	-0.475714	0.336124	-1.415294	0.1805
C(4)	-0.003759	0.017272	-0.217628	0.8311
C(5)	-0.026002	0.020388	-1.275363	0.2245
C(6)	0.021580	0.014178	1.522078	0.1519
C(7)	-0.208118	0.345082	-0.603097	0.5568
C(8)	0.096821	0.307849	0.314509	0.7581
C(9)	0.416745	0.279294	1.492136	0.1595
C(10)	-0.089968	0.160932	-0.559044	0.5856
C(11)	-0.205441	0.156698	-1.311058	0.2125
C(12)	0.334391	0.209026	1.599757	0.1337
C(13)	0.009339	0.010959	0.852196	0.4095
R-squared	0.759920	Mean dependent var		0.043846
Adjusted R-squared	0.538307	S.D. dependent var		0.029810
S.E. of regression	0.020255	Akaike info criterion		-4.653971
Sum squared resid	0.005333	Schwarz criterion		-4.024923
Log likelihood	73.50163	Hannan-Quinn criter.		-4.472828
F-statistic	3.429046	Durbin-Watson stat		1.904662
Prob(F-statistic)	0.018044			

تشير المعادلة أعلاه إلى حجم الاستهلاك بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: التضخم، معدل النمو الاقتصادي وكتلة الأجور، ويمكن أن نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0.7599$ مما يعني أن 75.99% من التغيرات في حجم الاستهلاك مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها؛

- عدم معنوية المعلمات المكونة للنموذج لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية وجميع قيم p-value أكبر من 5%، باستثناء المعلمة $C(1)$ ؛

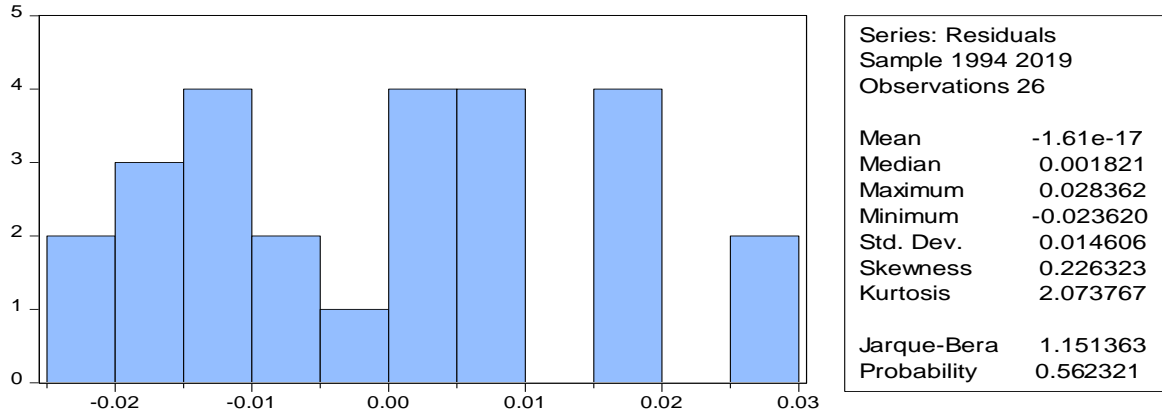
- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث تبين أن قيمة p-value لـ F-statistic تقدر بـ 0.018، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لحجم الاستهلاك مقبولة إحصائياً.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(2019-1990)

ثالثا: اختبارات النموذج وتفسيره.

1. اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (31): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الاستهلاك



تظهر لنا نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء أن قيمة الاحتمال p-value الموافقة لقيمة Jarque-Bera تساوي 0.5623 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بأن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (31): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.037145	Prob. F(2,11)	0.9637
Obs*R-squared	0.174417	Prob. Chi-Square(2)	0.9165

من خلال نتائج الاختبار يتوضح لنا أن قيمتي p-value كلاهما أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3. اختبار تجانس التباين:

الجدول (32): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.185276	Prob. F(8,19)	0.3578
Obs*R-squared	9.321670	Prob. Chi-Square(8)	0.3159
Scaled explained SS	4.601990	Prob. Chi-Square(8)	0.7991

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

توضح لنا نتيجة الاختبار أن جميع قيم p-value أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن هناك تجانسا في تباين الأخطاء.

4. التفسير الاقتصادي:

بعد اختبار معنوية معاملات النموذج تبين لنا أنها غير معنوية ومساوية للصفر باستثناء المعلمة $c(1)$ مما يعني أن معدل الاستهلاك في الجزائر لا يتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في النموذج، وكما رأينا في الجانب التحليلي فإن الاستهلاك بشقيه العام والخاص يشهد ارتفاعا مستمرا بغض النظر عن طبيعة تحركات المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها التضخم، وهذا هو واقع الفرد الجزائري حيث أن الملاحظ للواقع الجزائري سيرى أن الاستهلاك لا ينخفض مهما ارتفعت الأسعار لأن أغلب المواد المستهلكة هي مواد ضرورية كالأكل والملبس والعلاج، وبالتالي لا يمكن أن يعزف المواطن عن استهلاكها مهما ارتفعت أسعارها.

المطلب السادس: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل نمو كتلة الأجور.

تعتبر كتلة الأجور من أهم المتغيرات الاقتصادية، ولدراسة مدى تأثير معدل التضخم فيها تم اعتماد النموذج التالي:

$$DLOGSAL = f(DLOGINF, LOGCHO, DTREND, DLOGPIB)$$

حيث تم إدراج معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي كمتغيرات تفسيرية إلى جانب معدل التضخم، نظرا لأنها من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في كتلة الأجور.

أولا. اختبار درجة التأخر المثلى:

الجدول (33): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج الأجور

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	109.8146	NA	3.43e-09	-8.139588	-7.946034	-8.083851
1	154.4638	72.12550*	3.86e-10*	-10.34337*	-9.375599*	-10.06468*
2	162.4993	10.50798	7.87e-10	-9.730713	-7.988733	-9.229086
3	182.8079	20.30866	7.44e-10	-10.06215	-7.545956	-9.337576

تبين لنا نتيجة الاختبار أن درجة التأخر المثلى للنموذج هي 1

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

ثانيا: تقدير النموذج واستخراج المعادلة.

$$DLOGSAL = C(1)*DLOGSAL(-1) + C(2)*DLOGINF(-1) + C(3)*LOGCHO(-1) + C(4)*DTRENDLOGPIB(-1) + C(5)$$

Dependent Variable: DLOGSAL

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/12/21 Time: 23:53

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

$$DLOGSAL = C(1)*DLOGSAL(-1) + C(2)*DLOGINF(-1) + C(3)*LOGCHO(-1) + C(4)*DTRENDLOGPIB(-1) + C(5)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.648639	0.157105	4.128705	0.0004
C(2)	-0.011692	0.015209	-0.768725	0.4499
C(3)	-0.005972	0.026105	-0.228761	0.8211
C(4)	-0.091600	0.141751	-0.646207	0.5245
C(5)	0.021013	0.031368	0.669892	0.5096
R-squared	0.467898	Mean dependent var		0.048214
Adjusted R-squared	0.375358	S.D. dependent var		0.031038
S.E. of regression	0.024531	Akaike info criterion		-4.417351
Sum squared resid	0.013840	Schwarz criterion		-4.179457
Log likelihood	66.84291	Hannan-Quinn criter.		-4.344624
F-statistic	5.056190	Durbin-Watson stat		2.081256
Prob(F-statistic)	0.004506			

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل نمو كتلة الأجور بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: معدل التضخم،

معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ويمكن أن نستنتج من ذلك من يلي:

- معامل التحديد $R^2=0.4678$ مما يعني أن 46.78% من التغيرات في معدل نمو كتلة الأجور مفسرة

بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فتراجع إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها؛

- عدم معنوية المعلمات حيث كانت قيمة p-value الموافقة لكل منها أكبر من 5%، باستثناء المعلمة

c(1)؛

- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، حيث تبين أن قيمة p-value ل F-statistic تقدر بـ 0.0045،

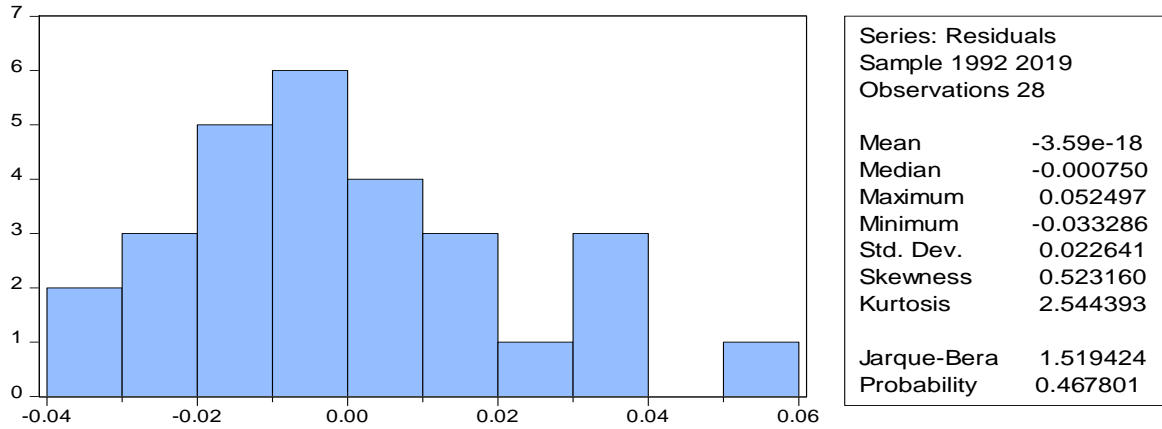
وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل نمو كتلة الأجور مقبولة إحصائياً.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

ثالثا: الاختبارات الإحصائية والتفسير الاقتصادي.

1. اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (32): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الأجر



تظهر لنا نتيجة الاختبار أن قيمة p-value الموافقة لقيمة Jarque-Bera = 0.4678 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم من أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (34): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.607362	Prob. F(2,21)	0.5541
Obs*R-squared	1.531068	Prob. Chi-Square(2)	0.4651

من خلال نتائج الاختبار يتوضح لنا أن قيمتي p-value كلاهما أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3. اختبار تجانس التباين:

الجدول (35): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.631499	Prob. F(4,23)	0.6450
Obs*R-squared	2.770817	Prob. Chi-Square(4)	0.5969
Scaled explained SS	3.516911	Prob. Chi-Square(4)	0.4753

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2019)

توضح لنا نتيجة الاختبار أن جميع قيم p-value أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن هناك تجانسا في تباين الأخطاء.

4. التفسير الاقتصادي:

بعد اختبار معلمات النموذج تبين أنها غير معنوية ومساوية للصفر باستثناء المعلمة $c(1)$ الموافقة لكتلة الأجور في السنة $t-1$ حيث يتبين لنا أن كتلة الأجور في السنة الحالية ترتبط طرديا بكتلة الأجور في السنة السابقة وهو ما لاحظناه أيضا في الجزء التحليلي حيث تشهد الأجور في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا مستمرا سببه ضغط نقابات العمال على الدولة باستمرار بغرض رفع الأجور بغية تحسين القدرة الشرائية، صحيح أنه توجد قطاعات لا يمسهما رفع الأجور باستمرار، إلا أنه على العموم فإن كتلة الأجور في الجزائر تشهد منحى تصاعديا باستمرار، سببه الأساسي استجابة الدولة لضغط مختلف النقابات العمالية، التي تنادي باستمرار بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

الفصل الخامس: العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

خلاصة الفصل الخامس:

قمنا في هذا الفصل بمحاولة نمذجة ديناميكية معدل التضخم في علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وقد اعتمدنا على المتغيرات الاقتصادية التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، معدل البطالة، معدل تغطية التجارة الخارجية، حجم الاستهلاك، ومعدل نمو كتلة الأجور، ولتوضيح فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية مستقرة أم لا، تم القيام باختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فوللر الموسع ADF، وتم التوصل إلى أن السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند نفس الدرجة، ولهذا السبب تم اعتماد نموذج VAR، وبعد التقدير تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بمعدل التضخم، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على صادرات النفط، مما يعني أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس معدل النمو الاقتصادي، يرتفع بارتفاع الإيرادات البترولية، والعكس؛
- لا يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بمعدل التضخم، حيث رأينا أن الدولة الجزائرية تعمل باستمرار على خفض قيمة العملة بغية تشجيع الصادرات وتقليص فاتورة الواردات؛
- لا يتأثر معدل البطالة بمعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- لا يتأثر معدل تغطية التجارة الخارجية، بمعدل التضخم، بل يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، الذي يشكل النسبة الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية؛
- معدل الاستهلاك في الجزائر لا يتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في النموذج، لأن أغلب المواد المستهلكة هي مواد ضرورية كالأكل والملبس والعلاج، وبالتالي لا يمكن أن يعزف المواطن عن استهلاكها مهما ارتفعت أسعارها؛
- لا تتأثر كتلة الأجور في الجزائر بمعدلات التضخم، بسبب الارتفاع المستمر الذي تشهده الأجور في مختلف القطاعات في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

بحثت دراستنا ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها في مجال الاستقرار الاقتصادي، كما أن دراسة علاقة التضخم بمختلف المتغيرات الاقتصادية يعتبر موضوعا بالغ الأهمية، تناولته العديد من الدراسات الاقتصادية والتطبيقية، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات خاصة في الاقتصاد الجزائري، فمنها ما أكد على وجود علاقة بين التضخم وغيره من المتغيرات الاقتصادية، ومنها ما نفى وجود أية علاقة بينها، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تأكيد أو نفي وجود علاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع، تم تناول الجانب النظري لظاهرة التضخم من خلال بحث تعاريفه وأنواعه وطرق قياسه، ثم البحث في أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم بغية التوصل إلى أهم مسبباته، وصولا إلى أهم الآثار التي يخلفها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والسياسات المتبعة للحد منه. إلى جانب دراسة علاقة التضخم بمختلف المتغيرات الاقتصادية من الجانب النظري وإبراز أهم النظريات الاقتصادية التي بينت هذه العلاقات.

أما بالنسبة للجانب التحليلي فقد تم التطرق إلى تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1990 عن طريق تحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر والسياسات السعريّة المتبعة، ثم التطرق إلى مختلف الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وصولا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها التضخم في الجزائر، وأهم السياسات المتبعة للحد منه، بالإضافة إلى تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري ومحاوله ربطها بتحرك معدلات التضخم.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد خصص لدراسة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية،

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

النتائج واختبار الفرضيات:

الجانب النظري:

- تعدد النظريات الاقتصادية والمدارس الفكرية المفسرة للتضخم، بدءاً من النظرية الكمية للنقود مروراً بالنظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثة، ووصولاً إلى أحدث النظريات، لم يمنع من أن جميعها خلصت إلى نتيجة واحدة مفادها أن التضخم هو: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يرافقه انخفاض في قيمة العملة، مهما تعددت الأسباب والدوافع؛

- حسب النظريات الاقتصادية، فقد انقسمت أهم أسباب التضخم إلى قسمين رئيسيين هما: ارتفاع الطلب الكلي، أو انخفاض العرض الكلي، حيث أرجعت كل من النظرية الكمية والنظرية النقدية الحديثة حدوث التضخم إلى زيادة كمية النقود بما يفوق الزيادة في الدخل الحقيقي، أما النظرية الكينزية فأرجعت التضخم إلى ارتفاع الطلب الفعلي بما يفوق الإنتاج المحلي، فتزداد حدة التضخم كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، أما النظرية الهيكلية فأرجعت التضخم أساساً إلى حدوث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية، أما نظرية التوقعات الرشيدة فاهتمت بدور المعلومات المتاحة في تحديد المستوى العام للأسعار في المستقبل، وبالتالي فإن هذا الاختلاف في وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، يدل على أن التضخم ظاهرة اقتصادية تتحكم فيها العديد من العوامل الاقتصادية؛

- يرتبط التضخم بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك كما يلي: يرتبط التضخم إيجاباً بكل من سعر الصرف، التضخم المستورد، سعر الفائدة، مستوى الاستهلاك، الأجور وعرض النقود، بينما يرتبط عكسياً بمعدل البطالة، في حين تبقى طبيعة علاقته بمعدل النمو الاقتصادي محط اختلاف بين المفكرين الاقتصاديين، وبالتالي يعتبر هذا الجزء بمثابة تمهيد للفصل التطبيقي.

الجانب التحليلي:

- شهد معدل التضخم في الجزائر معدلات متذبذبة، يمكن إرجاعها إلى العديد من العوامل لعل أهمها ارتفاع الإنفاق على المشاريع غير المنتجة، وزيادة المعروض النقدي دون أن تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج، خاصة في ظل ضعف إنتاجية الاقتصاد الجزائري، مما يعني زيادة الطلب دون زيادة العرض، مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الطلب المتزايد، وبالتالي تعميق حدة الضغوط التضخمية بسبب ما تحمله الواردات من تضخم مستورد، وتدهور في

قيمة العملة الوطنية، مما أثبت عجز القطاعات الاقتصادية في الجزائر عن الإنتاج لمواجهة الزيادة في المعروض النقدي والذي يزداد بمعدلات متسارعة خاصة عند تزايد حصيلة الجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول؛

- كما يرجع التضخم في الجزائر أيضا، إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وخاصة إذا كانت مستوردة أو ذات طابع احتكاري ترتفع أسعارها في حالة رغبة مستورديها في تعظيم أرباحهم وهو ما حدث سنة 2012، فعلى الرغم من انخفاض حجم المعروض النقدي وأسعار السلع الغذائية عالميا، إلا أنه يلاحظ ارتفاع معدل التضخم بسبب عدم الشفافية في التجارة الخارجية الجزائرية، كل هذا يدل على أن أسباب ارتفاع معدل التضخم لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية الكلية فحسب؛

- أثرت هذه الارتفاعات المتتالية والمستمرة في معدلات التضخم بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري، وامتدت إلى أفراد المجتمع فانتشر الفقر وتدهورت القوة الشرائية وأعيد توزيع الثروات فتباينت طبقات المجتمع بشكل واضح، فانتشرت ظاهري الرشوة والفساد الإداري بشكل كبير؛

- عمل صانعو السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى التفكير بشكل جدي لتفعيل دور السياستين النقدية والمالية للتخفيف من حدة التضخم وحده آثاره، وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الخاصة بالنظام الضريبي ونظام الأسعار، وترشيد الإنفاق وسياسة الأجور، غير أن كل هذا لم يجدي في الحد من التضخم، مما استلزم البحث عن سياسات أخرى مكتملة لهذه السياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل.

الجانب التطبيقي:

- النمو الاقتصادي في الجزائر لا يتأثر بمعدلات التضخم ولا بأي متغير اقتصادي آخر من متغيرات الدراسة؛
- لا يتأثر سعر الصرف بمعدلات التضخم، وذلك لأن قيمة الدينار الجزائري تشهد انخفاضا مستمرا، سببه قيام الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية في كل مرة؛
- معدل البطالة في الجزائر لا يتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في الدراسة، حيث رأينا أنه يرتبط ارتباطا طرديا بقيمته في السنة السابقة، بينما لا يؤثر فيه معدل التضخم سواء انخفض أو ارتفع؛
- معدل تغطية التجارة الخارجية، الذي أدرجناه عوضا عن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، لا يتأثر بمعدل التضخم ولا بغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى المدرجة في الدراسة، وذلك عائد أساسا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط؛

- معدل الاستهلاك في الجزائر لا يتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في النموذج، حيث أن الاستهلاك لا ينخفض مهما ارتفعت الأسعار لأن أغلب المواد المستهلكة هي مواد ضرورية كالأكل والملبس والعلاج، وبالتالي لا يمكن أن يعزف المواطن عن استهلاكها مهما ارتفعت أسعارها؛
- كتلة الأجور في السنة الحالية ترتبط طرديا بكتلة الأجور في السنة السابقة وهو ما لاحظناه أيضا في الجزء التحليلي حيث تشهد الأجور في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا مستمرا، بغض النظر عن معدل التضخم وغيره من المتغيرات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: لا يؤثر معدل التضخم بأي شكل من الأشكال على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. من خلال الجزء التحليلي والدراسة القياسية، تبين لنا صحة الفرضية الرئيسية للدراسة حيث لاحظنا أن حركة معدلات التضخم لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على تحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، باستثناء سعر الصرف الذي تبين أنه يتأثر بمعدل التضخم لفترتين سابقتين؛
- صحة الفرضية القائلة بأن التضخم في الاقتصاد الجزائري ناجم عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والهيكلية أيضا، حيث رأينا تنوع وتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر؛
- صحة الفرضية القائلة بأن التضخم لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، حيث لاحظنا أن هذا الأخير لا يؤثر فيه حركة ومستوى الأسعار في الجزائر، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للاقتصاد الجزائري؛
- صحة الفرضية القائلة: لا توجد علاقة بين معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث بينت لنا نتائج الدراسة القياسية أن سعر الصرف في السنة الحالية لا يتأثر بمعدل التضخم؛
- صحة الفرضية القائلة: لا يتأثر معدل النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات معدل التضخم، وهذا ما لاحظناه من خلال الجزء التحليلي والدراسة القياسية حيث أن حجم الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، لا يتأثر أبدا بمعدلات التضخم؛
- صحة الفرضية القائلة: لا يتأثر كل من مستوى الاستهلاك وكتلة الأجور بتغيرات معدل التضخم في الجزائر، حيث أن هذين المتغيرين يشهدان تزايدا مستمرا بغض النظر عن معدل التضخم، وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة القياسية أيضا.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها، ارتأينا ضرورة وضع الاقتراحات التالية:
- نقترح على السلطات وكإجراء وقائي من التضخم، أن تعمل على وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية وتوجيهها للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية، كالقطاع الصناعي والفلاحي؛
 - تشجيع الاستثمار في كل القطاعات، ورفع القيود التعجيزية التي تعيق المستثمرين، وبالتالي تعيق عجلة التنمية وتحد من تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية؛
 - توجيه الإيرادات البترولية الكبيرة إلى مجالات أكثر إنتاجية وتعود بأرباح فعلى على الاقتصاد الوطني: كتعزيز القطاع السياحي والصناعي والفلاحي بما يدفع عجلة التنمية الوطنية؛
 - تنوع مصادر الإيرادات والمداخيل الوطنية، لتجنب الأزمات الحادة الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات، وتجنب التخفيضات المتتالية لقيمة العملة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم؛
 - عدم القيام بالإجراءات الحاسمة كرفع الأجور أو تخفيض قيمة العملة دون دراسة جدوى ذلك اقتصاديا وقيمة النفع التي سيعود بها إجراء مماثل على الوضعية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- مما سبق، تبين لنا وجود الكثير من آفاق الدراسة نذكر منها:
- دراسة مفصلة للقطاعات التي يمكن أن تعوض قطاع المحروقات وتدفع عجلة النمو في الاقتصاد الجزائري؛
 - دراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر البترول في الاقتصاد الجزائري، لمعرفة مدى تأثير هذا الأخير على حركة الأسعار المحلية، وبالتالي محاولة إيجاد حلول فعالة تحد من حدوث التضخم في حال انهيار أسعار البترول؛
 - دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وحركة أسعار البترول، مما يدفع لإيجاد بدائل عن القطاع النفطي لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- أحمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2010).
- 2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004).
- 3- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، (دار زهران للنشر، عمان، 1993).
- 4- أحمد عودة عبد المجيد عودة، زين العابدين عبد الرحيم البشير، الاستدلال الإحصائي، (مطابع الملك سعود، 1997).
- 5- أسامة الغولي، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1997).
- 6- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، (الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007).
- 7- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004).
- 8- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (دار هومة للنشر، الجزائر، 1996).
- 9- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (دار المستقبل، عمان، 2002).
- 10- بول أ. سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، (ط 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001).
- 11- جورج كافافوس، دون ميلر، الإحصاء للتجارين مدخل حديث، تعريب: سلطان محمد عبد الحميد، محمد توفيق البلقيني، (دار المريخ، الرياض، 2004).
- 12- جون كينيث جالبريث، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، ترجمة: خليل حسن خليل، (دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962).

- 13- جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نجاد رضا، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991).
- 14- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، (دار وائل للنشر، الأردن، 2006).
- 15- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2003).
- 16- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013).
- 17- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006).
- 18- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، (علم المعرفة، الكويت، 1998).
- 19- رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلدان العربية، (دار المستقبل، الإسكندرية).
- 20- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980).
- 21- روبرت ج بارو، الاقتصاد الكلي، ترجمة: أحمد عساف وعلاء الدين صادق، (دار الفكر، الأردن، 2013).
- 22- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (منشورات حلب الحقوقية، بيروت، 2003).
- 23- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، (دار النهضة العربية، مصر، 2005).
- 24- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010).
- 25- سهير معتوق محمود، النظريات والسياسات النقدية، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989).
- 26- سوزي عدلي ناشز، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، (المنشورات الحقوقية، القاهرة، د. ت).

- 27- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، (مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت).
- 28- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005).
- 29- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000).
- 30- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992).
- 31- عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001).
- 32- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حري، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
- 33- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998).
- 34- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005).
- 35- عدنان عباس حميدان وآخرون، مبادئ الإحصاء، (منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2003، 2004).
- 36- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، (الأردن، الجامعة المفتوحة، 1994).
- 37- غازي حسين عناية، التضخم المالي، (مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985).
- 38- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1976).
- 39- كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة، (بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992).
- 40- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، (صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998).
- 41- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، (دمشق، منشورات دار الحسين، 1997).

- 42- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003).
- 43- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990).
- 44- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006).
- 45- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
- 46- محمود القيه، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك دليل المستخدم، فلسطين، ديسمبر 2009.
- 47- مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
- 48- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (ط5، الدار الجامعية، 1985).
- 49- منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2010/2009.
- 50- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
- 51- نبيل الروبي، نظرية التضخم، (مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1984).
- 52- نعمة الله نجيب، نظرية اقتصاديات العمل، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002).
- 53- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005).
- 54- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014).
- 55- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، ط1، 2000).
- 56- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (الأردن، دار الفنائس، 2011).
- 57- وهيب مسيحة، النظرية النقدية وسياسة التوظيف، (القاهرة، 1961).

ثانيا: المداخلات والملاحظات:

- 58- ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، (كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، د. ت).

- 59- أحمد حسن الهيتي وآخرون، "أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركيز"، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق).
- 60- أحمد سلامي، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 07، الجزائر، 2015).
- 61- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، "التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد 42، بيروت، 2008).
- 62- بدر الدين حسين جبر الله، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 1985-2010" (مجلة المصرفي، العدد 62، ديسمبر 2011).
- 63- بربري محمد أمين، "العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، (المجلد 1، العدد 10، 2014).
- 64- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، (العدد 41، شتاء 2008).
- 65- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة جسر التنمية، (العدد 23، نوفمبر 2003).
- 66- بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013).
- 67- بن زيدان حاج، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010"، *revue stratégie et développement*، (العدد 01، جامعة مستغانم، جويلية 2011).
- 68- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014).
- 69- بوسكاني رشيد، مزيان أمينة، "الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011).
- 70- جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، (العدد 2012/11).

- 71- ريس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)", مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العددان 61-62 / شتاء-ربيع 2013).
- 72- ريس فضيل، "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 21، جوان 2017).
- 73- زغلول فتيحة، "تقييم مقاييس التضخم في مصر"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة 3-5 مارس 1990).
- 74- زهير سعدي، محمود جمام، "سعر الصرف وتبادل القوة الشرائية: دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة أو البواقي، ديسمبر 2017).
- 75- زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013)", مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد 11-العدد 33/2015، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد).
- 76- سليمان ناصر، "مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها"، الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، (سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014).
- 77- سمية بلقاسمي، مبارك بوعشة، "السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، (العدد 12 (1)، جوان 2017).
- 78- سهام كامل محمد، "دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-2008"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، (المجلد الأول، العدد 2، 2009).
- 79- طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014).
- 80- عامر كمال، "نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال"، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد 11، المجلد 2، 2014).

- 81- عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR"، مجلة الباحث، (العدد 14، 2014).
- 82- عبد الوهاب بن بركة، لبلى بن عيسى، "سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، (جامعة بسكرة، يومي 13 و 14 أبريل 2011).
- 83- عبيد بن علي عطيان آل مظف، "الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، (الرياض، 1429هـ).
- 84- عدنان كريم نجم الدين وآخرون، "التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 6، 2012).
- 85- علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، (جامعة بسكرة).
- 86- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009" مجلة الباحث، (العدد 11، الجزائر، 2012).
- 87- عيسى محمد الغزالي، "الأرقام القياسية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (العدد 19، جويلية 2003).
- 88- قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، "البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 11، بسكرة، 2014).
- 89- كاظم حبيب، "الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة"، بحوث اقتصادية عربية، (العدد الأول، خريف 1992).
- 90- كريم زرمان، "التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 7، 2010).
- 91- لعراية مولود، "تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، (المجلد السادس، العدد 02، الأردن، 2004).

- 92- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، " أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005).
- 93- محمد رمضان شنيش، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008"، المجلة الجامعة، (المجلد الأول، العدد 15، ليبيا، 2013).
- 94- محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، (العدد 14، الدنمارك، 2013).
- 95- محي الدين الحاج، "دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، (المجلد 21، العدد الأول، 2005).
- 96- مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، "دراسة قياسية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية"، مجلة التنظيم والعمل، (المجلد 4، العدد 4(7)، جامعة بشار، د.ت).
- 97- مصيطفى عبد اللطيف، "دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر"، مجلة الباحث، (العدد 04، ورقلة، 2006).
- 98- معمري ليلي، سعدون عائشة، "فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، (مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدينة، العدد 06/جوان 2016).
- 99- منذر قحف، "قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات" وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، من 10 إلى 14/4/1993).
- 100- موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، (المجلد الأول، العدد الأول، 1999).
- 101- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفتر 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (جامعة بسكرة، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2012).
- 102- نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09"، مجلة المالية والأسواق، (المجلد 5، العدد 9، 2018).

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

- 103- أحمد محمد صلاح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)", مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 104- بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
- 105- بلعزوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- 106- بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني -دراسة حالة الدينار الجزائري-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
- 107- بن البار محمد، "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2016.
- 108- بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
- 109- بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- 110- تومي صالح، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 111- جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

- 112- حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- 113- حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 114- طارق قدوري، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016/2015.
- 115- فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 116- مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
- 117- مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 118- منهوم بلقاسم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 119- ميخاليف أسماء، "محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2017/2016.
- 120- هاجر رماش، "اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012.

رابعاً، التقارير والمواقع الالكترونية:

- 121- أحمد محمد، عادل عبد العزيز، "أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر) (دراسة قياسية)"، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع <http://www.alnodom.com>، تاريخ الزيارة 2015/10/11.
- 122- أشرف سمارة، "دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية"، فلسطين، ماي 2011، ص <http://www.pcbs.gov.ps>.15
- 123- المادة 76 من قانون النقد والقرض
- 124- المادة 77 من قانون النقد والقرض
- 125- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، سبتمبر 2009.
- 126- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، جويلية 2011.
- 127- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2002.
- 128- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013).
- 129- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015).
- 130- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016.
- 131- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2017.
- 132- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018.
- 133- بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم 42، جوان 2018.
- 134- بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، الجزائر أكتوبر 2008.
- 135- بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، أكتوبر 2008.
- 136- بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.

- 137- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية 2011"، رام الله - فلسطين، 2012، ص 23، <http://www.pcbs.gov.ps>.
- 138- حسين الديلمي، "الاقتصاد القياسي"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، www.uobabylon.edu.iq يوم: 2020/9/5 على الساعة 18:21.
- 139- الدخل (الناتج) المحلي مفاهيم وطرق قياس، www.faculty.ksu.edu.sa، تاريخ الزيارة: 2017/07/09، على الساعة: 00:19.
- 140- طريقة الإنفاق والدخل، www.kau.edu.sa/files/0003222/subjects.ppt، تاريخ الزيارة: 2017/07/09، على الساعة: 00:29.
- 141- معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع: www.islaminfo.yoo7.com>t8topic يوم: 2019/01/17 على 12:04
- 142- معهد البنك الدولي: <http://www.worldbank.org>.
- 143- نبذة تعريفية عن الرقم القياسي لسعر الإنتاج، <http://www.oecd.org/pdf/M00022000//M00022393.pdf>، يوم: 2015/02/10، 14:00.
- 144- هناء الأديمي، "التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"، http://ycsr.org/files/korasat_ecit_4_3.doc&ei=AE7kVPSUJZGy7QbxlYCIAg&usg=AFQjCNHsPaFPPxo9xq2iT4YnykoUCqbzDA&bvm=bv.85970519,d.ZGU، يوم: 2015/02/18 على الساعة: 09:44.

1- Les Ouvrages:

- 145- A. Sid-Ahmed, **L'OPEP, passé, présent et perspectives**, (Economica, Paris, 1980).
- 146- Abdelmajid bouzidi, **Les années 90 de l'économie Algérienne: les limites des politiques conjoncturelles**, (ENAG/ EDITIONS, Alger, 1999).
- 147- Ahmed Benbitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, (Alger, 1998).
- 148- Alain Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**, (office des publications universitaires, Alger, 1985).
- 149- Antoine Bouet et Michel Dupuy: **Relations Financières Internationales**, (éditions Eyrolles, Paris, 1994).
- 150- Azza Souad, **macroéconomie**, université virtuelle de Tunis, 2006.
- 151- Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (OPU, Alger, 1993).
- 152- Benissad M.E, **essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie**, (3^{ème} édition, Alger, OPU, 1980).
- 153- Bernard Bernier, Yves Simon, **initiation à la macroéconomie**, (9^{ème} édition, Dunod, paris, 2007).
- 154- Bernard landais, **leçons de politique monétaire**, (De Boeck, Bruxelles, 2008).
- 155- Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, Alger, 2013).
- 156- Charles Levinson, **l'inflation et les firmes multinationales**, (France, 1973).
- 157- Charles M. Judd et autres, **analyse des données**, (De Boeck, paris, 2010).
- 158- Christian descamps et jaque soichot, **gestion financière internationale**, (édition Litec, paris, 1995).
- 159- Christian ottavi, **Monnaie et financement de l'économie**, (Hachette supérieur Paris, 5^{ème} édition, 2014).
- 160- Dominique plihon, **la monnaie et ses mécanisme**, (4^{ème} édition, paris, édition la découverte, 2004).
- 161- François Husson, Sébastien lé et Jérôme pagés, **analyse de données avec R**, (presses universitaires de Rennes, 2009).

- 162- Frédéric Mishkin, **monnaie banques et marchés financiers**, (8^{ème} édition, université de Columbia, états unis, 2007).
- 163- Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **Economie monétaire**, (édition Dalloz, paris, 1998).
- 164- Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, **principes de l'économie**, (2^{ème} édition européenne, De Boeck, Belgique, 2011).
- 165- Henrgutton Gerrard Bermoulem, **la monnaie**, (paris, 1978).
- 166- James Stock, Mark Watson, **Principes d'économétrie**, traduction : Jamel Trabelsi, (3^{ème} édition, Pearson, France, 2012).
- 167- Janine Brenoud, Alain Geledan, **dictionnaire économique et social** , (Paris, 1981).
- 168- Jean pierre Allegret, **économie monétaire internationale**, (HACHETTE livre, 1997).
- 169- M. Friedman, **the Quantity theory of Money**, A Restatement. In M.Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, (the University of Chicago, press, 1956).
- 170- Martine Peyrard Moulard: **Les Paiements Internationaux**, (Ellipses , Paris, 1996).
- 171- Mourad Goumiri, **L'offre de la Monnaie en Algérie**, (édition ENAG, Alger, 1997).
- 172- Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **macroéconomie**, (3^{ème} édition, Pearson éducation, France, 2004).
- 173- Philippe d'arvisenet, **finance internationale**, (Dunod, paris, 2008).
- 174- Pierre Bezbakh, **Inflation et Désinflation**, (4^{ème} édition la Découverte, Paris, 1996).
- 175- R. S .Ghornn, **Theorie monétaire**, Traduit par Fauboeuf, (Dunod, Paris, 1975).
- 176- Raphaëlle Bellendo, Armand Coline, **finance international**, (paris ,1993).
- 177- Sophie Brana, Marie Claude Bergouignan, **macroéconomie**, (Dunod, paris, 2003).

2- Les articles et les rapports et les thèses :

- 178- « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers à fin septembre 2009 » **ministre des finances**, direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009.
- 179- Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014.

- 180- Banque d'Algérie, « **Evolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2011, Mai 2012.
- 181- Banque d'Algérie, **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, juillet 2008.
- 182- Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014.
- 183- Bour Isard P, "Lessons from empirical models of exchange rates", **American economic association**, 1986.
- 184- César Carrera, "The Evolving Role Of Reserve Requirement in Monetary Policy", **The Business and Economics Research Journal**, (volume 6, issue 1, 2013).
- 185- Diemer Arnaud, inflation, thème 3, grands problèmes économiques contemporains, université d'auvergne, France.
- 186- Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011.
- 187- Fatukasi Bayo, « **Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis** », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12.
- 188- Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011.
- 189- Hanane Elhammas, Choix de Régime de Change Optimal et Croissance Economique: cas de la Tunisie, Theory and pratique of Economic Policy, tradition and change, Univ Italia, June 15-17, 2006.
- 190- Hossein Asgharpur and authers, « **The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long –term interest rate dynamics in developing countries** », International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), BayviewHotel Georgetown, Penang, 2007.
- 191- Kravis Lipey, «price behavior in the light of balance of payment theories », **journal of international economics**, (vol08, 2002).
- 192- Les cahiers du CDEAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N 46/47, 1998/1999.
- 193- Lies kerrar, **les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles**, revue de presse, Algérie, 2013.
- 194- Medjkoun Mohamed, "**Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**", les cahiers du CREAD, N 46/47, 1998/1999.

- 195- Moundir Lassassi, Nacerddine Hamouda, "**le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés**", région de développement N 35, 2012.
- 196- ONS, "**Activité, emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013**", rapport n 653.
- 197- ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N 709.
- 198- ONS, Les comptes économiques de 2015 à 2017, N 824.
- 199- ONS, Les comptes économiques de 2015 à 2017, N 824.
- 200- ONS, rétrospective statistique 1962-2011, comptes économiques.
- 201- ONS, Retrospective statistique 1962-2011.
- 202- Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, « Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », **Casualty actuarial society**, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012).
- 203- Vikesh Gokal, Sabrina Hnifi, « relationship between inflation and economic growth », Working paper, (Reserve Bank of Fiji, Economics Dept, 2004/04, decembre 2005).

3- Les sites :

- 204- Alexis Direr, « la monnaie et l'inflation », **cours de macroéconomie**, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, [http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/](http://www.jourdan.ens.fr/~adirer/), vu le 18/01/2015 à 19:30.
- 205- Consumer Price Index Manual: Theory and practice, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf>, vu le : 18/02/2015, 09:37.
- 206- Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017
- 207- Données du ONS, « **les comptes économiques de 2000-201 4** », www.ons.dz vu : 15/03/2015.
- 208- Indices des prix à la consommation, économie, SPF économie, <http://www.statbel.fgov.be>, 17/02/2015, 10:00.
- 209- Monetary authority of Singapore, inflation, Economics explorer series, eoomie policy department, p. 08. <http://www.mas.gov.sg/~media/manual%20migration/Economics%20Explorer%20Series/explorer3.pdf>
- 210- Pour comprendre l'indice des prix, Insee méthode n^o 81.82, 1998, www.insee.fr/fr/methodes/sources/pdf/indices_des_prix.pdf, 17/02/2015, 10:05.

211- Principaux indicateurs économiques, analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production, www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf, 17/02/2015, 9:50.

ملخص: استهدفت هذه الأطروحة دراسة تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم مؤشرات وآثاره والسياسات المعالجة له، كما تناولت الدراسة أيضا واقع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور وحجم الاستهلاك)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن التضخم لا يؤثر في أي متغير من المتغيرات المدروسة، ويعود السبب الرئيسي وراء ذلك إلى طبيعة الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، سعر الصرف، معدل تغطية التجارة الخارجية، الأجور، الاستهلاك.

Résumé : Cette thèse est consacrée à l'étude de l'effet de l'inflation sur certaines variables économiques, à travers une étude standard du cas de l'Algérie au cours de la période (1990-2019). Pour atteindre l'objectif ciblé, nous avons mis en exergue l'aspect théorique des différentes théories afin d'élucider le phénomène d'inflation, ses principaux indicateurs et les effets politiques mises en route pour y remédier. La présente étude a en outre englobé un exposé et une analyse de la réalité de l'inflation en Algérie durant la période concernée par l'étude.

Du côté pratique, nous avons traité l'effet de l'inflation sur les variables économiques les plus importantes (taux de croissance économique, taux de chômage, taux de change du dinar algérien, taux de couverture du commerce extérieur, taux de croissance des salaires et volume de consommation). Pour atteindre cet objectif, nous avons adopté les modèles du vecteur d'autorégression (VAR).

Les résultats indiquent que l'inflation n'affecte aucune des variables étudiées. La raison principale en est la nature de l'économie algérienne, qui dépend fortement des exportations de pétrole.

Mots clés : taux d'inflation, taux de croissance économique, produit intérieur brut, taux de chômage, taux de change, taux de couverture du commerce extérieur, salaires, consommation.

